وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–
كليـــة العـلـوم الاقتصـادية، التجـارية وعـلـوم التـسـيير
قسم العلوم الاقتصـادية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان:

محاضرات في مادة:
نظرية المؤشرات الاقتصادية

من إعداد:

د/ بن حبيب لامية

أستاذة محاضرة قسم "ب"

السنة الجامعية: 2021–2022

تقديم المطبوعة

تمثل هذه المطبوعة البيداغوجية سلسلة من المحاضرات في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف. وقد تم إعدادها بشكل يتوافق مع البرنامج الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر المقرر الدراسي للمادة الصادر عن اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

تهدف هذه المطبوعة إلى تزويد الطالب/ة بالمفاهيم التقليدية والحديثة المتعلقة بمختلف المؤشرات الاقتصادية والمواضيع الأساسية المرتبطة بها، وهذا يسمح له بتنمية مهاراته في تحليل ومعالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة بأسلوب اقتصادي وعلمي بشكل يجعله قادر على ربط هذه المادة بالمواد المدرسة الأخرى باعتبارها قاعدة صلبة له سواء في النمذجة أو في تحليل النتائج المتوصل إليها على ضوء النظريات والواقع. كما تسعى هذه المطبوعة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- الوقوف على المؤشرات الاقتصادية بمختلف أنواعها؛
- فهم أساليب قياس المؤشرات الاقتصادية والتأكيد على حسن تطبيق المعارف النظرية المكتسبة على أرض الواقع؛
- الحصول على المعارف القاعدية المتعلقة بوسائل وأدوات التحليل الاقتصادي؛
- قراءة المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية قراءة منهجية وعلمية سليمة؛
- تفسير وتحليل الوضعية الاقتصادية لبلد ما والسياسات المتخذة باستخدام الأدوات المناسبة؛
- تطبيق الأسلوب العلمي في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية المعاصرة؛
- إجراء الدراسات المقارنة على أساس مؤشرات الاقتصاد العالمي.

تقديم المطبوعة

لكي يتمكن الطالب/ة من دراسة المادة، يتوجب عليه أن يكون على دراية كافية بأساسيات الاقتصاد الكلي، المحاسبة الوطنية، السياسات الاقتصادية، واقع الاقتصاد الجزائري والعالمي، نظرية التنمية الاقتصادية وبعض مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي، حيث تعتبر هذه المعارف الأرضية الأساسية التي من خلالها نتعمق أكثر في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية.

ولقد حرصنا على تقديم محتوى واضح وبعيد عن التعقيد لتوصيل المعلومة بكيفية مبسطة مما يساعد الطالب/ة على فهم مبادئ وأسس المادة، ونأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذه المطبوعة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تقديم المطبوعة	2
قائمة الجداول	08
قائمة الأشكال البيانية	09
قائمة الملاحق	10
مقدمة	11
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنمو والتنمية الاقتصادية	28-12
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي	12
1. تعريف النمو الاقتصادي	13
2. قياس النمو الاقتصادي	14
3. مصادر ومحركات النمو الاقتصادي	14
4. أشكال النمو الاقتصادي	15
5. أهمية النمو الاقتصادي	18
مثال تطبيقي	20
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية	22
1. تعريف التنمية الاقتصادية	22
2. قياس التنمية الاقتصادية	23
3. أهمية التنمية الاقتصادية	23
ثالثا: النمو والتنمية الاقتصادية	24
1. الفرق بين النمو والتنمية	24
2. العلاقة بين النمو والتنمية	26
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول المؤشرات الاقتصادية	40-29
أولا :ماهية المؤشرات الاقتصادية	29
1. مفهوم المؤشر لغة واصطلاحا	29

2. تعريف المؤشرات الاقتصادية	30
3. الفرق بين المؤشرات والإحصاءات	31
ثانيا: أنواع المؤشرات الاقتصادية	32
1. المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية	33
2. المؤشرات المطلقة والمؤشرات النسبية	33
3. المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية	33
4. المؤشرات البسيطة والمؤشرات المركبة	33
5. المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة	34
ثالثا: خصائص وأهمية المؤشرات الاقتصادية	36
1. خصائص وجودة المؤشرات الاقتصادية	36
2. أهمية المؤشرات الاقتصادية	37
3. دليل المؤشرات الاقتصادية	38
الفصل الثالث: مؤشرات الاقتصاد الكلي	61-40
أولا :قياس الأداء الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي	40
1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي	40
2. قياس الناتج المحلي الإجمالي	41
أمثلة تطبيقية	47
3. عيوب الناتج المحلي الإجمالي	49
4. قياس معدل النمو الاقتصادي	50
مثال تطبيقي	51
5. تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر	51
ثانيا: قياس معدل التضخم باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك	53
1. مفهوم التضخم	53
2. أنواع التضخم	54

3. أسباب ظهور التضخم وكيفية معالجته	55
4. قياس التضخم	57
مثال تطبيقي	58
5. تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	60
الفصل الرابع: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية	79-62
أولا: تقييم سوق العمل باستخدام معدل البطالة	62
1. تعريف البطالة	64
2. أنواع البطالة	65
3. قياس البطالة	68
مثال تطبيقي	69
4. العلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية	70
5. تطور البطالة في الجزائر	71
ثانيا: استخدام مؤشر عبء الإعالة في التحليل الديمغرافي	73
1. مفهوم الإعالة الديمغرافية	74
2. مؤشر الإعالة الديمغرافية	75
3. أهمية معدل الإعالة الديمغرافية وحدوده	77
4. عبء الإعالة في المجتمع الجزائري	78
الفصل الخامس: مؤشرات التنمية البشرية	97-80
أولا: دليل التنمية البشرية (IDH)	80
1. مفهوم التنمية البشرية	80
2. تعريف دليل التنمية البشرية وأبعاده	81
3. منهجية قياس دليل التنمية البشرية	82
مثال تطبيقي	85
4. تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر	86

ثانيا: دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPM)	88
1. مفهوم الفقر	88
2. تطور قياسات الفقر	89
3. تعريف دليل الفقر المتعدد الأبعاد	90
4. أبعاد دليل الفقر المتعدد الأبعاد	90
5. قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد	92
مثال تطبيقي	94
6. تقديرات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد	96
الفصل السادس: مؤشرات التنمية المستدامة	113-98
أولا: مفهوم التنمية المستدامة	98
1. تعريف التنمية المستدامة	98
2. أبعاد التنمية المستدامة	100
3. مبادئ التنمية المستدامة	102
4. أهداف التنمية المستدامة	103
ثانيا: دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة	105
1. مؤشرات الطاقة	106
2. المؤشرات البيئية: منحنىKuznets للبيئة	108
3. مؤشرات اللامساواة: معامل Gini	109
الخاتمة	114
المراجع	116
الملاحق	123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	25
02	الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات	32
03	دليل المؤشرات الاقتصادية	38
04	معدل الإعالة الديموغرافية في الجزائر	79
05	القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر فرعي لدليل التنمية البشرية (IDH)	83
06	تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية	85
07	تطور دليل التنمية البشرية (IDH) في الجزائر	87
08	أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتعلق بالفقر الأسري	91
09	أهداف التنمية المستدامة	103

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	النمو الموسع والنمو المكثف	18
02	النمو شرط ضروري للتنمية	27
03	التنمية تضمن استمرارية النمو	28
04	التطور الفصلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الحجم (2012-2020)	52
05	تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC (2002-2021)	61
06	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC (نوفمبر 2020 - نوفمبر 2021)	61
07	مكونات ومؤشرات سوق العمل	63
08	تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية (2000-2019)	72
09	تطور معدل البطالة حسب الجنس (2000- 2019)	73
10	أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية (IDH)	82
11	كيفية تحويل المؤشر إلى دليل	84
12	تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر (1990-2020)	87
13	أبعاد التنمية المستدامة	100
14	أهداف التنمية المستدامة	105
15	منحنى Kuznets البيئي	108
16	التمثيل البياني لمنحنى Lorenz	111
17	تطور معامل Gini في الجزائر(1966-2011)	112

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملخص نظريات النمو الاقتصادي	123
02	القانون الجزائري بخصوص الحد الأدنى لسن العمل	125
03	القانون الجزائري بخصوص الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)	125
04	مؤشر التنمية البشرية حول العالم (2020)	126
05	معامل GINI حول العالم (2017)	126
06	نسبة الفقر حول العالم (2018)	127

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من الأدوات الأكثر أهمية لتحليل المناخ الاقتصادي والتي تستعين بها الدول في توجيه استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. تتناول هذه المادة دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بها، كما تحتوي على مجموعة من الأمثلة والتمارين التطبيقية التي تمكن الطالب/ة من فهم واستيعاب الدروس على نحو كلي. ولكي تكون المحاضرات أكثر وضوحاً وفائدة نورد إحصاءات رسمية وحديثة حول مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

وفي هذا الإطار تمّ تقسيم هذه المطبوعة إلى ستة فصول، حيث يتطرق الفصل الأول منها إلى تحديد الإطار المفاهيمي للنمو والتنمية الاقتصادية كمدخل لهذه المادة، وذلك لوضع إطار مرجعي يسمح للطالب/ة باستيعاب وترسيخ المعارف المقدمة بشكل أفضل. بينما يتطرق الفصل الثاني إلى المؤشرات الاقتصادية من خلال تحديد مفهومها، أنواعها، خصائصها وأهميتها. أما الفصل الثالث فيستعرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والمتعلقة بقياس الأداء الاقتصادي وكذا القوة الشرائية للنقود. خصص الفصل الرابع من هذه المطبوعة لدراسة أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المستعملة لتقييم سوق العمل والتحليل الديمغرافي، في حين يتناول الفصل الخامس مؤشرين رئيسيين من بين مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويختم الفصل السادس هذه المطبوعة بتسليط الضوء على التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى مفهومها، أبعادها، أهدافها وأهم المؤشرات المتعلقة بها.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هدف هذا العمل كان محاولة تناول عدة جوانب في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية لتوفير للطالب/ة أكبر قدر ممكن من المعارف المتعلقة بالموضوع، فذلك لا يعني اكتماله أو عدم إعادة النظر في بعض أجزائه وتوسيعها مستقبلا

.

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من أهم المفاهيم المتداولة في علم الاقتصاد إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية، كما أنهما من أكثر المواضيع أهمية لدى الحكومات التي تسعى إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات وذلك بهدف تطوير الدولة والمساعدة على ازدهارها لكونهما الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من دائرة التخلف.

معظم مؤلفات النظرية الاقتصادية وتاريخ الحقائق الاقتصادية، تحدد أصول مفهوم النمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية الأولى (1780-1810)، بينما ظهر مفهوم التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مع أنه يمكن أن نجد له أسسًا قديمة في الفكر الاقتصادي.

إن مصطلحي النمو (Growth) والتنمية (Development) مترابطان ويستخدمان جنباً إلى جنب. لكن غالباً ما يتم الخلط أو عدم التمييز بينهما في الاستعمالات الترمونولوجية المتداولة، وهذا نظرا للأهداف المشتركة التي تجمع المفهومين، ولكن هناك اختلافات جوهرية من الضروري الإلمام بها وفهمها. فجاء هذا الفصل ليسلط الضوء على النمو والتنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى مفهوم كل مصطلح على حدة قبل إبراز العلاقة التي تربط فيما بينهما.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

ظهرت أول نظريات النمو الاقتصادي[1] في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية. لكن خلال أزمة الكساد الكبير[2] التي شهدها النظام الرأسمالي سنة 1929، اهتم علماء الاقتصاد بدراسة الأزمات الاقتصادية بغرض تفسير أسبابها ومعالجتها. في تيار فترة الازدهار الطويلة المتراوحة ما بين 1973 و1945

[1] **الملحق رقم 1** يقدم ملخص لمختلف نظريات النمو الاقتصادي لمن يرغب التعمق في الموضوع.

[2] The Great Depression

–والمسماة بفترة العصر الذهبي[1]– احتل موضوع النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث والأعمال بشأنه حيث يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي الذي تسعى خلفه الحكومات، ومن هنا لابد من توضيح مفهوم النمو الاقتصادي، كيفية قياسه والعناصر المحددة له.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي وسنوجز فيما يلي بعضا منها:

يرى Barre أن النمو الاقتصادي "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان"[2]. أما بالنسبة لـ Perroux فإن "النمو عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر كمي بالنسبة لبلد ما والمتمثل في الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية"[3]. من جانب آخر يعرف Kuznets النمو الاقتصادي على أنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات بلد ما في عرض سلع اقتصادية متنوعة للسكان بشكل متزايد، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي تتطلبها"[4]. وفي السياق نفسه، يرى صخري أن النمو الاقتصادي "يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على البضائع والخدمات"وأن" كلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد "[5].

بناءً على التعاريف السابقة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة **المستمرة** في كمية السلع والخدمات التي ينتجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق استغلال

---

[1] The Glorious Thirty (1945-1973)

[2] Barre R. (1959). *Economie politique*, Presse Universitaire de France (PUF), Paris, p. 78.

[3] Perroux F. (1961). *L'Économie du xx^e siècle*, PUF, Paris, p. 46.

[4] Kuznets S. (1955). Economic Growth and Income Inequality, *American Economic Review,* 45(1), pp. 1-28.

[5] صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12.

الدولة لكافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبشرية ورأس مال. فالنمو هو أساساً ظاهرة **كمية** تقوم على الزيادة في إجمالي الناتج المحلي.

2. قياس النمو الاقتصادي:

باعتبار أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي لبلد ما، فقياس ذلك التغير يقوم على أساس دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر استخداما في قياس النمو. سيتم دراسة هذين المؤشرين دراسة مفصلة في الفصل الثالث من هذه المطبوعة.

3. مصادر ومحركات النمو الاقتصادي:

اهتمت نظريات النمو بتحديد مقومات النمو الاقتصادي وقد أبرزت العديد من العوامل التي تساهم بشكل ملحوظ في الزيادة من معدلاته. استنادا إلى نموذج Solow للنمو[1]، يمكن حصرها في أربعة عوامل رئيسية، وهي كالآتي[2]:

- **الموارد الطبيعية**: تتمثل في الموارد المتوفرة في أي دولة من أراضي ومواد خام (الغاز، النفط والمعادن). وهي تساهم في الوصول إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي إلا أن شرط توافرها مرتبط بكفاءة استخدامها.

- **الموارد البشرية**: تُعد من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي إذ تساهم بشكل مباشر في الاقتصاد. لكن أهمية هذه الموارد لا تكمن في كمية اليد العاملة وإنما في نوعيتها حيث أن زيادة الاستثمارات

[1] Solow R. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, n° 70, pp. 65-94.

[2] Collège de France (2020). Quels sont les sources et les défis de la croissance économique ?, Manuel de cours, Collège de France, pp. 7-9.

في رأس المال البشري تسمح برفع إنتاجية القوة العاملة بفضل ما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصة بالعمل.

- **رأس المال المادي**: ويتمثل في تراكم رأس المال من ادخار وأصول مثل الآلات، المعدات، المصانع، المطارات، الموانئ وغيرها من الاستثمارات التي تساعد في بناء البيئة الملائمة لتطوير المشاريع الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

- **التقدم التكنولوجي**: ويقصد به إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد مما يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة، وقد تتغير عملية وسرعة التطور في فن الإنتاج من بلد إلى آخر طبقا لمرحلة التنمية التي يمر بها.

فإذا زاد حجم هذه العوامل، فإنها ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إلى نمو إيجابي. فعلى سبيل المثال، إذا زاد عدد سكان بلد ما، أو معدل نشاط النساء، أو متوسط الحياة النشطة، فإن ذلك سيزيد من حجم العمل المتاح للإنتاج وسيكون له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي. وبالمثل، إذا كان هناك المزيد من الآلات، فإنها ستسمح أيضا بزيادة السلع والخدمات المنتجة. ولذلك فإن تراكم رأس المال ورأس المال البشري هو مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي.

4. أشكال النمو الاقتصادي:

يتضح لنا مما سبق أن طريقة استخدام وتحفيز هذه المصادر تحدد طبيعة النمو ويمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي وهما النمو الاقتصادي الموسع والنمو الاقتصادي المكثف.

أ. النمو الاقتصادي الموسع: La croissance extensive

يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى زيادة الإنتاج المتحصل عليه بالزيادة الوحيدة في **كمية** عوامل الإنتاج المستخدمة. فتشمل العوامل الموسعة ما يلي:

- زيادة عدد العاملين في الاقتصاد؛
- زيادة رأس المال الثابت بتقنيات غير متغيرة؛
- نمو المواد الخام المستهلكة والمواد والكهرباء والوقود وعناصر أخرى من رأس المال العامل.

النمو الموسع ⟸ استخدام كمية أكبر من عوامل الإنتاج

يعد المسار الواسع تاريخيًا المسار الأصلي للنمو الاقتصادي وله مزاياه كالزيادة السريعة للإنتاج وجذب العمالة الإضافية مما يسمح بتقليل نسبة البطالة في المجتمعات. وهو يناسب بشكل خاص الاقتصادات التي تتميز بضعف إنتاجية العمل أو رأس المال. إلا أن لهذا الشكل العديد من العيوب. يفترض النمو الموسع وجود كمية كافية من العمالة والموارد الطبيعية في البلد لزيادة حجم الإنتاج، فتظل المؤشرات الاقتصادية مثل إنتاجية رأس المال وإنتاجية العمالة عند مستوى ثابت. والنضوب المتزايد للموارد الطبيعية غير المتجددة يتطلب إنفاق المزيد من العمالة ووسائل الإنتاج لاستخراج المواد الخام والوقود. فأصبح النمو الاقتصادي الموسع مكلفًا بشكل متزايد ويعتمد بشكل أساسي على الدولة. يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي الموسع يؤدي إلى طريق مسدود حيث لا يعطي فرصة للنهوض الاقتصادي وأنه من الأفضل التوجه نحو مسار النمو المكثف[1].

ب. النمو الاقتصادي المكثف: La croissance intensive

يشير النمو الاقتصادي المكثف إلى زيادة الإنتاج الذي ينتج أساسًا عن الزيادة في **إنتاجية** العمل وإنتاجية رأس المال، باستخدام نفس الكميات من عوامل الإنتاج. فتشمل العوامل المكثفة ما يلي:

- التدريب المتقدم للموظفين؛

[1] Hajek M. et Toms M. (1970). Le progrès technique et le modèle de croissance, *Revue d'économie politique*, 80(1), pp. 25-27.

- تحسين استخدام رأس المال الثابت والمتداول؛
- تسريع التقدم العلمي والتكنولوجي؛
- تحسين كفاءة النشاط الاقتصادي بسبب تنظيمها الأفضل.

النمو المكثف ⟸ استخدام عوامل الإنتاج بطريقة أحسن

يتميز النمو المكثف عادة بزيادة كبيرة في حجم الإنتاج. وتستند هذه الزيادة إلى الإدخال الواسع النطاق لعوامل إنتاج جديدة نوعياً وأكثر كفاءة. ويتم ضمان زيادة حجم الإنتاج من خلال استخدام مختلف التقنيات المتقدمة والإنجازات العلمية والتكنولوجيا الأكثر حداثة وخفض جانب الإنفاق على الإنتاج والتحسين المخطط لمؤهلات العمال وما إلى ذلك. فبفضل هذه العوامل، يزداد توفير الموارد وجودة المنتج بشكل كبير.

للنمو الاقتصادي المكثف عدد من الميزات والتي تتجسد في وسائل إنتاج أكثر فاعلية وتدريب مكثف للعاملين على درجة عالية من الاحتراف، كما يُفترض أن شكل التكثيف الموفر للعمالة ولرأس المال يسمح بالاستخدام الاقتصادي لعوامل الإنتاج والحفاظ على الموارد باستخدام تكنولوجيا جديدة تتطلب تكاليف أقل. وبذلك، يُعد النمو المكثف اتجاهًا للتقدم الاقتصادي تستخدم فيه جميع عناصر الإنتاج بشكل كفء[1].

✓ **الفرق بين النمو الموسع والنمو المكثف:**

الشكل رقم 01 يوضح الفرق بين النمو الموسع والنمو المكثف بحيث أن النوع الأول يتوقف عن الزيادة بعد نقطة معينة وفقاً لقانون الغلة المتناقصة (أنظر الإطار أدناه)، عكس النوع الثاني الذي يضمن

[1] Hajek M. et Toms M. (1970), op. cit., p. 28-30.

استمرارية النمو على أساس تزايد إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. وعليه فإن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماماً وتتحسن الظروف الاجتماعية.

الشكل رقم 01: النمو الموسع والنمو المكثف

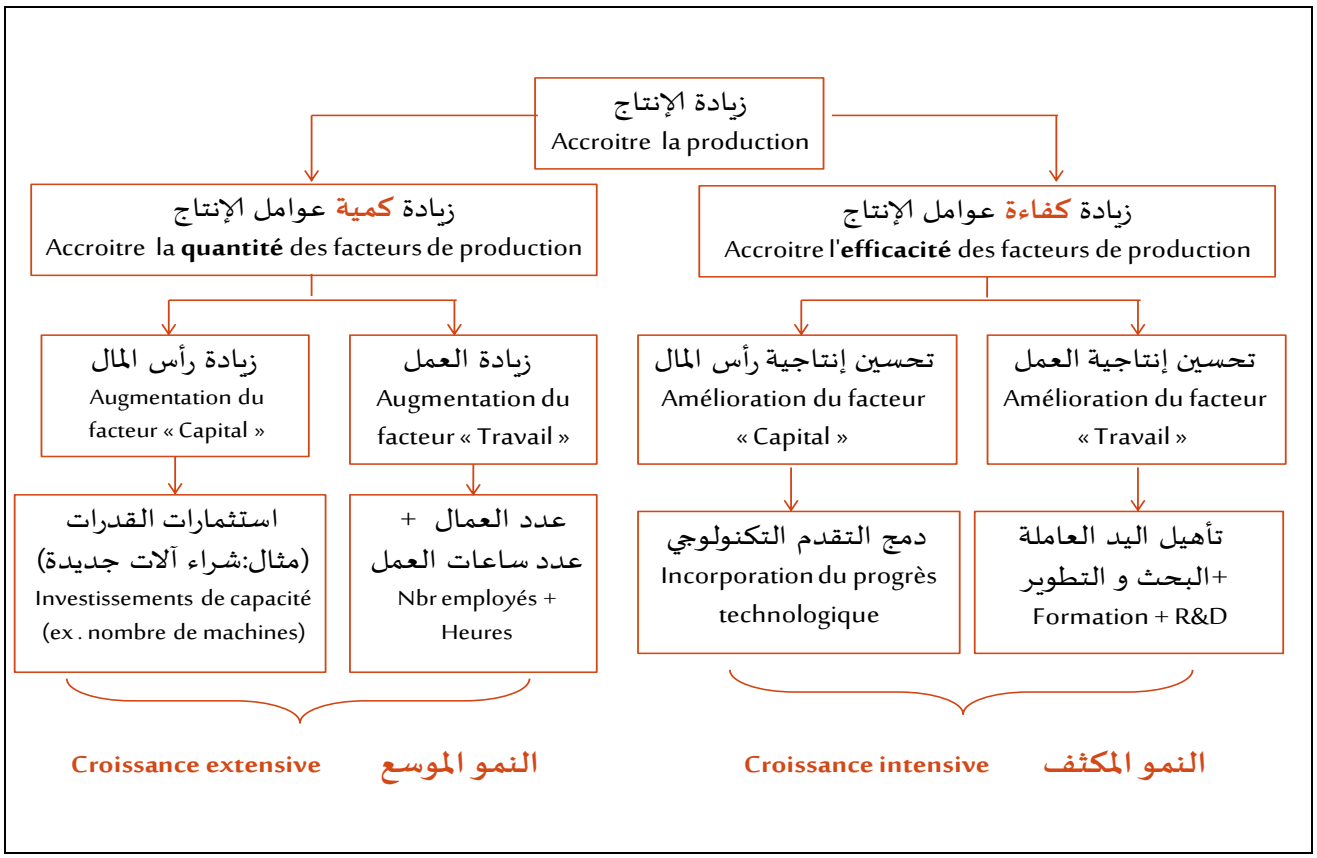

المصدر: من إعداد الباحثة.

5. أهمية النمو الاقتصادي:

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للحد من الفوارق الاجتماعية، التخلص من الفقر، وتحسين المستوى المعيشي[1]، حيث أن ارتفاع

[1] Rodrik D. (2007). *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth,* Princeton University Press, p. 158.

مستوى الدخل بنسبة **10%**، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار يتراوح ما بين **20** و **30%**[1]. وللنمو الاقتصادي أهداف عديدة منها ما يأتي:

- **تقليل مستوى الفقر**: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال (بشرط أن يكون معدل النمو السكاني أقل من معدل النمو الاقتصادي)، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على مستوى 14 دولة، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة **1,7%** عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة **1%**[2].

- **إعادة تشكيل المجتمع**: يزيد النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل[3] عالياً قل مستوى الفقر. هذا لا يعني أن النمو يحقق المساواة في توزيع الدخل لكنه يساهم في الرفع من مستواه.

- **خلق فرص عمل**: يعمل النمو الاقتصادي على إنعاش سوق العمل وبالتالي خلق فرص وظيفية من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية بفضل تأهيل اليد العاملة والتقدم التكنولوجي.

---

[1] Adams R. (2002), *Economic Growth, Inequality and Poverty: Findings from a New Data Set*, Policy Research Working Paper 2972, World Bank, Washington, p. 79.

DFID (2008). Growth, Building Jobs and Prosperity in Developing Countries, Department For International Development, London, p. 112.

[2] Ravallion M. and Chen S. (1997). What Can New Survey Data Tell Us about Recent Changes in Distribution and Poverty? *World Bank Economic Review*, 11(2), pp. 367-368.

[3] Dispersion of income distribution.

تذكير

I. الإنتاجية:

تقيس الإنتاجية مدى كفاءة وفعالية العنصر المستخدم في عملية الإنتاج، ويمكن التعبير عنها كما يلي:

- إنتاجية العمل (Work Productivity) = كمية الإنتاج / كمية العمل المستخدمة
- إنتاجية رأس المال (Capital Productivity) = كمية الإنتاج / كمية رأس المال المستخدمة

II. قانون الغلة المتناقصة:

عند إضافة وحدات متماثلة من عنصر الإنتاج المتغير إلى الوحدات الثابتة فإن الإنتاج يزداد بشكل متزايد، وبعد مدة معينة يأخذ الإنتاج بالزيادة المتناقصة إلى أن يصل إلى قمة الإنتاج وبعدها إذا أضيفت وحدات من المتغير فإن الإنتاج سوف يتناقص بشكل مطلق. وهذا ما يسمى بقانون الغلة المتناقصة.

- **مثال تطبيقي حول مفهوم الإنتاجية:**

تصنع الشركة ABC 2000 كراسي خشبية شهريا. سعر الكرسي الواحد = 1.500دج. توظف المؤسسة 10 موظفين يعملون 40 ساعة في الأسبوع و 4 أسابيع في الشهر.

المطلوب:

1. حساب إنتاجية العمل من حيث الحجم (volume) لكل موظف، ثم من حيث القيمة (valeur)، لمدة شهر واحد.
2. حساب إنتاجية العمل من حيث الحجم (volume) لكل موظف، ثم من حيث القيمة (valeur)، لمدة ساعة واحدة .

الحل:

1. **إنتاجية العمل شهريا**

- إنتاجية العمل (من حيث الحجم) = كمية الإنتاج / كمية العمل المستخدمة

= حجم الإنتاج / عدد العمال

200 = 10 / 2000 =

ومنه فإن إنتاجية العمل من حيث الحجم تقدر بـ **200** كرسي لكل موظف شهريا.

- إنتاجية العمل (من حيث القيمة) = قيمة الإنتاج / عدد العمال

= رقم الأعمال أو القيمة المضافة / عدد العمال

300000 = 10 /(1500 X 2000) =

ومنه فإن إنتاجية العمل من حيث القيمة تقدر بـ **300000** دج لكل موظف شهريا.

2. **<u>إنتاجية العمل للساعة الواحدة</u>**

- إنتاجية العمل (من حيث الحجم) = حجم الإنتاج / عدد ساعات العمل

حساب عدد ساعات العمل = عدد العمال X عدد ساعات العمل أسبوعيا X عدد الأسابيع شهريا

1600 = 4 X 40 X 10 =

ومنه فإن عدد ساعات العمل تقدر بـ **1600** ساعة شهريا.

إنتاجية العمل (من حيث الحجم) = 2000 / 1600 = 1,25

إذن: إنتاجية العمل من حيث الحجم تقدر بـ **1,25** كرسي في الساعة لكل موظف.

- إنتاجية العمل (من حيث القيمة) = رقم الأعمال/ عدد ساعات العمل

1875 = 1600 / (1500 X 2000) =

إذن: إنتاجية العمل من حيث القيمة تقدر بـ 1875 دج في الساعة لكل موظف.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

لم يظهر موضوع التنمية في علم الاقتصاد إلا في خمسينيات القرن الماضي وهي تحتل اليوم مكانة متميزة على الصعيد الاقتصادي، وكذلك على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية. سنتطرق في هذا المحور إلى كل من مفهوم التنمية الاقتصادية، قياسها، عناصرها وأهميتها على التوالي.

1. تعريف التنمية الاقتصادية:

برز مفهوم التنمية الاقتصادية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية وعرف عدة تحولات لدى الاقتصاديين عبر الزمن حيث تطور تدريجيا من مجرد مرادفا للنمو الاقتصادي ليصبح أوسع نطاقا وأكثر شمولية من خلال شرط التوزيع العادل للدخل[1]. وذلك وفقا للتعريف الذي قدمه Mayer قائلا: "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة"[2]. بينما يشير Perroux إلى أن التنمية "مزيج من التغيرات الذهنية والاجتماعية في مجموعة سكانية تجعلها قادرة على زيادة ناتجها الإجمالي الحقيقي بشكل تراكمي ودائم"[3]. وتعرف التنمية أيضا على أنها "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة."[4] فتعتبر التنمية الاقتصادية عملية تغيير هيكلي ومؤسسي هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل تعزيز المستوى الاقتصادي داخل الدولة وتحسين المعيشة والصحة والتعليم من خلال الاستثمار في الإمكانات

[1] معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2017/2016 ، ص 25.

[2] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتيجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 1997 ، ص 50.

[3] Perroux (1961), op. cit., p. 191.

[4] عبد القادر محمد، مفهوم التنمية الاقتصادية، الأهرام، القاهرة، 1999، ص 17.

والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، والذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على المجتمع ككل. ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية[1]:

- تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان؛
- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل بمراعاة أكثر للمساواة بين مختلف طبقات المجتمع وفي إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

2. قياس التنمية الاقتصادية:

نظرا لصعوبة قياس التنمية الاقتصادية، بكون الناتج المحلي الإجمالي وحده غير قادر على تحديد مستوى معيشة السكان، قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) سنة 1990 في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (IDH)، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي، المستوى التعليمي ومستوى المعيشة. والذي سيتم تناوله في الفصل الخامس من هذه المطبوعة (مؤشرات التنمية البشرية) .

3. أهمية التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الشغل الشاغل لجميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة. تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في إمكانية الدول من تحقيق الأهداف التالية[2]:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛

[1] الشيمي محمد نبيل، "التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، الحوار المتمدن، العدد 25، 2009، ص ص 8-12.
[2] إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص79.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي[1] وتوفير السلع والخدمات الأساسية لإشباع حاجيات الأفراد وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات؛
- القدرة على سداد الديون وعدم تراكمها وسد العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري[2]؛
- تحقيق الأمن القومي للدولة واستقرارها.

ثالثا: النمو والتنمية الاقتصادية

بعد ضبطنا لمفهوم كل من النمو والتنمية الاقتصادية، يتطرق هذا المحور إلى إبراز الفرق بينهما وكذا العلاقة التي تربطهما.

1. الفرق بين النمو والتنمية:

إن النمو والتنمية عمليتان تؤثران في بعضهما البعض لكنهما تختلفان من حيث المفهوم. والخبير الاقتصادي الأول الذي حدد الفرق بين النمو والتنمية هو François Perroux سنة 1961 من خلال كتابه المعنون « *L'Économie du xxe siècle* »[3].

من خلال ما سبق ذكره حول مفهوم النمو والتنمية، يمكننا استنتاج أبرز نقاط الاختلاف بينهما. أولا التنمية أوسع وأشمل من النمو الذي يخص الميدان الاقتصادي فقط. فالنمو الاقتصادي يعمل على زيادة الإنتاج خلال فترة زمنية محدودة بينما التنمية تحدث تغيير شامل وكامل لكل جوانب الحياة دون تحديد لفترة زمنية. يمكن أيضا القول أن النمو الاقتصادي سابق للتنمية لكن وجوده لا يؤدي بالضرورة إلى

[1] Self-sufficiency.

[2] Trade balance.

[3] Perroux (1961), op. cit., p. 156.

التنمية. نأخذ على سبيل المثال ارتفاع أسعار النفط الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة مداخيل الدول النفطية. فهذه الزيادة في المداخيل لا تحدث نتيجة للتغيرات الجذرية في أبعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية، إنما تحدث نتيجة الطفرة النفطية[1] وهذا لا يتعدى كونه نموا اقتصاديا.

ويتضح الفرق أكثر بين النمو والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، أي تهتم بزيادة متوسط الدخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه
يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط، ويعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لتحقيقها	تمس جميع الجوانب حيث أنها عملية شاملة
هو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها	هي مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء الأفراد، مع ضمان العدالة الاجتماعية والثقافية والسياسية

[1] Oil boom.

لا يمكن الحكم على تطور الدولة على أساس معدل النمو الاقتصادي	يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة
النمو ظاهرة تحدث في المدى القصير	التنمية لا تحلل إلا في المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة

المصدر: شنيخر عبد الوهاب، محاضرات في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية، المستوى سنة أولى ماستر، التخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي،2021، ص 23.

ويتضح مما تقدم ذكره أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون نمو اقتصادي .إذ يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية ولكنه غير كافٍ، ولهذا ينبغي تحقيق الشرطان الأساسيان لتحول النمو إلى تنمية: التوزيع العادل لثمرات النمو بما يحقق عدالة في التوزيع؛ وتدخل الدولة فبدونها لا يمكن أن يتحول النمو إلى تنمية[1].

2. العلاقة بين النمو والتنمية:

يعتبر النمو الاقتصادي من المحددات الكمية الأساسية للتنمية وكلاهما يتضمن تغييراً في الظاهرة نحو الأفضل وتكمن العلاقة فيما بينهما فيما يلي:

1. النمو شرط ضروري للتنمية La croissance est une condition nécessaire au développement

2. التنمية تضمن استمرارية النمو Le développement permet à la croissance de se prolonger

وتفسر هذه العلاقة عبر الشكلين 02 و 03 كالآتي:

[1]شنيخر عبد الوهاب، محاضرات في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية، المستوى سنة أولى ماستر، التخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي،2021، ص 24.

يتبين لنا من **الشكل رقم 02** الدور الجوهري الذي يلعبه النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث أن ارتفاع كمية الثروة المنتجة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بشرط أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني)، مما يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة ودخل الفرد في نفس الوقت. ينتج عن ذلك زيادة الإنفاق العام في مختلف القطاعات (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، إلخ)، وكذا زيادة وتنويع الاستهلاك (الغذاء، الإسكان، الصحة، والتعليم). وهذا يسمح بتحقيق التنمية وارتفاع جودة الحياة ورفاهية المجتمع في كافة المجالات.

الشكل رقم 02: النمو شرط ضروري للتنمية

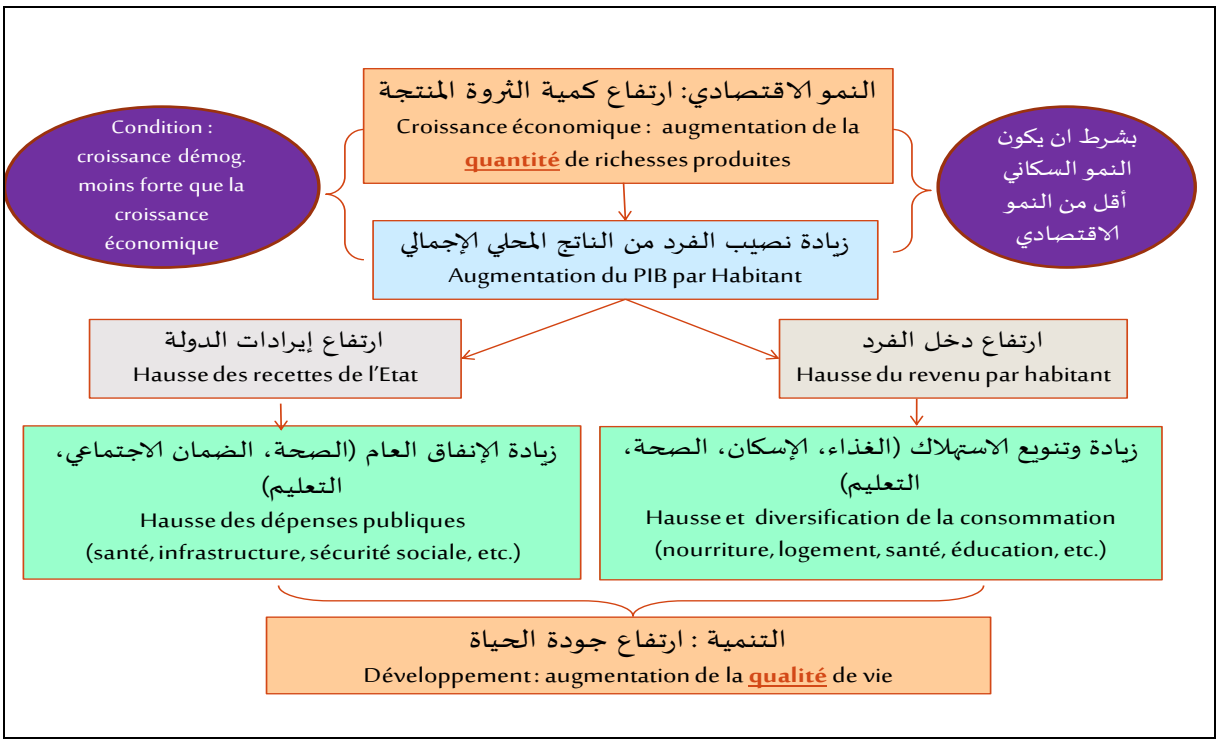

المصدر: من إعداد الباحثة.

أما فيما يخص **الشكل رقم 03** يتضح لنا أن ارتفاع المستوى المعيشي للسكان نتيجة التنمية يساهم في استمرارية الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق تحسن نوعية الهياكل الأساسية ومستوى

التعليم والمستوى الصحي، مما يسمح بالزيادة في تحسين إنتاجية العمل وتجارة السلع والخدمات، وبالتالي زيادة كمية الثروة المنتجة.

الشكل رقم 03: التنمية تضمن استمرارية النمو

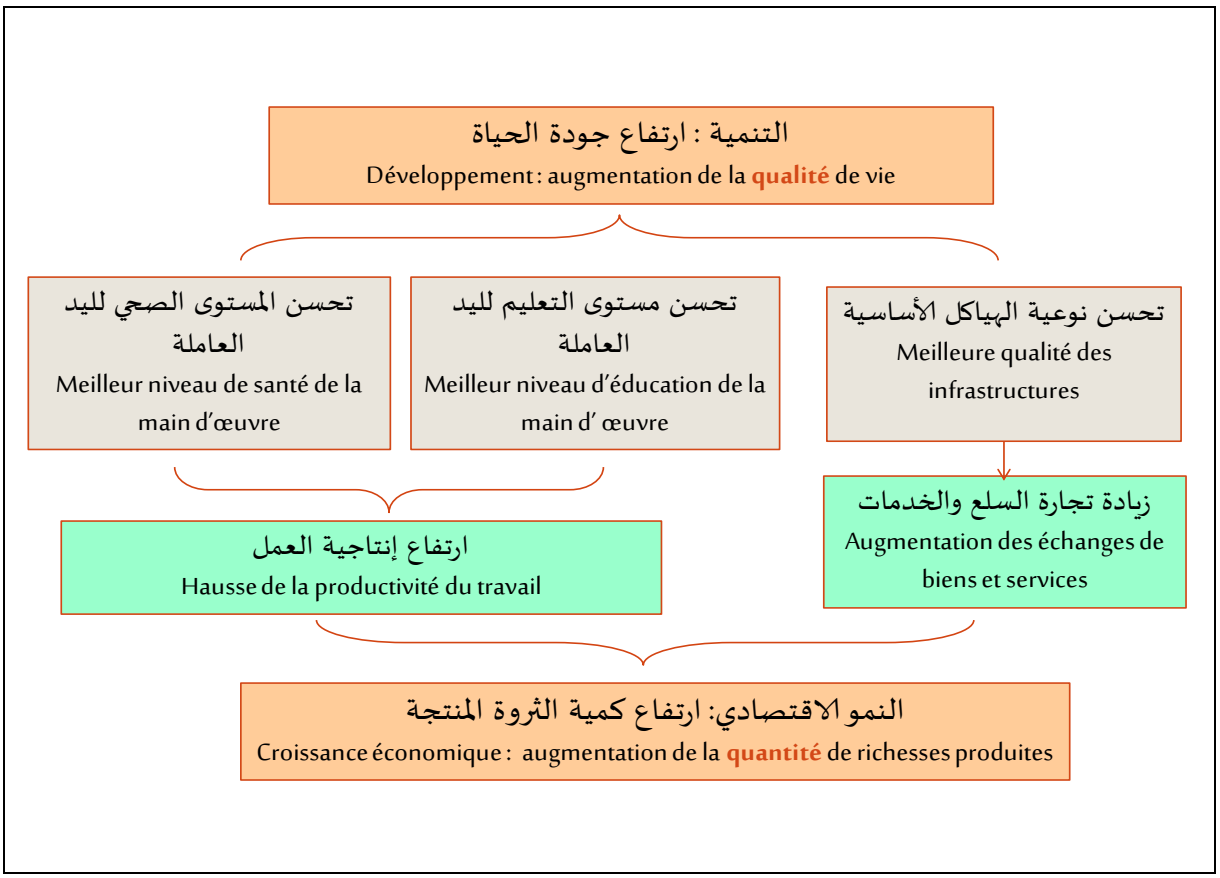

المصدر: من إعداد الباحثة.

تمهيد:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية أحد أهم الأدوات المستعملة من طرف صناع السياسات الاقتصادية والنقدية كالحكومات والبنوك المركزية في اتخاذ قراراتهم. كما يستعين بها المستثمرون كمرجع أساسي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وتتنوع وتتعدد المؤشرات الاقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية. ويمكن لهذه المؤشرات أن يكون لها تأثير كبير على مختلف الأسواق المالية، ولذلك فمن المهم فهم أساليب قياسها وكيفية قراءتها وتفسيرها بطريقة منهجية وعلمية سليمة. وبالتالي، نسعى ضمن هذا الفصل إلى التطرق إلى ماهية المؤشرات الاقتصادية والتعرف على مختلف أنواعها وكذلك توضيح خصائصها ومدى أهميتها.

أولا: ماهية المؤشرات الاقتصادية

1. مفهوم المؤشر لغة واصطلاحا:

هناك تعاريف متعددة لمفهوم المؤشر، تتقارب جميعها حول فكرة أن المؤشر حالة الإبلاغ عن سير ظاهرة ما في وقت معين[1]. تم تعريف المؤشر في قاموس المورد بأنه الدليل الذي يستخدم لإظهار حالة أو تمييز شيء ما[2]، فالمؤشر عنصر ملموس، قابل للملاحظة والقياس وعلامة دالة على درجة تحقيق الهدف المنشود. فهو يرتبط بالمتغير المدروس والذي لا يمكن قياسه بشكل مباشر[3]. ويرى Boutaud أن المؤشر هو الترجمة الكمية أو النوعية لظاهرة أو مفهوم ما. تهدف هذه الترجمة إلى:

[1] مجدي علي حسين الحبشي، "مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس"، مجلة كلية التربية، المجلد 24، العدد 60، جامعة الزقازيق، 2008، ص 174.

[2] قاموس المورد، الطبعة الثامنة والثلاثون، بيروت: لبنان، دار العلم للملايين، 2004.

[3] Tromben V. (2018). Introduction aux indicateurs et indicateurs démographiques, Commission économique pour l'Amérique Latine (CEPAL), Nations Unies, p. 3.

- تبسيط المعلومات لجعلها مفهومة وقابلة للاستخدام من قبل الجمهور المستهدف (المديرون، صناع القرار، المستثمرون، الباحثون وكذا عامة الناس)؛
- وصف موقف في وقت ومكان معينين، ثم عن طريق التكرار، للسماح بإجراء مقارنات عبر الزمن و/ أو المكان[1].

2. تعريف المؤشرات الاقتصادية:

عرفت Tromben المؤشرات الاقتصادية على أنها تلك القياسات المنتظمة للمتغيرات الأساسية التي تهدف إلى الإبلاغ عن الوضع الاقتصادي لبلد ما[2]. ويرى Kaplan و Norton أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن أدوات تسمح بتحديد الوضع الاقتصادي السائد، ومقارنته بمرور الزمان وتغير المكان، تبعا للهدف المطلوب تحقيقه[3]. كما عرفها مركز الإحصاء SCAD على أنها "وصف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لظاهرة ما في وقت ومكان محددين ويمكن أن يكون المؤشر رقم مطلق أو نسبة أو معدل أو غيرها من المقاييس الإحصائية[4]". وحسب Lorino فإن المؤشرات الاقتصادية تشكل أحد المواد الخام للتحليلات الاقتصادية والمالية حيث أنها لها تأثير كبير، لا سيما على الأسواق المالية[5].

وفي السياق نفسه، يمكننا القول أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن مجموعة من البيانات والتقارير تنشرها هيئات متنوعة كالوكالات الحكومية أو الخاصة، المنظمات غير الحكومية بالإضافة للمنظمات

[1]Boutaud A. (2015). Qu'est-ce qu'un indicateur ?, Dossier politique publique, Direction de la Prospective et du Dialogue Public, Lyon, pp. 1-2.

[2]Tromben V. (2018). Op. cit., p. 12.

[3]Kaplan R.S., Norton D.P. (1992). The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, *Harvard Business Review*, January-February, pp. 71-79.

[4]مركز الإحصاء SCAD، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 9، أبوظبي، 2016، ص 3.

[5]Lorino P. (2003). *Méthodes et pratiques de la performance,* Éditions d'Organisations, 3e édition, Paris, p. 13.

العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي تهدف إلى توفير صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1].

تتضمن هذه المؤشرات إحصائيات ذات الطابع الرسمي تستعمل في قياس أداء مختلف القطاعات لتقييم الوضع الاقتصادي لبلد ما ومعرفة مدى قوته أو ضعفه ويكون استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات التجارية والأكاديمية والباحثين بالإضافة إلى المستخدم الرئيسي ألا وهو الهيئات الحكومية. يتم إصدار المؤشرات الاقتصادية بشكل منتظم وبصفة دورية، قد تكون سنوية، ربع سنوية، شهرية، الخ.

3. الفرق بين المؤشرات والإحصاءات:

تعد التفرقة بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أما الإحصاء فهو يعبر عن عرض لواقع ظاهرة ما في وقت محدد وفي شكل رقمي دقيق. وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاء في أنه لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن:

- الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر؛
- المؤشر "أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء"[2]؛
- المؤشر يرتبط بهدف يسعى نحو تحقيقه بينما الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجه بمؤشر.

مثال: تعد نسبة الأمية مؤشراً يعكس حجم الأمية في دولة ما ومدى تفاقمها وهي تحسب كما يلي:

نسبة الأمية = (السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة لدى البالغين 10 سنوات فأكثر/ العدد الكلي للسكان البالغين 10 سنوات فأكثر) × 100

[1] مركز الإحصاء SCAD، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 4.

أما البيانات الإحصائية فهي تشمل عدد السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة لدى البالغين 10 سنوات فأكثر، وكذا العدد الكلي للسكان في نفس الفئة العمرية.

وفي هذا السياق يمكننا توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات

البيانات الإحصائية	المعلومات	المؤشرات
هي مجموعة القياسات والمشاهدات التي تكون على هيئة أرقام، حروف، رموز ونسب في الجداول أو الأشكال البيانية، تختصّ بفكرة وموضوع معيّن.	هي نتاج معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تمّ معالجتها بتصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنى لتحقق هدف محدد وتُستعمل لغرض معيّن حتى توفّر ما يسمى المعرفة. تكون المعلومات على شكل صور توضيحيّة، أو نصوص وعبارات مفهومة المعنى.	هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء.

المصدر: حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 3.

ثانيا: أنواع المؤشرات الاقتصادية

يمكننا تصنيف المؤشرات الاقتصادية وفقا لعدة معايير (طريقة القياس، نوع الظاهرة المراد تفسيرها أو حسب الهدف المتبع)، فنذكر منها الأنواع التالية[1]:

[1] Perret B. (2002). Indicateurs sociaux, Etat des lieux et perspectives, Les papiers du CERC, n°1, Conseil de l'Emploi, des Revenus et de la Cohésion sociale, Paris, pp. 13-22.

1. المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية Indicateurs objectifs et subjectifs

تعتمد المؤشرات الموضوعية على البيانات المحايدة التي لا تتضمن حكمًا قيميا حول ظاهرة ما. **مثال**: نسبة الأمية. بينما تعتمد المؤشرات الذاتية على استقصاءات الرأي، على المشاعر (الثقة، الأمن، إلخ) وعلى آراء شخصية. التقييم الذاتي من قبل المشاركين قد يحدد على أساس الطموحات أو من خلال تجربة العيش السابقة. الاختلافات الثقافية بين البلدان لها تأثير على نتائج هذا النوع من الاستقصاءات. **مثال**: مؤشر إدراك الفساد في الدول المتخلفة.

2. المؤشرات المطلقة والمؤشرات النسبية Indicateurs absolus et relatifs

تقاس المؤشرات المطلقة بشكل مباشر ومستقل عن أي علاقة مع متغير آخر. **مثال:** عدد الطالبات على مستوى الجامعة. بينما تعبر المؤشرات النسبية على العلاقة بين متغيرين أو أكثر لغرض إبراز فئات، مجموعات أو طبقات. **مثال:** نسبة الطالبات من بين طلبة الجامعة (%).

3. المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية Indicateurs quantitatifs et qualitatifs

تتعلق المؤشرات الكمية بالعناصر أو الظواهر التي يمكن تقديرها بالأرقام أي حسابها. تشير في الغالب إلى الوحدات أو النسب أو المعدلات. **مثال**: نسبة الأطباء لكل 1000 نسمة.

أما المؤشرات النوعية عادة ما تأخذ شكل بيان، ويتم الإبلاغ عنها ببيانات غير رقمية. **مثال:**

- وجود سياسة ضد عدم المساواة (نعم / لا).
- مدى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر (من 1 إلى 10).

4. المؤشرات البسيطة (simples) والمؤشرات المركبة (composites ou synthétiques)

يعتبر المؤشر البسيط مقياس لوضع سائد أو حالة معينة تتطلب حساب وتقييم وحيد. تتمتع المؤشرات البسيطة بالوضوح والفعالية، ذلك أنها لا تهتم سوى بجانب (ظاهرة) واحد من الجوانب

الاقتصادية الاجتماعية. **مثال** :نسبة الفقراء والتي تمثل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بالنسبة إلى العدد الكلي للمواطنين.

أما المؤشر المركب فهو تقييم لظاهرة اقتصادية أو اجتماعية متعددة الأبعاد[1] ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة .يتم تكوين المؤشر المركب من خلال دمج بعض المؤشرات الفردية في مؤشر واحد بالاستناد إلى نموذج معين، وذلك للحصول على مفاهيم جديدة ومتعددة الأبعاد لا يمكن التوصل إليها من خلال مؤشر فردي وحيد. ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات المركبة كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وفقاً لبعض المعايير التي يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية. **مثال:** مؤشر التنمية البشرية (IDH) يقيس مستوى التنمية البشرية للبلدان في جميع أنحاء العالم. بما أنه لا يوجد مؤشر بسيط يعكس هذا الأداء فهو يعتمد على ثلاثة معايير: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، متوسط العمر المتوقع ومستوى تعليم الأطفال.

5. المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة

Indicateurs avancés, retardés et coïncidents

يتم تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى ثلاثة أصناف رئيسية حسب توقيتها بالمقارنة مع الدورات الاقتصادية، وهي المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة.

المؤشر القيادي (أو السابق) هو مؤشر يعطي عادة –ولكن ليس دائماً– إشارة مبكرة قبل ظهور تقلبات أو تغيرات اقتصادية جديدة. تعتبر المؤشرات الاقتصادية القيادية ذات أهمية كبيرة لأنها تستخدم كأدوات للتحليل والتنبؤ بما سيحدث في المدى القصير أو المتوسط، وذلك على أساس البيانات السابقة أو الحالية. فهي تهدف إلى تقديم أدلة إضافية لتقييم نبض النشاط الاقتصادي، ومن الأفضل أن تقترن

[1] Multidimensionnel.

بالبيانات الاقتصادية الأخرى لتوفير نظرة شاملة للاقتصاد. هذه المجموعة من المؤشرات الاقتصادية لها أهمية خاصة للمتداولين، لأنها تقدم أفضل فكرة عن المسار المحتمل لنشاطاتهم الاقتصادية في المستقبل. المؤشرات الأكثر استخداما هي مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) وهو مقياس التضخم.

المؤشر المتأخر (أو اللاحق) هو مؤشر يعكس حالة الاقتصاد بعد بداية التغير في الدورة الاقتصادية، وعادة ما تكون مدة التأخر عدة أشهر. يستعمل هذا النوع من المؤشرات في تحليل وتأكيد بعض نتائج التغيرات التي شهدها الاقتصاد. وأحد الأمثلة لهذه المؤشرات هو معدل البطالة والذي يعتبر مؤشر اقتصادي متأخر يميل إلى الزيادة أو النقصان مع تقلبات الدورة الاقتصادية (انكماش، انتعاش، توسع، ركود). فينخفض معدل البطالة بعد بضعة أشهر من تحسن الأداء الإجمالي للاقتصاد ويرتفع بعد تراجع الأداء الإجمالي للاقتصاد.

أما المؤشرات المتزامنة فهي تتحرك في نفس الوقت مع تغير الوضع الاقتصادي الإجمالي، وتُعد ضمن المؤشرات الأكثر متابعة لأنها تقيم النشاط الاقتصادي الفعلي في وقت النشر. وتعطي هكذا صورة عن الاقتصاد أو قطاع معين في الوقت الحالي. ويتم استعمال المؤشرات الاقتصادية المتزامنة لتحديد المستويات العليا والمستويات الدنيا للدورات الاقتصادية. نذكر على سبيل المثال مؤشر الإنتاج الصناعي الذي يتتبع مخرجات القطاع الثانوي.

إذن، تقدم لنا المؤشرات الاقتصادية ثلاث إشارات وهي التحذير أو التوقع أو التأكيد، وتجدر الإشارة أن كل مؤشر اقتصادي يمثل نوع من أنواع الفئات الخمسة المذكورة أعلاه.

ثالثا: خصائص وأهمية المؤشرات الاقتصادية

1. خصائص وجودة المؤشرات الاقتصادية:

الجودة الإحصائية هي مجموعة المعايير الواجب توافرها في المؤشرات الاقتصادية لكي تكون ملائمة للاستخدام من قبل المعنيين. وينبغي للمؤشر الاقتصادي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص حصرها Perret في ما يلي: أحادية المعنى، التمثيلية، الوضوح المعياري، الموثوقية والانتظام[1]. وحسب Reix فإن البساطة وإمكانية الوصول إلى البيانات تعد من بين معايير جودة المؤشر الاقتصادي[2].

وفي السياق نفسه، يرى مركز الإحصاء SCAD أن جودة كل مؤشر اقتصادي تعتمد أساسا على الخصائص التالية[3]:

- **الملائمة**: يقيس هذا المحور مدى تحقيق المؤشرات الاقتصادية لمتطلبات المستخدمين.
- **الوضوح والقابلية للتفسير**: يقيس هذا المعيار مدى كفاية المعلومات الوصفية للمؤشرات المنشورة ووضوحها بحيث تمكن المستخدم من فهمها.
- **سلامة المنهجية**: يقيس هذا المحور مدى توافق المنهجية المتبعة لقياس المؤشر مع المعايير والمنهجيات الدولية والوطنية والمحلية المعتمدة ومع الممارسات الفضلى.
- **دقة البيانات**: يقيس هذا المحور مدى كفاءة المؤشرات وقدرتها على وصف الظاهرة قيد البحث والدراسة. وتعرف الدقة أيضا بمقدار التقارب بين القيم المقدرة من المسح والقيم الحقيقية.

---

[1] Perret B. (2002). op. cit., p. 23.

[2] Reix R. (1998). Systèmes d'information et management des organisations, Editions Vuibert, Paris, p. 59.

[3] مركز الإحصاء SCAD، مرجع سبق ذكره، ص 5.

– **الاتساق والترابط**: يقيس هذا المحور مدى الانسجام في البيانات التي يتم جمعها، والاتساق والتكامل بين المؤشرات المنشورة بحيث يمكن المقارنة بينها أو دمجها معا، بالإضافة إلى مدى إمكانية المقارنة بين المؤشرات الصادرة في فترات زمنية مختلفة.

– **إمكانية الوصول إلى المؤشرات (الإتاحة)**: يقيس هذا المحور مدى سهولة الحصول على المؤشرات الاقتصادية بطرق ووسائل مختلفة ملائمة لكافة المستخدمين.

– **الوقتية وحداثة البيانات**: يقيس هذا المحور طول المدة الزمنية بين تاريخ الإسناد الزمني للمسح وتاريخ إتاحة المؤشرات، بالإضافة إلى مدى الانضباط بنشر المؤشرات وفقا للجدول الزمني المعتمد.

بالإضافة إلى وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، إمكانية المقارنة الإقليمية والدولية.

2. أهمية المؤشرات الاقتصادية:

تلعب المؤشرات الاقتصادية بكل أنواعها دورًا مهمًا في العديد من الدراسات الاقتصادية سواء تم استخدامها في التحليل الفني أو الاقتصاد الكلي. فهي تسهل تفسير أنواع مختلفة من البيانات وغالبا ما تجمع بين مفاهيم متعددة في أداة واحدة. فتستخدم المؤشرات الاقتصادية لغرضين أساسيين، أولا تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها. ثانيا متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة الأجل، متوسطة الأجل أو طويلة الأجل[1].

وكما جاء عن حافظ فالمؤشرات الاقتصادية تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء[2]. كما يمكن للمؤشرات الاقتصادية أن تكون أداة

[1] مجدي علي حسين الحبشي، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] حافظ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مفيدة للغاية، فالبعض منها تؤكد ما فعله الاقتصاد في السابق، بينما تبلغ الأخرى عن الوضع الحالي للاقتصاد، وقد تتنبأ الأخيرة بما لم يأت بعد. وبذلك تؤدي المؤشرات الاقتصادية دورا رئيسياً في مساعدة الدول في اتخاذ القرارات وتوجيه سياساتها الاقتصادية مثل سياسات دعم التشغيل ومكافحة البطالة أو سياسات تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر.

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية تمثل بمختلف أنواعها المرآة العاكسة لواقع البيئة الاقتصادية السائدة على كل من الصعيد الوطني والدولي. وهذا ما يجعلها تحتل مكانة مهمة لدى متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3. دليل المؤشرات الاقتصادية:

عادة ما تقوم الدول والهيئات المتكلفة بنشر المؤشرات الاقتصادية بإعداد دليل يهدف إلى تقديم شرح مفصل ووصف حول أهم المؤشرات التي تصدرها ويتضمن هذا الوصف العناصر التالية: اسم المؤشر، تعريف المؤشر، آلية حسابه، وحدة ودورية القياس وكذلك مصدر البيانات (أنظر إلى الجدول رقم 03).

كما يحتوي دليل المؤشرات الاقتصادية على أهم الرموز والاختصارات المستخدمة في تعريف المؤشرات وشرح مبسط عنها. وسيتم إتباع هذه المنهجية عند تطرقنا لمختلف المؤشرات الاقتصادية في الفصول الآتية.

الجدول رقم 03: دليل المؤشرات الاقتصادية

اسم المؤشر	وهو الاسم الرسمي المعتمد في المركز للمؤشر
التعريف	وهو عبارة عن وصف لمفهوم المؤشر ودلالاته لجعله أكثر وضوح من قبل المستخدمين
آلية الحساب	وهي وصف للمعادلة المعتمدة لحساب المؤشر
وحدة القياس	وهي الوحدة المستخدمة في قياس المؤشر لقياس القيم المالية والسنة لقياس العمر

مستوى التفصيل	وهو عبارة عن مجموعة من المتغيرات أو العناصر التي تستخدم لتقسيم أو تصنيف المؤشر عند الحاجة لتفاصيل أكثر عند نشر بياناته
دورية القياس	وهي المدة الزمنية اللازمة لتحديث بيانات المؤشر
مصدر البيانات	يحدد هذا العنصر نوع المصدر أو المنهجية الرئيسية للحصول على البيانات الخاصة بالمؤشر، وهناك أنواع مختلفة من المصادر للحصول على هذه البيانات مثل المسوح الميدانية والتعدادات والسجلات الإدارية. وبالنسبة لبعض المؤشرات تكون مشتقة ويتم إعدادها من خلال عمليات حسابية خاصة.

المصدر: مركز الإحصاء SCAD، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، رقم 9، أبوظبي، 2016، ص4.

تجدر الإشارة أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية المستعملة من طرف مختلف الوكالات الوطنية والدولية والتي لا يمكن حصرها كليا، لذلك سنتطرق في هذه المطبوعة إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتي تتناسب مع التخصص:

- ✓ مؤشرات الاقتصاد الكلي Indicateurs macroéconomiques
- ✓ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية Indicateurs socio-économiques
- ✓ مؤشرات التنمية البشرية Indicateurs de développement humain
- ✓ مؤشرات التنمية المستدامة Indicateurs de développement durable

تمهيد:

تعكس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوضعية الاقتصادية على مستوى الأمة من خلال دراسة العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات التجميعية: الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، مستويات الأسعار، معدل النمو، التضخم، الخ. فهي تعتبر أدوات فعالة في يد السلطات الإدارية بحيث توفر نظرة معمقة على الأداء الاقتصادي لبلد ما أو منطقة معينة، تمكنها من بناء ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لحل الأزمات (الاختلالات) الاقتصادية الكلية وكذا اتخاذ القرارات.

تهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي جميع الفاعلين الاقتصاديين بحيث تُأخذ في عين الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار (استثمار، استهلاك، ادخار وغيره)، وفي هذا الإطار، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لأهم هذه المؤشرات ألا وهي الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم.

أولا: قياس الأداء الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)

1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الرئيسي للأداء الاقتصادي لمختلف بلدان العالم. حيث أنه يشير إلى مستوى نمو (أو تقلص) اقتصاد دولة ما. وهو إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[1]، بما في ذلك الإنتاج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في أراضي البلاد، باستثناء الإنتاج من قبل الشركات المحلية في الخارج.

[1] صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2. قياس الناتج المحلي الإجمالي:

لقياس الناتج المحلي الإجمالي (PIB) يكفي تحديد إحدى المجمعات الثلاث حيث أنها متساوية تقريبًا:

الإنتاج ≈ الدخل ≈ الإنفاق

بمعنى أن القيام بعملية الإنتاج تؤدي إلى تولد الدخل الذي بدوره يؤدي إلى خلق الإنفاق[1]. هناك إذن ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي وهي:

أ. حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الإنتاج[2]:

لقياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الإنتاج يتم حساب إجمالي القيم النقدية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، ونلجأ عادة إلى استعمال طريقة القيمة المضافة.

تعرف القيمة المضافة بأنها صافي الإنتاج الذي نحصل عليه في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وهذا بعد استبعاد السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب السلع المنتجة. وتحسب القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة = الإنتاج الكلي (المبيعات أو المخزون) – الاستهلاك الوسيط

Valeur ajoutée (VA) = Production Totale (vendue ou stockée) – Consommation intermédiaire

فيكون حساب الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

PIB = ∑VA + ∑ impôts sur les produits (TVA + DD) – ∑ subventions sur les produits

- **مثال تطبيقي:**

لدينا خمس قطاعات A، B، C، D، E، حيث:

أنتج القطاع A ما يعادل 1000 ون واستعمل ما يعادل 250 ون.

---

[1] Blanchard O., Cohen D. et Johnson D. (2013). *Macroéconomie*, 6e édition, Pearson, Paris, p. 22.

[2] صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

أنتج القطاع B ما يعادل 1200 ون واستعمل ما يعادل 350 ون.

أنتج القطاع C ما يعادل 500 ون واستعمل ما يعادل 200 ون.

أنتج القطاع D ما يعادل 600 ون واستعمل ما يعادل 300 ون.

أنتج القطاع E ما يعادل 500 ون واستعمل ما يعادل 250 ون.

المطلوب:

إذا علمت أن الضرائب على القيمة المضافة (TVA) = 250 ون والرسوم الجمركية (TD) = 100 ون، أحسب الناتج المحلي الإجمالي(PIB).

الحل:

1. حساب القيمة المضافة لكل قطاع:

القيمة المضافة = الإنتاج الكلي– الاستهلاك الوسيط

القيمة المضافة لكل قطاع مدرج في الجدول الموالي:

القطاع	الإنتاج الكلي	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
القطاع A	1000	250	750
القطاع B	1200	350	850
القطاع C	500	200	300
القطاع D	600	300	300
القطاع E	500	250	250
المجموع	-	-	**2 450**

إذن مجموع القيم المضافة لمختلف القطاعات تساوي **2450 ون**.

2. حساب الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

$$0 - 100 + 250 + 2450 =$$

إذن الناتج المحلي الإجمالي= 2800 ون

ب. حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الدخل[1]:

تمثل السلع والخدمات المنتجة حصيلة للتعاون بين عوامل (عناصر) الإنتاج: العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم. ولقياس الناتج المحلي عن طريق الدخل يتم حساب جميع عوائد عوامل الإنتاج المساهمة في توليد الدخل خلال فترة زمنية محددة حيث أن:

- الأجر هو عائد العمل (دخل العمال ورواتب الموظفين) Revenus du travail
- الفائدة هي عائد رأس المال Revenus du capital
- الريع هو عائد الملكية (أرض، مبنى) Revenus de propriété
- الربح هو عائد المستحدث

فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج فإننا نحصل على تقدير للدخل المحلي الصافي، أي:

$$\mathbf{RIN = W + i + R + P}$$

حيث:

(RIN) يمثل الدخل المحلي الصافي

(W) يمثل مجموع الأجور (Wages)

(i) يمثل مجموع الفوائد (Interest)

(R) يمثل مجموع الريع (Rent)

(P) يمثل مجموع الأرباح (Profit) حيث تشمل الأرباح الموزعة والأرباح غير الموزعة والضرائب على أرباح الشركات (IBS).

[1] صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

إن تقدير الدخل الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يسمى بالدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (RIB). وعند إضافة قيمة الإهتلاك (Am) فنتحصل على تقدير الدخل المحلي الإجمالي (الخام) بتكلفة عوامل الإنتاج، أي:

$$\mathbf{RIB = RIN + Am}$$

وللحصول على تقدير إجمالي الدخل المحلي بسعر السوق فإنه يجب إضافة قيمة الضرائب غير المباشرة (TVA) وطرح قيمة إعانات الإنتاج (Sub) كما يلي:

$$\mathbf{RIB_{PM} = RIB + TVA - Sub}$$

ومنه فإن تقدير الناتج المحلي الإجمالي (PIB) عن طريق الدخل يكون على النحو التالي:

$$\mathbf{PIB_{PM} = RIB_{PM} = (W + i + R + P) + Am + TVA - Sub}$$

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الصافي + إهتلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

- **مثال تطبيقي:**

لدينا المعلومات التالية لاقتصاد بلد ما:

الأجور والمرتبات: 2000 ون ؛ الأرباح الموزعة: 250 ون ؛ أرباح الشركات غير الموزعة: 50 ون ؛ الضرائب على أرباح الشركات: 150 ون ؛ الريع والإيجارات: 50 ون ؛ الفوائد: 200 ون ؛ ضرائب غير مباشرة: 300 ون ؛ الضرائب المباشرة على الدخل: 140 ون ؛ الإنفاق الاستهلاكي الخاص: 210 ون.

المطلوب:

حساب الناتج المحلي الإجمالي.

الحل:

حساب الناتج المحلي الإجمالي:

$$PIB_{PM} = (W + i + R + P) + Am + TVA - Sub$$

$$PIB_{PM} = [2000 + 200 + 50 + (250 + 50 + 150)] + 0 + 300 - 0$$

$$\mathbf{PIB_{PM} = 3000}$$

ج. حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الإنفاق[1]:

تتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني. والإنفاق الكلي هو عبارة عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، أي:

$$PIB = \underbrace{C + I + G}_{\text{الإنفاق المحلي الإجمالي}} + (X-M)$$

Dépense Intérieure Brute (DIB)

حيث:

(C) يمثل **الإنفاق الاستهلاكي** (الخاص أو الشخصي)، وهو كل ما ينفقه قطاع العائلات (الأفراد) على شراء السلع الدائمة وغير الدائمة والخدمات، مثل الكتب والأثاث، الأغذية والملابس، التعليم والصحة.

(I) يمثل **الإنفاق الاستثماري**، وهو كل ما ينفقه قطاع الإنتاج (الخاص والعام) في شراء السلع الاستثمارية الإجمالية، مثل شراء الآلات والمعدات، بالإضافة إلى إنفاق القطاع العائلي على المساكن الجديدة.

(G) يمثل **الإنفاق الحكومي**، وهو كل ما ينفقه قطاع الحكومة والمتمثل في المشتريات العامة للسلع والخدمات الاستهلاكية المخصصة للإدارات العمومية والمنافع العامة، مثل الأشغال العمومية (الطرق والسكك الحديدية.

(X–M) يمثل **صافي الصادرات**، وهو صافي التعامل مع العالم الخارجي والمتمثل في الميزان التجاري حيث تمثل **X** الصادرات و **M** الواردات.

- **مثال تطبيقي:**

يقدر الناتج الوطني الإجمالي(PNB) لاقتصاد بلد ما ب 2850 ون. إذا كان الاستهلاك النهائي يعادل 1500ون والاستثمار 20% من الناتج الوطني الإجمالي، الصادرات 300 ون، الإنفاق الحكومي 640 ون.

---

[1] صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المطلوب:

1. أوجد الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في ظل واردات تقدر بـ 200 ون.
2. احسب عوائد المواطنين في الخارج إذا علمت أن عوائد الأجانب في الداخل تساوي 50 ون.

الحل:

1. **الناتج المحلي الإجمالي**

$$PIB = C + I + G + (X-M)$$

$$PIB = 1500 + 570 + 640 + (300-200)$$

$$\mathbf{PIB = 2810\ um}$$

2. **عوائد المواطنين في الخارج**

الناتج المحلي الإجمالي (PIB) = الناتج الوطني الإجمالي (PNB) – عوائد المواطنين في الخارج + عوائد الأجانب في الداخل

عوائد المواطنين في الخارج = الناتج الوطني الإجمالي(PNB) – الناتج المحلي الإجمالي(PIB) + عوائد الأجانب في الداخل

عوائد المواطنين في الخارج = 2850– 2810+ 50 = 90 ون

✓ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي)[1]:**

يمكن حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين: إما باستعمال أسعار السنة الحالية أو أسعار السنة المرجعية (سنة الأساس) .

– في الحالة الأولى، نتحصل على الناتج المحلي الإجمالي **الاسمي** (PIB nominal).

[1] نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 19، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2021، ص ص14-15.

- في الحالة الثانية، نتحصل على الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي** (PIB réel).[1]

بما أن الأسعار المستعملة تخص نفس السنة المرجعية (بغض النظر عن السنة التي يتم فيها حسابها)، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على خلاف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لا يمكن أن يتغير إلا إذا اختلف متوسط الكميات المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيمكن أن يختلف إلى حد كبير بسبب تغيرات في الأسعار أو الكمية المنتجة.

ولتقييم الأداء العام للاقتصاد بشكل صحيح، يعتمد الاقتصاديون على تقدير الناتج المحلي الإجمالي **المعدّل** حسب تغيرات الأسعار، أي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعكس التغييرات في حجم الإنتاج فقط. فيعتبر الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي** مؤشر الاقتصاد الكلي **الأساسي** لدولة ما.

- **مثال تطبيقي:**

لنفترض أن الاقتصاد A ينتج منتوجا واحدًا فقط وهو الحرير.

نفترض أن في سنة 2015، أنتجت هذه الدولة 5000 متر من الحرير تباع بسعر 500 دج لكل متر.

المطلوب:

1. أحسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي لسنة 2015.
2. أحسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي لسنة 2005 مع العلم أن السعر ارتفع بنسبة 5% وزاد الإنتاج أيضًا بنسبة 5% (مع افتراض أن الضرائب معدومة).

الحل:

1. **PIB لسنة 2015**

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + ض غ م – إعانات الإنتاج

[1] Gordon R. J. (2009). *Macroeconomics,* Eleventh Edition, Pearson International Edition, London.

الناتج المحلي الإجمالي = (الإنتاج الكلي– الاستهلاك الوسيط) + ض غ م – إعانات الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي= [(الكمية x السعر) – الاستهلاك الوسيط] + ض غ م – إعانات الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي = (5000 متر × 500 دج) = 2 500 000 دج

باعتبار 2015 سنة الأساس، لن يكون هناك فرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2015، وسعر الحرير هو نفسه في كلتا الحالتين.

2. PIB لسنة 2020

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + ض غ م – إعانات الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي = (الإنتاج الكلي– الاستهلاك الوسيط) + ض غ م – إعانات الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي= [(الكمية x السعر) – الاستهلاك الوسيط] + ض غ م – إعانات الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي = الكمية X أسعار السنة الحالية

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي = (5000 × 1.05) × (500 × 1.05)

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي = **2 756 250 دج**

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الكمية X أسعار سنة الأساس

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = (5000 × 1.05) × 500

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي= **2 625 000 دج**

مقارنة مع سنة 2015، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (PIB_N) أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB_R)، بسبب ارتفاع الأسعار، أي بسبب التضخم.

✓ **الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والناتج الوطني الإجمالي(PNB)[1]:**

الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يمثل القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلياً).

الناتج الوطني الإجمالي (PNB): يمثل القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

3. عيوب الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيسي للنمو الاقتصادي إلا أنه يتميز بعيوب يجب الإشارة إليها[2]:

- هو غير كافٍ لتقييم الثروة الإجمالية للبلد لأنه لا يقيس النشاطات غير السوقية رغم أنها تعتبر إنتاج حقيقي مثل العمل المنزلي، العمل التطوعي، الخ؛
- لا يمكنه تقدير السلع والخدمات غير الرسمية (القطاع الموازي) والأنشطة التجارية غير القانونية (تجارة المخدرات، غسيل الأموال، الخ)؛
- لا يقيس رفاهية السكان ونوعية الحياة؛
- لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات الاجتماعية وعدم المساواة لأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مجرد متوسط لا يشير إلى كيفية توزيع الثروة على السكان؛
- لا يأخذ بعين الاعتبار تدهور البيئة (التلوث) التي تسببها بعض المصانع أو المنتجات.

---

[1] نرمين مجدي، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

[2] Blanchard O. *et al.*, op cit., p. 41.

4. قياس معدل النمو الاقتصادي (Taux de croissance économique)

وفقا للبنك الدولي، النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي يمثل النسبة المئوية للتغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين[1]. ويعكس الزيادة (أو الانخفاض في حالة النمو السلبي) لمستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما.

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي، فيتم حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (أو معدل التغير في النسبة المئوية) بالطريقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = 100\ x\ \frac{(\text{الناتج المحلي الإجمالي } \mathbf{n} - \text{الناتج المحلي الإجمالي } \mathbf{n-1})}{\text{الناتج المحلي الإجمالي } \mathbf{n-1}}$$

$$\text{Taux de croissance du PIB (\%)} = [(PIB_N - PIB_{N-1})/ PIB_{N-1}] * 100$$

ويمكن أن يكون معدل النمو الاقتصادي اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي (PIB_N) أو حقيقي (PIB_R). ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

وتجدر الإشارة إلى ضرورة قياس الناتج المحلي الإجمالي **بالحجم** (En volume) لتجنب اعتبار تضخم الأسعار كنمو اقتصادي، أي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي (PIB_R)** لأنه يعكس التغييرات في حجم الإنتاج فقط.

[1] BM (2019). Rapport sur le développement dans le monde, Banque Mondiale, Washington.

- **مثال تطبيقي:**

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB_R) لاقتصاد ما للسنتين n و n+1 كما يلي:

$$PIB_n = 6000 \text{ Mds } € \quad ; \quad PIB_{n+1} = 6240 \text{ Mds } €$$

المطلوب:

حساب معدل النمو الاقتصادي.

الحل:

$$\text{Taux de croissance du PIB} = [(\text{PIB année N+1} - \text{PIB année N}) / \text{PIB année N}] / \text{x } 100$$

$$\text{Taux de croissance du PIB} = [(6240\text{-}6000)/6000] \text{ x } 100 = \mathbf{+ 4\%}$$

النمو الاقتصادي يساوي **4%** أي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة **4%** بين السنتين n و n+1.

6. تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

تنتظر كافة الأسواق هذين المؤشرين لأنهما من أقوى المؤشرات الاقتصادية قياسا لقوة الاقتصاد. يتم نشر قياسات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (Office National des Statistiques –ONS)، وذلك بصفة فصلية.

استناداً إلى المنشور رقم 952 والصادر تحت عنوان "الحسابات القومية الربع سنوية"، يعرض الشكل رقم 04 التطور الفصلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الحجم خلال الفترة 2012–2021[1].

[1] ONS (2022). Les comptes nationaux trimestriels, 3e trimestre 2021, *Données Statistiques*, n° 952, Office National des Statistiques, Alger, p. 2.

الشكل رقم 04: التطور الفصلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2012-2021)

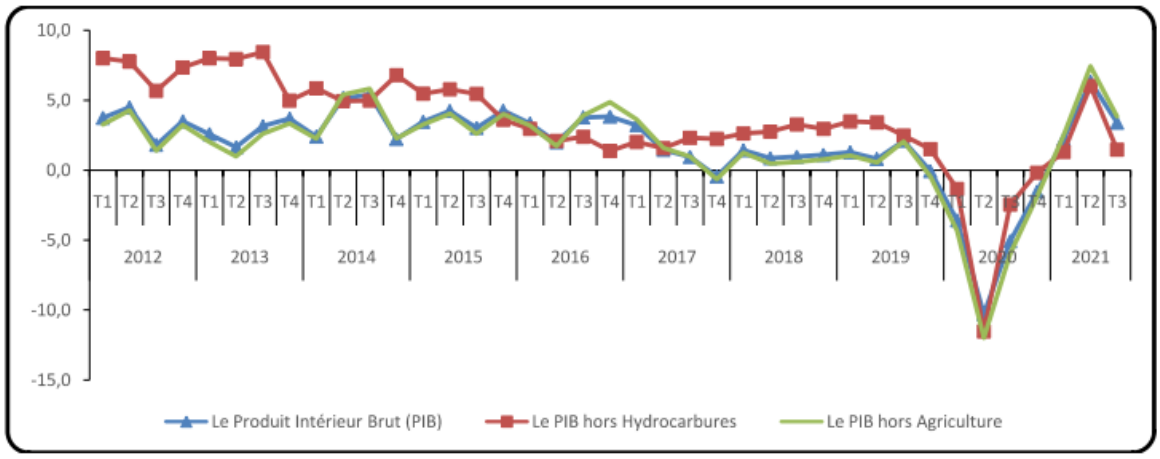

Source : ONS (2022). Les comptes nationaux trimestriels, 3e trimestre 2021, *Données Statistiques*, n° 952, Office National des Statistiques, Alger, p. 2.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من عام 2014، من **5,4%** في الربع الثالث (T3) إلى **2,2%** في الربع الرابع (T4) من نفس السنة. في الربع الأول لسنة 2020، تشير تقديرات إجمالي الناتج المحلي الفصلية إلى نمو اقتصادي **سالب** قدره **–3,9%** مقابل **1,3%** في نفس الفترة من سنة 2019. ومن جهة أخرى، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر بمعدل **–6%** في عام 2020، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب **10** من النقاط المئوية خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020[1].

هذا راجع أساسا إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر إثر أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، إضافة إلى تفشي الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) والتي كانت لها انعكاسات حادة على الاقتصاد الجزائري .كما يشير خالد أنه لا يمكن تجاهل الاضطراب السياسي الذي

[1] FMI (2020). Perspectives de l'économie mondiale, Fond Monétaire International, Washington, octobre, p. 156.

شهدته البلاد في سنة 2019 والذي تسبب في ركود قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية بسبب "حالة الشك والريبة التي سادت الأجواء"[1].

في الربع الثالث من عام 2021، تشير التقييمات ربع السنوية إلى انتعاش الاقتصاد الوطني يصاحبه نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعادل **3,4%** مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ويعود هذا التحسن لارتفاع معتبر لنشاطات أغلبية القطاعات وخاصة قطاع النفط والغاز الذي ساهم بقوة في تحقيق النمو الاقتصادي بزيادة قدرها **14,1%**.

ثانيا: قياس معدل التضخم بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك

1. مفهوم التضخم

التضخم هو الارتفاع **الدائم** والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للنقود، هذا يعني أنه لا يمكن للمستهلكين شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال[2].

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالا أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد نتيجة ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات. كما قد تعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة[3].

[1] منه خالد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021.

[2] بوتيارة عنتر، بلعباس رابح، "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 9، العدد 15، 2016، ص 92.

[3] الشيخ طه رانيا، التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2021، ص6.

2. أنواع التضخم:

هناك ثلاثة أشكال أساسية للتضخم تحدد على أساس المستوى السنوي للزيادة في الأسعار وتتمثل في ما يلي[1]:

أ. التضخم الزاحف (Inflation rampante):

يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار وبنسبة لا تفوق 3% سنويا. يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الزاحف يحقق النمو الاقتصادي حيث يدفع المستهلكين إلى زيادة مشترياتهم ورجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات للتغلب على ارتفاع الأسعار في المستقبل. على سبيل المثال يحدد الاحتياطي الفدرالي (FED) والبنك المركزي الأوروبي (BCE) معدل التضخم المستهدف عند 2%. بينما يرى Kaldorأنه من الأفضل التقرب من نسبة معدومة من التضخم لتحقيق هدف النمو المتوازن[2].

ب. التضخم الجامح (Inflation galopante):

وهو يعبر عن حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية خلال فترة زمنية قصيرة، يترافق معها غالبا انهيار العملة الوطنية؛ حيث تؤدي زيادة الضغوط على الأسعار إلى ردود أفعال تزيد من حدة التضخم (ضعف الثقة في الأداء الاقتصادي، انخفاض الاستثمار و تراجع الإنتاج) و قد يؤدي هذا النوع من التضخم القوي والمستمر في الأسعار إلى تضخم مفرط.

ج. التضخم المكبوت:

وهي الحالة التي تحدد الدولة فيها سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من أي تحرك في الأسعار لتجنب آثارها غير المواتية.

---

[1]Virone A. (2017). L'inflation : causes et conséquences, Université du Luxembourg. Accessible en suivant le lien : 10.25517/RESuME-7Sq6TeX-2017

[2]بوتيارة عنتر، بلعباس رابح، مرجع سبق ذكره، ص 94.

3. أسباب ظهور التضخم وكيفية معالجته:

1.3. أسباب ظهور التضخم:

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب[1]:

أ. **التضخم الناشئ عن التكاليف** (Inflation par les coûts) :

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الصناعية أو غير الصناعية (مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية أو زيادة تكاليف المرتبات). وذلك يدفع المؤسسات إلى الزيادة في أسعار السلع و الخدمات للحفاظ على هامش الربح.

ب. **التضخم الناشئ عن الطلب** (Inflation par la demande):

ينشأ هذا النوع من التضخم عند ازدياد حجم الطلب على السلع والخدمات مع ثبات حجم الإنتاج أي عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من أجل استعادة التوازن وبالتالي ظهور التضخم.

ج. **التضخم المستورد** (Inflation importée) :

وهو يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها. كما يزيد انخفاض سعر صرف العملة من سعر وتكلفة السلع المستوردة. وينعكس هذا الارتفاع في الواردات على كل قطاعات الاقتصاد ويؤثر على الأسر بقدر ما يؤثر على الشركات.

د. **التضخم النقدي** (Inflation monétaire):

وهو ناجم عن الإفراط في خلق النقود أي الزيادة في العرض النقدي من قبل البنك المركزي. يعتبر اقتصاديين المدرسة النقدية أن هذا يؤدي حتما إلى التضخم، لأن كمية النقود المتداولة في السوق تفوق

[1] Virone A. (2017). L'inflation : causes et conséquences, Université du Luxembourg. Accessible en suivant le lien : 10.25517/RESuME-7Sq6TeX-2017

كمية السلع والخدمات المقدمة. في هذا السياق، يتفاقم التضخم بسبب زيادة الطلب وانخفاض سعر الصرف الذي يؤدي الى زيادة الأسعار للتعويض عن هذا الانخفاض.

في الجزائر، تم تعديل قانون النقد والقرض في سبتمبر2017، لاعتماد التمويل غير التقليدي لمدة 5 سنوات .ذلك بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، ولتجنب الاستدانة الخارجية. هذا التعديل يسمح للبنك الجزائري بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية لتمكينها من تمويل العجز في ميزانية الدولة، وتمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني. في شهر جوان 2019 تخلت الجزائر عن التمويل غير التقليدي وذلك لتجنب المزيد من المخاطر التي قد تضر بالاقتصاد الوطني.

غالبا ما يشار إلى هذا الأسلوب بعبارة "طباعة النقود"، والذي قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل (خصوصا من ناحية التضخم) في حين لم ترافق هذه العملية بإصلاحات عميقة وآليات مراقبة فعالة ترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية.

2.3. كيفية معالجة التضخم:

يمكن الحد من ظاهرة التضخم من خلال وضع السياسة الكفيلة بمعالجته عبر السياستين النقدية والمالية. ويمكن تلخيص إجراءات السياستين على النحو التالي[1]:

أ. السياسة النقدية:

تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي وتتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها.

[1] الشيخ طه رانيا، مرجع سبق ذكره، ص ص26-30.

كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، أي كمية الأموال التي بجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

ب. **السياسة المالية:**

يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، والمتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب. فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد مما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم. من جهة أخرى، تقليص الإنفاق الحكومي، أي تخفيض حجم الإنفاق خاصة الإنفاق الاستهلاكي، يؤدي إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

4. قياس التضخم:

نظرا للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، ومن بينها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو ما يسمى بمؤشر أسعار الاستهلاك. فهو الأداة الأكثر شيوعا لقياس التضخم، كما يُعد أيضا أحد المؤشرات التي تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد وما يترتب علبه من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات. ويُؤخذ مؤشر أسعار المستهلك بعين الاعتبار بشكل خاص لإعادة تقييم المعاشات التقاعدية والنفقات والحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون (SNMG) .

يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك تكلفة أو أسعار مجموعة أو سلة من السلع و الخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية معينة (كالسكن، والغذاء، والأدوية، والتعليم، وغيرها) بالمقارنة مع سنة الأساس (سنة

المرجع)، و يرمز له بالرمز **IPC**[1]. فيتم حسابه عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس كما يلي:

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = \frac{\text{سعر سلة السلع والخدمات}}{\text{سعر سلة سنة الأساس}} \textbf{ X 100}$$

$$IPC = [\sum Q\, P_1 / \sum Q\, P_0] * 100$$

ومن ثم يمكن حساب معدل التضخم ممثلا في النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلك (IPC) ما بين فترتين زمنيتين:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{(\text{مؤشر أسعار المستهلك n} - \text{مؤشر أسعار المستهلك } n-1)}{\text{مؤشر أسعار المستهلك } n-1} \; x\; 100$$

$$\text{Taux d'inflation (\%)} = [(IPC_t - IPC_{t-1})/IPC_{t-1}] * 100$$

- **مثال تطبيقي:**

ليكن اقتصاد مكون من 3 سلع. تم استهلاك الكميات التالية سنة 2020.

السلعة	الكمية (Q)	السعر(P)
س1	6	12
س2	7	14
س3	5	06

المطلوب:

1. حساب مؤشر أسعار الاستهلاك لسنة 2020 إذا فرضنا أن أسعار تلك السلع في سنة 2010 كانت كالتالي: س $_1$ = 15ون ؛ س$_2$ = 16 ون ؛ س$_3$ = 10 ون
2. حساب معدل التضخم لسنة 2020 مع العلم أن مؤشر أسعار الاستهلاك لسنة 2019 يساوي 118.

[1] Indice des Prix à la Consommation.

الحل:

1. **حساب مؤشر أسعار الاستهلاك لسنة 2020**

$$IPC = [\sum Q P_1 / \sum Q P_0] * 100$$

$$IPC = [(6*15) + (7*16) + (5*10)] / [(6*12) + (7*14) + (5*06)] * 100 = 1,26*100$$

IPC = 126

2. **حساب معدل التضخم لسنة 2020**

$$\text{Taux d'inflation} = [(IPC_t - IPC_{t-1})/IPC_{t-1}] * 100$$

$$\text{Taux d'inflation} = [(126 - 118)/118] * 100$$

$$\text{Taux d'inflation} = 6,78\%$$

ومنه معدل التضخم لسنة 2020 يساوي **6,8%**.

- **مثال تطبيقي:**

الجدول التالي يعبر عن تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) في الجزائر:

2001=100

Année	2001	2004	2007	2010	2012	2019	2020
SNMG	8 000	10 000	12 000	15 000	18 000	18 000	20 000
IPC	557,6	109,95	118,24	136,23	155,05	219,2	225,5

المطلوب:

احسب الدخل الفردي الحقيقي لكل سنة مع اعتبار 2001 السنة المرجعية. ماذا تستنتج؟

الحل:

$$\text{Salaire réel} = (\text{Salaire nominal} / IPC_t) * IPC_\circ \;\; ; \;\; \text{Salaire nominal} = SNMG$$

$$= (\text{Salaire nominal} / IPC_t) * 100 \;\; ; \;\; IPC_\circ = 100$$

ترد قيمة الدخل الفردي الحقيقي لكل سنة في الجدول الموالي:

2001=100

Année	2001	2004	2007	2010	2012	2019	2020
Salaire réel	8 000	9 095	10 149	11 011	11 609	8 211,7	8 869,2

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه على الرغم من الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون (الاسمي)، لم تتحسن القدرة الشرائية للأفراد المعنيين حيث لا تتجاوز 8900 دينار جزائري شهريًا في عام 2020، وذلك لأن القيمة الحقيقية بقيت ثابتة تحت تأثير التضخم الناتج عن ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC).

5. تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر:

يتم نشر قياسات معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) للجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وذلك بصفة شهرية.

استناداً إلى المنشور رقم **312** الصادر تحت عنوان "مؤشر أسعار الاستهلاك[1]"، يعرض الشكل رقم 05 تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2021، والشكل رقم 06 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك بين شهري نوفمبر 2020 و نوفمبر 2021.

خلال الفترة 2002-2021، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك من **102,6** إلى **248**، أي بنسبة **141,7%**. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فشهد ارتفاعا يقدر بنقطتين مئويتين ما بين 2014 (3,9%) و2017 (5,9%) أي

[1] ONS (2021b). Indice des prix à la consommation, mois de novembre, n° 312, Office National des Statistiques, Alger, p. 7.

بعد انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014، ليصل إلى **10,8%** نهاية سنة 2021. هذه المؤشرات تعكس الوضعية الاقتصادية للجزائر والتي أدت إلى انخفاض ملحوظ في القدرة الشرائية للأسر وتفاقم الهشاشة الاجتماعية.

الشكل رقم 05: تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC (2002-2021)

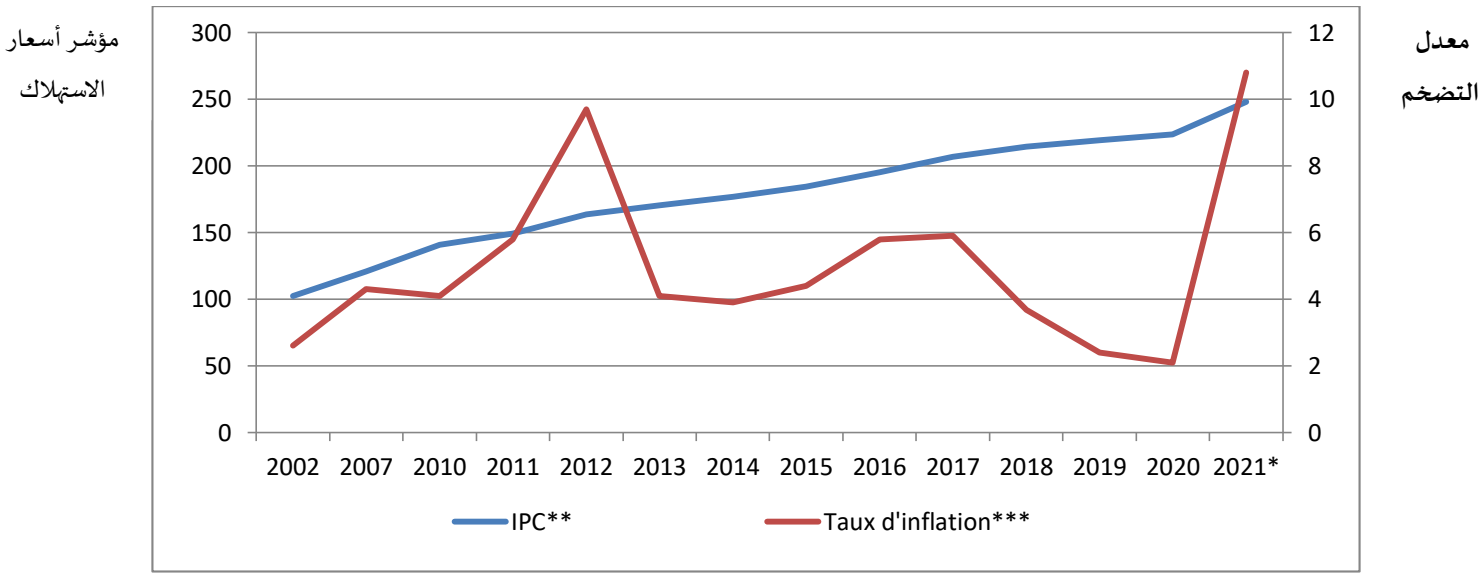

* Données statistiques arrêtées à novembre 2021 ; ** Variation annuelle (%) ; *** Base : 2001 = 100
Source : Réalisé par l'auteure à partir de données de l'ONS (2021b). IPC mois de novembre, n° 312, p. 7.

الشكل رقم 06: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC (نوفمبر 2020 – نوفمبر 2021)

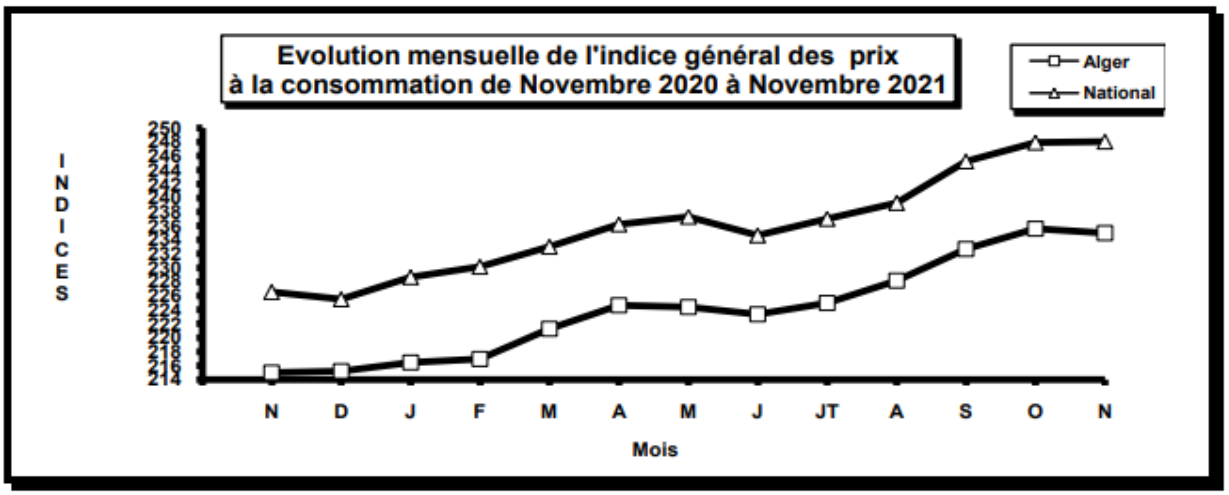

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2021)

تمهيد:

تستعمل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية حيث توفر تقييما يتضمن بعدا اجتماعيا، مثل: البطالة، نمو السكان، الصحة، التعليم والسكن.

سنتطرق في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مؤشرين ذات أهمية بالغة باعتبارهما ركنا أساسيا في عملية رسم السياسات والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، فيمثلان أحد المجالات الإحصائية التي تستحوذ على اهتمام الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية وذلك لأهمية العنصر البشري في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية.

أولا: تقييم سوق العمل باستخدام معدل البطالة

إن كل دول العالم في الحاجة الملحة لمعرفة خصائص سوق العمل من حيث تعداد المشتغلين والمتعطلين والسكان خارج قوة العمل، والتي تتأثر بتغير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. فهي تعتبر من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة بغية دعم التشغيل ومكافحة البطالة.

وتكمن أهمية مؤشرات سوق العمل في تشكيلها جزءا أساسيا من الخطط الاستراتيجية التي تبنى عليها البرامج الاقتصادية والاجتماعية، إذ تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية في مختلف المجالات ولفهم مكونات ومؤشرات هذا السوق نقترح الشكل الموالي:

الشكل رقم07: مكونات ومؤشرات سوق العمل

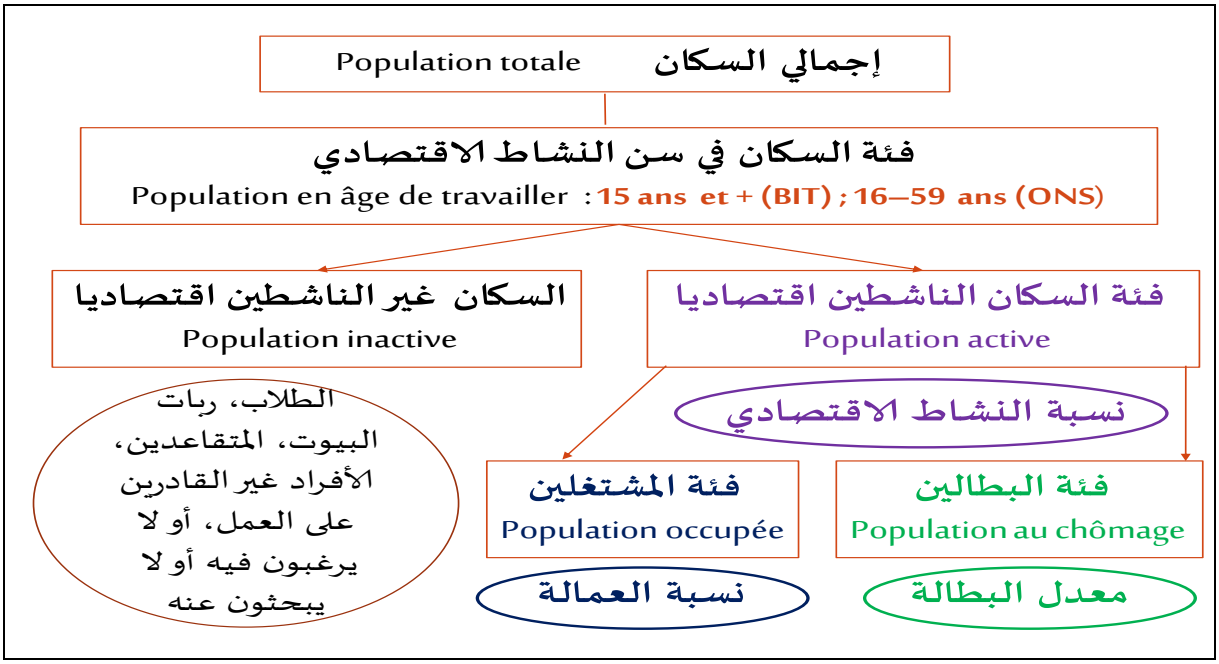

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتبين لنا من خلال الشكل رقم 07 أن سوق العمل يقتصر على فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي (16– 59 سنة) والتي تنقسم إلى فئتين:

– فئة السكان الناشطين اقتصاديا: وهي تتكون بدورها من فئتين، فئة البطالين وفئة المشتغلين، وهي تجمع الأفراد المصنفين ضمن القوى العاملة.

– السكان غير الناشطين اقتصاديا: وهم الأفراد غير المصنفين ضمن القوى العاملة (غير مشتغلين أو متعطلين)، وذلك لكونهم لا يعملون خلال الفترة المرجعية، ولا يبحثون عن عمل أو غير مستعدين للالتحاق به مثل: الطلاب، وربات البيوت، والمتقاعدين والأفراد غير القادرين على العمل، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه لأي أسباب أخرى.

وتمثل كل فئة مصدرا لإعداد مختلف مؤشرات سوق العمل وتتمثل الرئيسية منها في نسبة النشاط الاقتصادي، نسبة العمالة ومعدل البطالة. سيقتصر هذا الفصل على معالجة ظاهرة البطالة لكونها إحدى المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اجتماعية حادة، إذ يعتبر معدل البطالة من أهم مؤشرات

سوق العمل، وهذا لا يعني أنه يكفي لوحده لتقييم سوق العمل، فالحكم على الأداء الكلي لسوق العمل يتطلب الاستعانة بمجموعة من المؤشرات ذات الصلة بسوق العمل.

1. تعريف البطالة:

تعد البطالة من أهم مواضيع الدراسة لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعددت واختلفت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة.

المفهوم اللغوي للبطالة حسب ما ورد في معجم لسان العرب هو أنها مشتقة من الفعل "**بطل**"، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته[1].

أما من الناحية الاقتصادية، تعرف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه و لكن لا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل[2]. وتعرف أيضا بأنها "حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل"[3]. ويعتبر مكتب العمل الدولي(BIT)، وفقا لما حدد في الملتقى الدولي الثالث عشر حول إحصاءات العمل سنة 1982، أي شخص فوق سن محدد **بطالا** كل من توفرت فيه ثلاث معايير أساسية وهي[4]:

- **المعيار الأول "أن يكون الفرد من دون عمل":** يسمح هذا المعيار بالتمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر شخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية والتي تستثني الأشخاص في العمل حتى لبضع ساعات. و وفقاً لمراجعة مختلف المفاهيم من طرف منظمة العمل الدولية (OIT)، يعتبر

[1] ابن منظور، معجم لسان العرب، الطبعة السابعة، دار المعارف، بيروت: لبنان، 2011.

[2] رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2018، ص 144.

[3] عطية عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 22.

[4] OIT (1982). Statistiques de la main-d'œuvre, de l'emploi, du chômage et du sous-emploi, 13e Conférence internationale des statisticiens du travail, Département des statistiques. Organisation Internationale du Travail, Genève, 18-29 octobre, pp. 4-5.

العمل كل نشاط اقتصادي يخص الأجراء أو أصحاب المهن الحرة، وأيضا كل وظيفة غير رسمية أو مؤقتة، ولو لبضع ساعات خلال الفترة المرجعية[1].

- **المعيار الثاني "أن يكون الفرد متاحا للعمل"**: يعني أنه على الفرد أن يكون قادراً و مستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال الفترة المرجعية، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة، و كذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعيقات (مرض، مسؤوليات عائلية وغيرها).

- **المعيار الثالث "أن يكون الفرد باحثا عن عمل"**: يطبق على الأشخاص الذين اتخذوا إجراءات محددة للبحث عن وظيفة خلال الفترة المرجعية، مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، إرسال الطلبات إلى المؤسسات أو أماكن أخرى يتم فيها توظيف العمال تقليدياً؛ نشر إعلانات باستخدام وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية (كالصحف والمجلات اليومية وصفحات الإنترنت) أو الرد عليها؛ وغير ذلك من الإجراءات.

2. أنواع البطالة:

للبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع لأسباب خاصة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة. فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لهذه المشكلة[2].

تميز النظرية الاقتصادية التقليدية بين عدة أنواع من البطالة، من أهمها[3]:

---

[1] OIT (2013). Statistiques du travail, de l'emploi et de la sous-utilisation de la main-d'œuvre, Rapport II, 19e Conférence internationale des statisticiens du travail, Département des statistiques. Organisation Internationale du Travail, Genève, 2-11 octobre, pp .42-45.

[2] Benhabib L. (2021a). Les représentations du chômage dans les nouvelles théories du marché du travail, Actes de colloque national « Les nouvelles applications de l'économie », Université de Mostaganem, pp. 35-53.

[3] البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، 2004، ص ص149-169.

أ. **البطالة الدورية** (chômage conjoncturel):

البطالة الدورية هي البطالة المؤقتة الناتجة عن تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي الطلب الكلي على العمل، وجاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، أي الانتقال من الرواج والازدهار إلى حالة من الركود والكساد. ويسمى أيضا هذا النوع من البطالة بالبطالة الكينزية لأن كينز قد وجه اهتمامه الى هذا الصنف من البطالة وقد أدت دراساته إلى ظهور ما عرف باسم أساليب إدارة الطلب التي صارت تستخدم منذ الحرب العالمية الثانية.

ومن بين السياسات الملائمة لعلاج هذه المشكلة السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي وتشمل زيادة الانفاق الحكومي، خفض الضرائب، زيادة معدل نمو عرض النقود، ومنها ما هو موجه مباشرة الى سوق العمل وتشمل الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظف في المنشآت وبرامج التوظيف في القطاع العام.

ب. **البطالة الهيكلية** (chômage structurel):

تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة. هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق.

إن البطالة الهيكلية بطالة مزمنة تؤدي إلى اختلال طويل الأجل وعميق في سوق العمل. تتميز بعدم وجود مناصب شغل لفترة طويلة. وكما سبق ذكره، غالبا ما يرجع ذلك إلى عدم التطابق[1] بين مؤهلات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه مقارنة مع احتياجات الشركات والمؤهلات المطلوبة (عدم ملائمة التكوين والكفاءات أو نقص الخبرة).

[1] Mismatching.

ومن بين السياسات التي تساعد على خفض البطالة الهيكلية، تقديم إعانات للتدريب وتوفير المعلومات عن ظروف سوق العمل في المناطق الأخرى، وتقديم المساعدات المالية لتحفيز العمال على الانتقال الجغرافي.

ج. **البطالة الاحتكاكية** (chômage frictionnel):

تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركة أسواق العمل ونعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من وإلى داخل سوق الشغل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرات الاقتصادية وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى. فهذا النوع من البطالة مرتبط بالوقت اللازم للعثور على وظيفة أخرى (فترة متوسطة بين وظيفتين) وهو يعكس مدى اختلال سوق العمل من حيث غياب الشفافية أو نقص المعلومات حول سوق الشغل.

من بين الحلول التي تقلص من مستوى هذه البطالة تأسيس بنك للمعلومات عن الوظائف والذي يعمل على خفض وقت البحث عن عمل وهذا ما يؤدي الى رفع احتمال العثور على عمل في أي فترة زمنية.

د. **البطالة الاختيارية** (Chômage volontaire):

البطالة الاختيارية تخص الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل بالأجر الحالي الذي يعتبرونه منخفضًا جدًا. ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل مثل دخل الملكية، دخل الايجار، فائدة الادخار، الخ. تزيد حدة هذه الظاهرة خاصة عندما تكون إعانات البطالة مرتفعة مما يؤدي البطالين إلى تفضيل عدم النشاط.

هـ. **البطالة الموسمية** (Chômage saisonnier):

البطالة الموسمية هي البطالة الناتجة عن تغير الطلب عن العمل في بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي كالزراعة والسياحة وما شبه ذلك. فإذا انتهى الموسم توقف النشاط فيه وانقطع الطلب عن

العمل وازدادت البطالة. فهي تشبه إلى حد ما البطالة الدورية والفرق الوحيد هو أن دورتها هو الموسم (فترة قصيرة المدى) أما البطالة الدورية تتكرر في فترات طويلة المدى.

4. قياس البطالة:

تخضع قياسات سوق العمل للمعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية (OIT) التي اعتمدت المقياس الوحيد للبطالة سنة 1982 في الملتقى الدولي الثالث عشر (13) حول إحصاءات العمل. فيحسب معدل البطالة خلال فترة زمنية معينة بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوى العاملة، وهو الأساس الذي تحسب به معدلات البطالة حسب المنظمات الإحصائية الدولية والوطنية، كالبنك الدولي (BM)، منظمة العمل الدولية (OIT)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الخ. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

Taux de chômage = (chômeurs / population active) * 100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يشتغلون أو يبحثون عن العمل. وهكذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

Population active = occupés + chômeurs

- **مثال تطبيقي:**

1. إذا كان عدد المشتغلين يساوي **980 000** نسمة وأن حجم الفئة النشطة بلغ **1 200 000** نسمة، فاحسب معدل البطالة.

2. إذا كانت نسبة الشباب (16-24 سنة) ضمن البطالين تمثل **25%**، فما هو معدل البطالة لهذه الفئة مع العلم أن الشباب العاملون يمثلون **75 000** نسمة.

الحل:

1. حساب معدل البطالة

نبدأ بحساب حجم البطالة الإجمالي:

فئة الناشطين اقتصاديا = فئة المشتغلين + فئة البطالين

فئة البطالين = فئة الناشطين اقتصاديا – فئة المشتغلين

= 1 200 000 – 980 000

= **220 000** بطال

وهكذا: معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/ الفئة النشطة) * 100

= (220 000 / 1 200 000) * 100

إذن معدل البطالة يساوي **18,3%**.

2. حساب معدل بطالة الشباب

معدل بطالة الشباب = (عدد الشباب العاطلين / فئة الشباب الناشطين) * 100

= (0,25 * 220 000) / (75 000 + 55 000) * 100

إذن معدل البطالة الشباب يساوي 42,3% .

4. العلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية:

أ. العلاقة بين معدل البطالة و معدل النمو الاقتصادي : قانون أوكون (Loi d'Okun)

قامت أعمال Okun[1] على دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة. يظهر الخبير الاقتصادي الأمريكي أن تباطؤ النشاط الاقتصادي يقلل من الطلب على العمل وبالتالي على المستوى العام للعمالة. تُعرف هذه الآلية باسم قانون أوكون (Loi d'Okun) الذي يشير إلى أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIBR) بنسبة 3% يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة بمقدار نقطة واحدة. هناك بالتالي **علاقة عكسية** بين النمو الاقتصادي والبطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يثير بعض الانتقادات نتيجة عدم ثبوته في بعض البلدان أو مع مرور الوقت حيث تبين الأعمال الحديثة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر أن قانون أوكون مثير للجدل، فالبعض أظهر أنه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على مدار الفترة الممتدة من 1970 إلى 2011[2]. بينما استنتج آخرون وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة في نفس الفترة في الجزائر [3].

ب. العلاقة بين معدل البطالة والتضخم: منحنى فيليبس (La courbe de Phillips)

منحنى فيليبس هو مفهوم اقتصادي سمي بهذا الاسم نسبة إلى الاقتصادي النيوزيلندي ويليام فيليبس (William Phillips). يصف منحنى فيليبس العلاقة بين التضخم والبطالة على أساس تحليل لبيانات الاقتصاد البريطاني بين القرن التاسع عشر و عام 1957. كشفت النتائج وجود **علاقة عكسية**

[1]Okun A. (1962). Potential GNP: Its Measurement and Significance, *in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section*, American Statistical Association, 98-104.

[2]Driouche, D. (2013). Economic growth and unemployment in Algeria: An econometric study. *An-Najah University Journal for Research -Humanities*, 27(3), pp. 1294-1322 ; Yousefat A. (2011). Unemployment and economic growth in Algeria in the periods from 1970 to 2009, International Forum on: Government's strategy to eliminate the unemployment and achieve the sustainable development. 15-16 November, Al-M'sila University, Algeria.

[3]Furceri, D. (2012). Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, International Monetary Fund, *Working Paper 12/99*, April, pp. 32-35 ; Adouka L. et Bouguell Z. (2013). Estimation de la loi d'Okun en Algérie à l'aide d'un modèle ECM. *Roa Ikdissadia Review, n°* 6, pp. 21-40 ; El Aynaoui K. and Ibourk A. (2016). Policy Lessons from Okun's Law for African Countries, International Monetary Fund. https://www.imf.org/external/np/.../Aynaoui_Session1_paper.pdf

مستقرة بين مستوى التّضخم و معدل البطالة ؛ فإن انخفاض معدل البطالة يرتبط بارتفاع التضخم والعكس[1]. فالسياسات التوسعية التي تتبناها الحكومات لتشجيع جانب الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحفز المنتجين على توظيف المزيد من العمالة بما ينتج عنها انخفاض معدلات البطالة.

أستعمل منحنى فيليبس في القرن العشرين لتوجيه سياسة الاقتصاد الكلي، ولكن انهيار علاقة التوازن بين التضخم والبطالة بسبب الركود الاقتصادي الذي حدث في السبعينيات، خلق الشك في صحة منحنى فيليبس.

5. تطور البطالة في الجزائر:

تعاني الجزائر كمعظم الدول النامية من مشكلة البطالة وهذا يتطلب متابعة مؤشرات سوق العمل بطريقة دقيقة ومنتظمة. فيتم رصد ونشر معدلات البطالة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بصفة سداسية منذ سنة 2014 بعد ما كانت تنشر سنويا.

استناداً إلى المنشور رقم **879** والصادر تحت عنوان "النشاط، العمالة والبطالة[2]"، يعرض الشكل رقم 08 تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية خلال الفترة المتراوحة ما بين 2001 و 2019، و الشكل رقم 09 يقدم تطور معدل البطالة حسب الجنس خلال نفس الفترة.

[1]Phillips A. (1958) The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957, *Economica*, vol. 25, n° 2, pp. 283-299.

[2]ONS (2019). Activité, emploi et chômage, mai 2019, *Données Statistiques*, n° 879, Office National des Statistiques, Alger.

الشكل رقم 08: تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية (2001-2019)

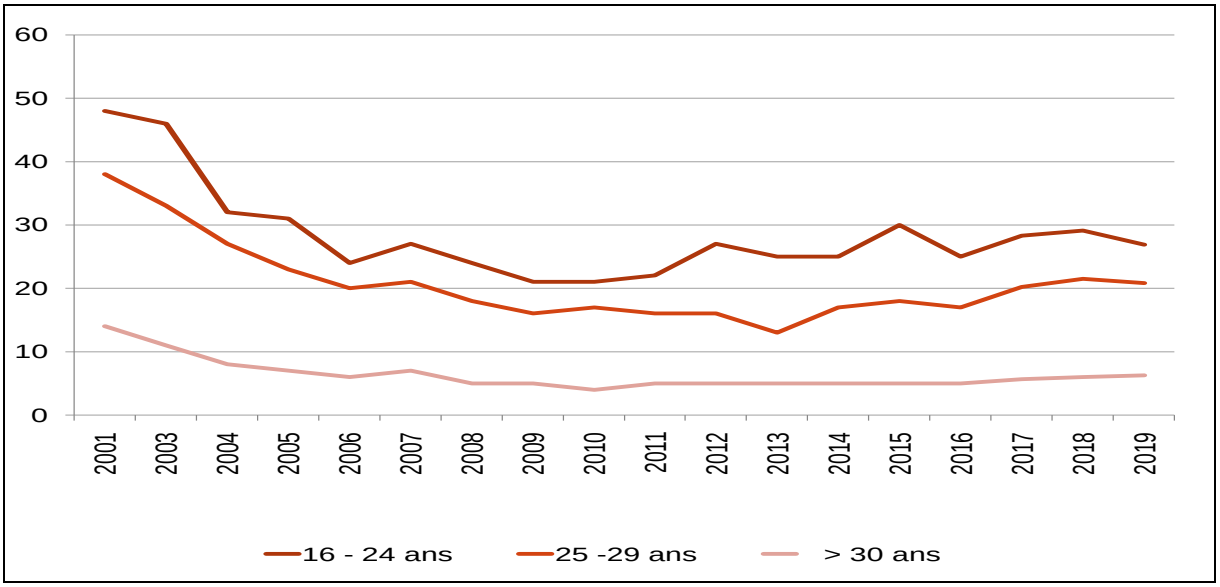

Source : Réalisé par l'auteure à partir des données de l'ONS (2019). Activité, emploi et chômage, mai 2019, *Données Statistiques*, n° 879, Office National des Statistiques, Alger.

نلاحظ انخفاض معدل البطالة الإجمالي من **29%** إلى **11,4%** بين 2001 و 2019، وذلك بفضل سياسات دعم التشغيل ومكافحة البطالة التي اتخذتها السلطات الحكومية منذ التسعينات. إلا أن هذه السياسات و التي رفعت من نسبة الشغل المؤقت ساهمت في إضعاف سوق العمل و تفاقم اللامساواة بين مختلف فئات المجتمع. فلا يزال هناك فوارق كبيرة على أساس السن والجنس في سوق العمل الجزائري. فيما يخص السن نلاحظ أن معدل بطالة الشباب (16-24 سنة) يفوق بأكثر من أربعة أضعاف معدل بطالة الكبار 25 (>سنة) : **26,9%** مقابل **6,3%** في سنة 2019. وهي نسبة أكبر من ضعف المتوسط العالمي. أما فيما يتعلق بالجنس، فيبلغ معدل بطالة النساء أكثر من ضعف معدل بطالة الرجال: **20,4%** مقابل **9,1 %** خلال نفس السنة.

هذا الوضع راجع إلى عجز الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية إثر الأزمة التي تعيشها الجزائر، بالإضافة إلى جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة و ارتفاع كبير في معدلات البطالة. فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2022

إلى نحو 15,1% حسب خبراء صندوق النقد الدولي بينما وصل إلى **14,2%** في سنة 2021[1]. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتحسين الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وهذا ما يسمح باستيعاب القوى العاملة وخاصة ذوي الشهادات العليا.

الشكل رقم 09: تطور معدل البطالة حسب الجنس (2000-2019)

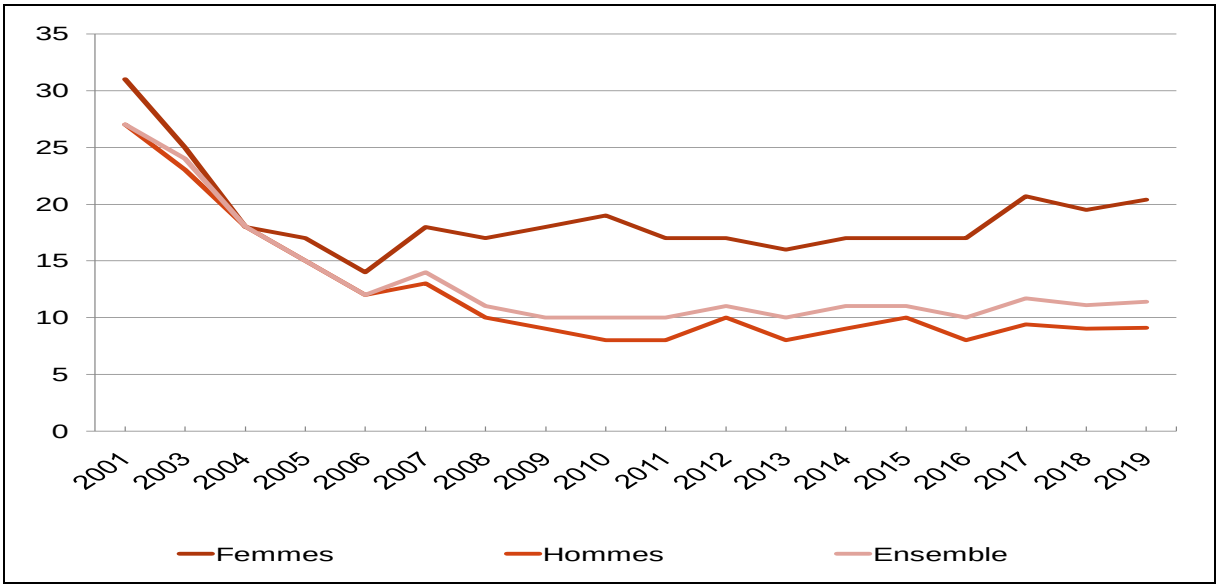

Source : Réalisé par l'auteure à partir des données de l'ONS (2019). Activité, emploi et chômage, mai 2019, *Données Statistiques*, n° 879, Office National des Statistiques, Alger.

ثانيا: استخدام مؤشر عبء الإعالة في التحليل الديموغرافي

تعتبر الدارسات الديموغرافية ذات أهمية بالغة حيث تسمح بمعرفة التركيبة السكانية للمجتمع وكذا التنبؤ بالتحولات الديموغرافية العددية والجنسية، ومن ثمة تحديد حاجيات الأفراد والمجتمع كالتشغيل والتعليم والصحة والسكن والمرافق العمومية والثقافية وغيرها. فتلعب الديموغرافيا دورا مهما في عملية اتخاذ القرار وكثيرا ما تكون نقطة الانطلاق للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

[1] FMI (2020), Perspectives de l'économie mondiale, Fond Monétaire International, Washington, octobre, p. 156.

تشكل نسب الإعالة الديمغرافية مؤشرات قيمة للآثار المحتملة للتغيرات الديموغرافية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث سنتطرق في الفقرة هذه لدراسة هذا المؤشر من خلال تحديد مفهومه وطريقة حسابه وأهميته وكذا حدوده.

1. مفهوم الإعالة الديمغرافية:

تعرف الإعالة على ما ورد في المعنى اللغوي بتحمّل الشخص كافة المسؤوليات عن أفراد آخرين، من توفير السكن والصحة والتعليم وغيرها لهم. فمعنى الإعالة أوسع من الإنفاق وهي القيام بشؤون الغير، وتدبير أمورهم، ورعاية مصالحهم[1].

مفهوم الإعالة في علم الديموغرافيا يرتبط بعدد الأشخاص في الفئات العمرية المعالة أي الأفراد المفترض أنهم يعتمدوا على الآخرين في حياتهم اليومية (الصغار والمسنين) وعدد الأفراد في فئة البالغين سن العمل أي القادرين على تحمل هذه المسؤولية.

يشير مكتب العمل الدولي إلى أن مفهوم الإعالة الديمغرافية لا يتوقف على السن وحده، بل أيضاً على نشاط السكان ودخلهم. أولاً، لا يساهم كل من يندرج ضمن الفئة العمرية في سن العمل بالضرورة في النشاط الاقتصادي، ومع استطالة مدة الدراسة والتدريب المهني لدى الشباب، تزيد فترة غيابهم عن سوق العمل وبالتالي تمتد فترة إعالتهم. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضاً أن العاطلين عن العمل الذين يحتسبون ضمن القوة العاملة هم أيضاً معالون في حاجة إلى الدعم. وأخيراً، يمكن اعتبار الأشخاص الذين يشتغلون ولكنهم لا يحصلون على أجر كاف لتلبية احتياجاتهم الأساسية، من زمرة المعالين[2]. فتعبر مشكلة الإعالة عن "العبء الذي يلقيه الأفراد الذين لا يمارسون نشاطا اقتصاديا ولا يساهمون في الدخل حتى ولو كانوا

[1] سليمان بن إبراهيم الفعيم، مفهوم الإعالة بين المعنى اللغوي والواقع القضائي، مذكرة في القضايا الإنهائية، 2018، ص 50.
[2] مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، جنيف، 2013، ص15.

في سن العمل على الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا ويساهمون في الدخل"[1]، وطبقا لذلك فإن فئة المعالين تتمثل في الأفراد الذين لم يبلغوا بعد الحد الأدنى لسن العمل مضافا إليها البالغين سن العمل وهم بطالون إلى جانب المسنين.

2. مؤشر الإعالة الديمغرافية:

معدل الإعالة الديمغرافية هو مفهوم اقتصادي يقدم دلالة على التوزيع العمري للسكان في مجتمع ما. وهو يُستخدم كمقياس لمعرفة عدد الأشخاص المُعالين (أي الأشخاص الذين بحاجة إعالة) مقارنة مع عدد الأشخاص المُعيلين (أي الأشخاص الذين يقدمون الإعالة). وطبقا لتعريف الديوان الوطني للإحصائيات، يمثل **معدل الإعالة الديمغرافية** لكل 100 شخص في سن النشاط "حاصل قسمة مجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة و البالغين 60 سنة فأكثر خلال السنة على فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة[2]) لنفس السنة"[3]، ويتم التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الإعالة} = \frac{\text{عدد الأفراد البالغين أقل من 15 سنة + عدد الأفراد البالغين 60 سنة فما}}{\text{عدد الأفراد البالغين بين 15 و 59 سنة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يتبين لنا أن هذا المؤشر مرتبط بثلاث مؤشرات جزئية لعبء الإعالة الديمغرافية وتزايد عدد السكان في فئة معينة أو تناقصه هو الركيزة الأساسية التي يحدد بها المؤشر[4]:

أ. **الإعالة الصغرى:** وتعبر عن معدل إعالة الأطفال وتحسب بالطريقة الآتية:

---

[1] بوقفة عبد الرحمن،"استخدام مؤشر عبء الإعالة في التحليل الديمغرافي للمجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، ديسمبر، 2017، ص 41.

[2] قد تختلف حدود العمر المستخدمة حسب الدول.

[3] ONS (2020e). Démographie algérienne, *Données statistiques*, n° 890 Bis, Office National des Statistiques, Alger, p. 28.

[4] أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 221.

$$\textbf{معدل الإعالة الصغرى} = \frac{\text{عدد الأفراد البالغين 60 سنة فما فوق}}{\text{عدد الأفراد البالغين بين 15 و 59 سنة}} * 100$$

ب. **الإعالة الكبرى:** وتعبر عن معدل إعالة الشيوخ وتحسب بالطريقة الآتية:

$$\textbf{معدل الإعالة الكبرى} = \frac{\text{عدد الأفراد البالغين أقل من 15 سنة}}{\text{عدد الأفراد البالغين بين 15 و 59 سنة}} * 100$$

ج. **الإعالة الكلية:** وتقاس بمجموع معدلي الإعالة الصغرى و الكبرى كالتالي:

معدل الإعالة الكلية = معدل الإعالة الصغرى + معدل الإعالة الكبرى

وكلما ارتفع معدل الإعالة، كلما زاد العبء على المُعيلين وكذلك على الدولة، إذ تنفق هذه الأخيرة مبالغ كبيرة على المعالين في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، فضلًا عن المعاشات التقاعدية. ومن بين العوامل المؤثرة –سلبا أو إيجابا– على عبء الإعالة الديمغرافية نذكر الهيكل العمري للسكان، حجم الأسرة، معدل الإنجاب، الشيخوخة، مستوى الدخل، الفقر، البطالة، حجم الفئة النشطة، وكذا اتجاه المرأة نحو سوق العمل. وعدم ضبط هذه العوامل قد يزيد من معدل الإعالة الديمغرافية مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وتراجع النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل حسب العديد من الدراسات الاقتصادية[1]. إن ارتفاع هذا المعدل ينبه إلى إعادة النظر في طريقة تكفل الأجيال ببعضها البعض وبالتالي وضع خطة واستراتيجية واضحة من أجل إقامة السياسات المعاشية المناسبة.

[1] Mason A. (1988). Saving, Economic Growth, and Demographic Change. *Population and Development Review*, 14(1), pp. 113–144 ; Esso L. J. (2009). La dépendance démographique est-elle un obstacle à l'épargne et à la croissance en Côte d'Ivoire ? *L'Actualité économique*, *85*(4), pp. 361–382 ; Lee R. and Mason A., (2014). Is low fertility really a problem? Population Aging, Dependency, and Consumption, *Science*, 346(6206), pp. 229–234.

3. أهمية معدل الإعالة الديمغرافية وحدوده:

تبرز أهمية معدل الإعالة الديمغرافية بقياس نسبة أعباء المُعالين على المُعيلين، والذي يسمح بمعرفة التركيبة السكانية للبلد. ويساعد على وضع السياسات العامة في الدولة والتنبؤ بالاحتياجات المطلوبة. كما تكمن أهميته أيضا في وضع وتنفيذ سياسات توزيع فرص العمل ورسم السياسات الخاصة كاستبدال العمال الوافدين على التقاعد عن طريق إعطاء فرص للشباب البطال ووضع البرامج الخاصة بالتأهيل والتدريب، و هذا ما يبدو أنه مطلوب بإلحاح حاليا.

على الرغم من أهمية مؤشرات الإعالة الديمغرافية فلا بد من الإشارة إلى أن منهجية قياسها قد تضع حدود في تلك المعدلات. تفترض تقديرات معدل الإعالة أن جميع الفئات العمرية المحددة سابقًا لديها نفس الوضع الاقتصادي، وفي الواقع، هذا ليس صحيحًا. فغالبًا الفئات العمرية التي تتجاوز سن الـ 60 عامًا لم تتوقف عن العمل. وفي نفس الوقت، يوجد أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 عامًا ولكن لا يعملون لأسباب مختلفة. فالبعض من الشباب يلجؤون نحو الدراسة بدلًا من العمل، مما يؤدي إلى وجود العديد من المعالين ضمن هذه الفئة. وفي بعض الأحيان يجب الأخذ بالحسبان عوامل أخرى، بغض النظر عن العمر، كالدراسة أو المرض أو الإعاقة، بالإضافة إلى الذين تقاعدوا في سن مبكرة ومن ترك عمله لوقت طويل. فلا تتم مراعاة هذه الحالات الخاصة عند حساب معدلات الإعالة الديمغرافية بمختلف أنواعها، مما يجعل استعمالها محدود.

كما تجدر الإشارة أن معدلات الإعالة الديمغرافية والتي تتحدد بحدود الفئات العمرية فقط هي في الواقع نسب خام لأنها تعتبر كل السكان في الفئة العمرية (15-59 سنة) منتجين أو مستهلكين، ولكن ذلك يتنافى مع التركيب الاقتصادي الفعلي للسكان ذلك لأن قوة العمل تشمل الأفراد الذين يساهمون مباشرة في إنتاج السلع والخدمات في الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإناث، أما السكان الخارجون على قوة العمل فهم الذين لا يساهمون في هذا الإنتاج وبالتالي فإنهم معولون بواسطة الأفراد الداخلين في هذه القوة

ولذلك عادة ما يتم استخدام مؤشر معدل و هو نسبة الإعالة **الحقيقية** والتي يقصد بها نسبة عدد الأشخاص الذين لا تضمهم القوة العاملة لكل مائة من أفراد هذه القوة[1].

وفي الأخير يمكن القول أن مؤشرات الإعالة توفر معلومات مهمة حول التطورات الديموغرافية التي تميز مختلف البلدان ولكن يستحسن اقترانها بمؤشرات اقتصادية أخرى للحصول على رؤية أكثر اكتمالاً للظاهرة المدروسة.

4. عبء الإعالة في المجتمع الجزائري:

تشهد الجزائر تزايدا كبيرا في أعداد سكانها حيث بلغ العدد الإجمالي للسكان 43,9 مليون نسمة في الفاتح من شهر جانفي 2020[2]. فإن التحولات الديمغرافية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة أثرت على التركيبة السكانية حيث تواصل الارتفاع في الفئة السكانية دون الخامسة عشر من العمر من 28,8% إلى 30,4% ما بين سنتي 2015 و 2019. بينما تواصل نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة) في الانخفاض حيث تراجعت من 62,5% إلى 60% خلال نفس الفترة. أما بالنسبة للفئة العمرية ما فوق 60 سنة انتقلت من 8,7% إلى 9,5% ما بين 2015 و 2019، و تجاوز بذلك حجم هذه الفئة ولأول مرة عتبة 4 ملايين نسمة[3].

يُؤثر تطور التركيبة بدوره على معدل الإعالة الديمغرافية، حيث يواصل هذا المعدل في الارتفاع منذ سنة 2007 ليبلغ 66,6 لكل 100 شخص في سن النشاط الاقتصادي سنة 2019[4]. يعود هذا الارتفاع إلى التأثير المتزامن لتزايد حجم الفئة العمرية دون الخامسة عشر من العمر – وهي الأغلبية، مصحوبا بتزايد

[1] مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] ONS (2020d). Op. cit., p. 1.

[3] ONS (2020d). Op. cit., p. 2.

[4] ONS (2020). Op. cit., p. 6.

حجم الفئة العمرية البالغة ستين سنة فأكثر، التي ارتفعت من 11 إلى ما يقارب 16 لكل 100 شخص في سن النشاط الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين (1999-2019).

يعكس ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية ارتفاع العبء الذي يتحمله المعيلون لغيرهم من صغار السن (أقل من 15سنة) وكبار السن (65 سنة فأكثر). كما يعكس معدل الإعالة التركيب العمري للسكان، حيث يشير ارتفاعه إلى تركيب عمري فتي وانخفاضه إلى تركيب عمري معمر[1].

الجدول رقم 04: معدل الإعالة الديموغرافية في الجزائر

السنة	1990	2000	2005	2010	2015	2019
معدل الإعالة الديمغرافية إجمالي (%)	92,4	68,4	56,6	55,0	60,1	66,6
معدل الإعالة الديمغرافية للأشخاص الأقل من 15 سنة	68,4	57,1	45,3	43,0	46,1	50,7
معدل الإعالة الديمغرافية للأشخاص 60 سنة فأكثر	11,1	11,3	11,4	12,0	14,0	15,9

Source : Réalisé par l'auteure à partir des données de l'ONS (2020d). Démographie algérienne, Données statistiques, n° 890, Office National des Statistiques, Alger, p. 6.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن معدل الإعالة الكلية في الجزائر، رغم ارتفاعه خلال السنوات الأخيرة، قد عرف انخفاضا مقارنة مع التسعينات حيث وصل إلى 92,4% سنة 1990. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات لا تعبر عن واقع المجتمع بصفة كاملة، حيث تختلف الأوضاع المعيشية من فرد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر، وكما سبق القول فهناك عوامل عدة تأثر على عبء الإعالة والتي تعطى صورة أكثر واقعية للمجتمع الجزائري.

[1] الزعبي قاسم، الجندي محمد، العساف محمد، التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان، التعداد العام للسكان والمساكن، الأردن، 2015، ص 17.

تمهيد:

تهدف مؤشرات التنمية البشرية إلى تقييم مستوى تنمية الموارد البشرية التي تُساهم في وصول الأفراد إلى مستوى حياتي لائق، مثل الفقر، سوء التغذية، اللامساواة بكل أنواعها، الرفاه ونوعية الحياة. فهي تقدم تقديرا عاما لإنجازات البلدان في مختلف مجالات التنمية البشرية عبر تقارير التنمية، والتي تعتمد بشكل أساسي على جودة حياة السكان في كل دولة والفرص التي يحظون بها لتحسين حياتهم بالإضافة إلى الاختيارات المتاحة لهم لتحسين ظروفهم المعيشية. يحتوي تقرير التنمية البشرية على خمسة أدلة وهي : دليل التنمية البشرية (IDH)؛ دليل التنمية معدلاً بعامل عدم المساواة البشرية (IDHA)؛ دليل التنمية حسب الجنس(IDG)؛ دليل الفوارق بين الجنسين (IIG) ودليل الفقر المتعدد الأبعاد(IPM).

وعلى الرغم من التقدم غير المسبوق في مكافحة الجوع والمرض والفقر إلا أن الاحتجاجات العارمة التي تنتشر في بقاع متعددة من العالم الآن هي نتاج لغياب عوامل التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية السليمة. فيتناول هذا الفصل دراسة مؤشرين من مؤشرات التنمية البشرية وهما مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

أولا: دليل التنمية البشرية

1. مفهوم التنمية البشرية:

ظهر مفهوم التنمية البشرية، قبل ثلاثين عاماً، كنداء بديل عن تلك التعاريف الضيقة الأفق للتنمية. عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD[1]) التنمية البشرية على أنها "توسيع حيز الحريات لكل إنسان، وإتاحة مزيد من الخيارات له، حتى يجد سبيل تنميته بنفسه، بحسب قيمه، على تنوّعها بين فرد وآخر"[2].

[1]Programme des Nations Unies pour le Développement.

[2]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2020، ص 6 .

محور التنمية البشرية ليس مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، وإنما تمكين كل إنسان من تحديد مساره الخاص نحو حياة تستمد جذورها من رحابة الحريات، والجد عليه لتحقيق طاقاته. فيعتبر نهج التنمية البشرية النمو الاقتصادي كوسيلة أكثر منه غاية. الإكثار من الموارد المادية مهم، ولكن دون إغفال توزيعها العادل، وضمن حدود لا تفرّط بالكوكب[1].

2. تعريف دليل التنمية البشرية و أبعاده (Indicateur de développement humain –IDH–)

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول عن التنمية البشرية وذلك عام 1990 وهو كدليل التنمية البشرية المبتكر آنذاك. ويُعد دليل التنمية البشرية مؤشرا لتقييم رفاهية الدول وهو مؤشر **مركب** يقيس متوسط الإنجازات في **ثلاثة أبعاد** أساسية للتنمية البشرية وهي:

- **حياة مديدة وصحية**: وهي تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- **المعرفة**: وهي تقاس بسنوات الدراسة.
- **مستوى معيشة لائق**: ويقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن دليل التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي و مستوى التنمية الاجتماعية، كما يوضحه الشكل التالي:

[1]Steffen, W., Richardson, K., Rockström, J., Cornell, S. E., Fetzer, I., Bennett, E. M., Biggs, R., and others (2015). Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet, *Science,* 347(6223).

الشكل رقم 10: أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية

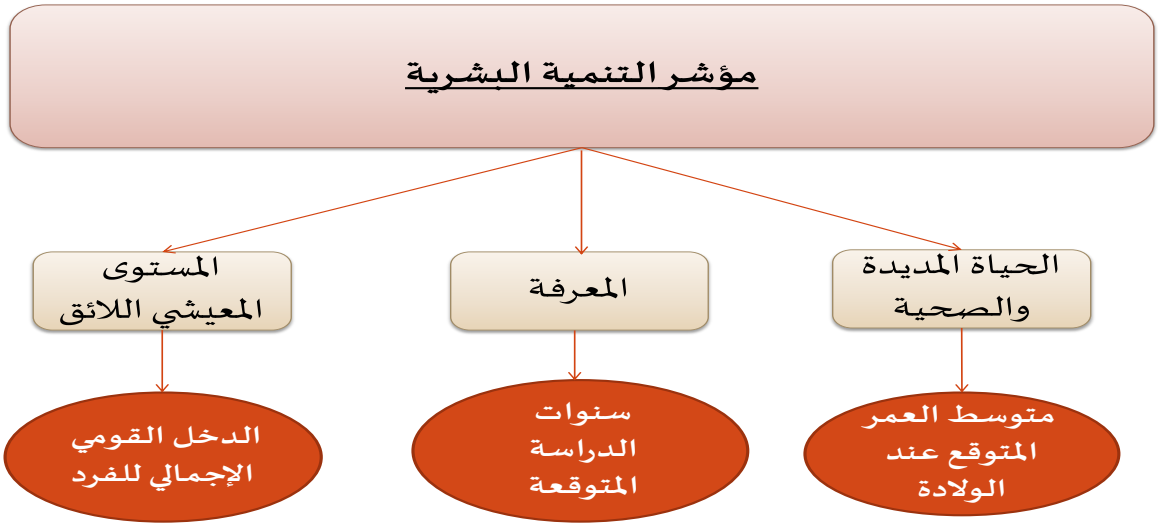

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. منهجية قياس دليل التنمية البشرية:

يتم قياس مؤشر التنمية البشرية بإتباع خطوتين أساسيتين وهما[1]:

أ. وضع دليل لكل بعد من الأبعاد الثلاث:

يتم في الخطوة الأولى تعيين قيم دنيا وقصوى لكل مؤشر فرعي من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ذلك لتحويل المؤشر المعبر عنه بالوحدات إلى دليل تتراوح قيمته ما بين **0** و **1**.

يوضح الجدول رقم 05 القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر فرعي والتي يتم تحديثها بناءً على القيم التاريخية للعديد من البلدان على مدار الثلاثين عامًا الماضية. كان آخر تحديث سنة 2020 تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساب أدلة التنمية البشرية، نيويورك، 2007، ص 344.

الجدول رقم 05: القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر فرعي

البعد	المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الصحة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	20	85
التعليم	سنوات الدراسة المتوقعة (للأطفال في سن الدراسة)	0	18
	متوسط سنوات الدراسة (للبالغين >25سنة)	0	15
المستوى المعيشي	إجمالي الدخل القومي للفرد (بالدولار)	100	75 000

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك،2020، ص 2.

يتم التعبير عن أداء كل بُعد بتطبيق المعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

وبالتالي فإن أدلة الأبعاد الثلاث المتحصل عليها هي:

- **دليل الصحة:** يقوم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- **دليل التعليم:** يقوم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط سنوات الدراسة.
- **دليل الدخل القومي الإجمالي:** يقوم بقياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدولة ما باستخدام لوغاريتم الدخل (الدالة العكسية للدوال الأسية).

الشكل رقم 11: كيفية تحويل المؤشر إلى دليل

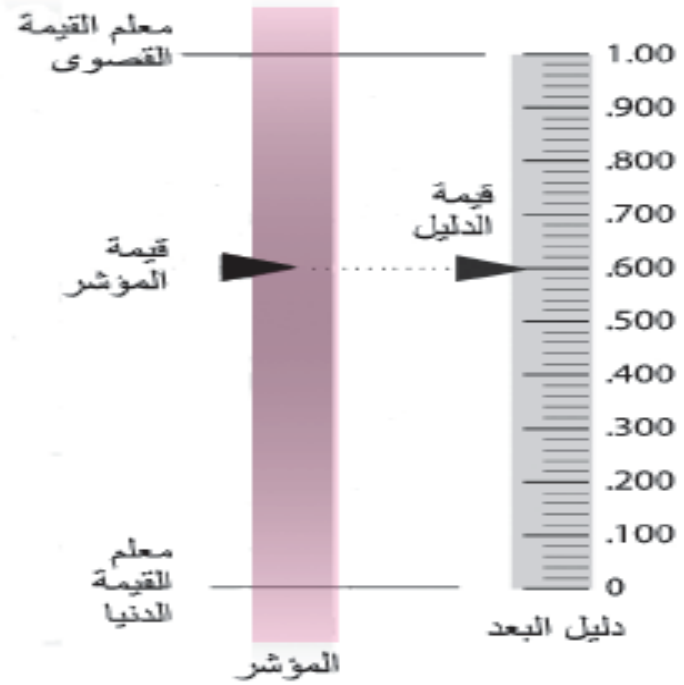

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساب أدلة التنمية البشرية، نيويورك، 2007، ص 344.

ب. تجميع المؤشرات الفرعية للحصول على دليل التنمية البشرية:

في الخطوة الثانية، يتم حساب مؤشر التنمية البشرية (IDH) كمتوسط هندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة وفقا للقانون التالي:

$$\text{مؤشر التنمية البشرية} = (\text{دليل الصحة X دليل التعليم X دليل الدخل})^{\frac{1}{3}}$$

ج. تصنيف البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية:

وفقا لتقرير التنمية لسنة 2020، يتم تصنيف البلدان حسب إحصائيات التنمية البشرية إلى أربعة مستويات: تنمية بشرية مرتفعة جدا، تنمية بشرية مرتفعة، تنمية بشرية متوسطة وتنمية بشرية منخفضة، كما هو موضح في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: تصنيف الدول حسب مؤشر التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية	القيمة
تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.800 فأكثر
تنمية بشرية مرتفعة	0.799 -0.700
تنمية بشرية متوسطة	0.699 -0.550
تنمية بشرية منخفضة	أقل من 0.550

Source: United Nations Development Program (2020). Technical notes, New York, p. 4.

- **مثال تطبيقي عن قياس مؤشر التنمية البشرية:**

لتكن البيانات التالية لدولة ما:

المؤشر	القيمة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	65,3
سنوات الدراسة المتوقعة (للأطفال في سن الدراسة)	7,9
متوسط سنوات الدراسة (للبالغين >25سنة)	3,8
إجمالي الدخل القومي للفرد (بالدولار)	3829

المطلوب:

أحسب قيمة دليل التنمية البشرية لهذه الدولة.

الحل:

1. **حساب أدلة الأبعاد الثلاثة:**

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

✓ **حساب دليل الصحة:**

$$\text{دليل الصحة} = \frac{20 - 75,3}{20 - 85} = \mathbf{0,6971}$$

✓ **حساب دليل التعليم:**

$$\text{سنوات الدراسة المتوقعة} = \frac{0 - 7,9}{0 - 18} = \mathbf{0,4380}$$

$$\text{متوسط الدراسة المتوقعة} = \frac{0 - 3,8}{0 - 15} = \mathbf{0,2513}$$

$$\text{دليل التعليم} = \frac{0,2513 + 0,4380}{2} = \mathbf{0,3447}$$

✓ **حساب دليل الدخل:**

$$\text{دليل الصحة} = \frac{\text{لوغاريتم } (3839) - \text{لوغاريتم } (100)}{\text{لوغاريتم}(75000) - \text{لوغاريتم}(100)} = \mathbf{0,5506}$$

2. حساب دليل التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية = (دليل الصحة X دليل التعليم X دليل الدخل)$^{\frac{1}{3}}$

دليل التنمية البشرية = (0,6971 X 0,3447 X 0,5506)$^{\frac{1}{3}}$

IDH = 0,510

بما أن قيمة المؤشر **أقل من 0.550** فتصنف هذه الدولة من بين البلدان ذات تنمية بشرية **منخفضة**.

5. تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر:

الجدول رقم 07 يظهر تطور دليل التنمية البشرية للجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية 2019.

الجدول رقم 07: تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر

السنة	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
IDH	0.576	0.675	0.675	0.695	0.698	0.713	0.717	0.736	0.745	0.752	0.754	0.759	0.748

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية 1990-2019، نيويورك.

احتلت الجزائر المرتبة **91** من أصل 189 دولة بمؤشر قدره **0,748** حيث صنفت ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2020. بعد تطور متزايد منذ سنة 1990 ، يشهد مؤشر التنمية البشرية انخفاضًا مقارنة بالعام 2018 حيث كانت الجزائر في المرتبة **82** بمؤشر قدره **0,759**. هذا يعني أن الأزمة الاقتصادية والسياسية انعكست سلبا على المستوى المعيشي و نوعية حياة المواطنين. مع الأزمة الصحية، من المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر أكثر خلال السنوات القادمة. التمثيل البياني أدناه يمثل تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر منذ 1990 حسب معطيات الجدول رقم 07.

الشكل رقم 12: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1990- 2020)

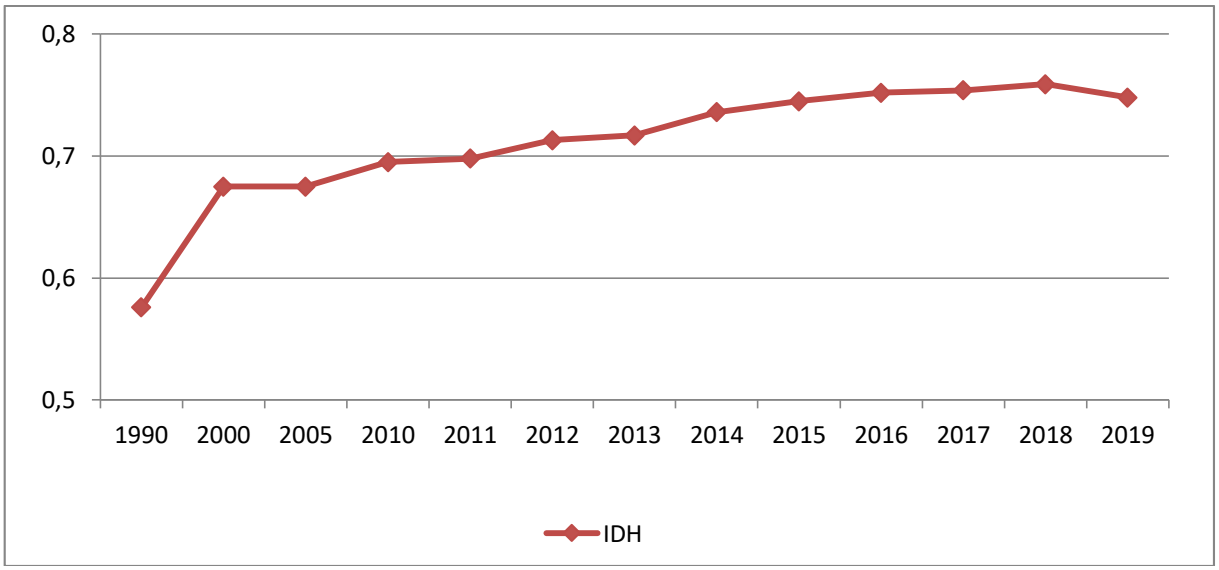

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية 1990-2019، نيويورك.

ثانيا: دليل الفقر المتعدد الأبعاد (Indice de pauvreté multidimensionnelle –IPM–)

إن ظاهرة الفقر هي إحدى مكونات المجتمع منذ ظهور الحضارات البشرية وتطور مفهوم الفقر عبر الزمان في إطار تغير العلاقات الاجتماعية إلى صراع إيديولوجي بين صاحب المصنع والأجير الذي لا يملك إلا قوة العمل حيت انطلق مفهوم البروليتاريا بالمفهوم الماركسي أو الطبقة الشغيلة بالمفهوم الرأسمالي. يُعتبر الفقر بمختلف أبعاده من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة والعالم والقضاء عليه هو الهدف الأول في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

1. مفهوم الفقر

ورد تعريف الفقر في معجم لسان العرب على أنّه الحاجة وهو ضد الغنى والفقير أسوء حالا من المسكين. واصطلاحا الفقير هو الشخص قليل المال[1].

أما الفقر بمعناه الاقتصادي هو تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الفرد من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلباته الأساسية، إما لعدم كفاية دخله أو لعدم وجود دخل على الإطلاق[2].

أمّا المعيار الدولي فهو يعرف الفقر عن طريق تحديد عتبة معينة لدخل الفرد حيث يعتبر البنك الدولي الفقر المدقع حصول الفرد على أقل من **1,90** دولار في اليوم، و يقاس الفقر عادةً بناءً على الأسرة التي تعيله و ليس الفرد[3]. يتم تعديل هذه العتبة لكل دولة حسب قوتها الشرائية باستخدام تعادلات القوة الشرائية (PPA[4]) حتى نتمكن من مقارنة البيانات بشكل عادل وفقًا لمستوى المعيشة لكل منها.

[1] ابن منظور، معجم لسان العرب، الطبعة السابعة، دار المعارف، بيروت: لبنان، 2011.

[2] Merouani W. and Hammouda N-E. (2021). Multidimentionnel Poverty in Algeria, Working Paper, Economic Research Forum, p. 2

[3] Banque Mondiale : www.banquemondiale.org

[4] Parité de pouvoir d'achat.

2. تطور قياسات الفقر:

يستند قياس الفقر غالبا إلى مؤشر أساسي وحيد وهو الدخل. لكن يعاني هذا النهج من العديد من الانتقادات حيث انه يقدم صورة جزئية عن الفقر بكونه يركز على الجانب المالي فقط.

مع تطور النظرية الاقتصادية والاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي وظهور الاقتصاد التضامني خلال الثمانينيات والتسعينيات، ظهرت احتياجات وتحديات جديدة. خلال الآونة الأخيرة اعتمد عددا من الاقتصاديين على دلائل ملموسة تبين أن النمو لا يقلص دائما من مستوى الفقر، وأن زيادة الثروة لا تُفيد بالضرورة تَحسن مستويات المعيشة[1].

من بين هؤلاء الاقتصاديين الخبير الاقتصادي و الفيلسوف Amartya Sen، حيث قدمت أعماله نظرة جديدة فيما يخص اللامساواة و العدالة الاجتماعية. ووفقا لمنظور القدرات الذي وضعه، يعرف Sen الفقر بأنه الحرمان من الاحتياجات الأساسية و "**القدرات**" التي تسمح للفرد بالعيش بكرامة والتمتع بحقوق أساسية وحريات جوهرية [2].

يشير Sen إلى مفهوم "القدرة" (Capability) كقدرة الأفراد على تنفيذ الأنشطة الأساسية، وهي القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية، القدرة على التعلم، القدرة على التنقل، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، إلخ. وتبعا لهذا التعريف، فإن التنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل فحسب، بل أيضا من خلال قدرات الناس المتزايدة.

كما يرى Sen أن الحرمان من القدرة يمثل مقياسا للفقر أكثر اكتمالا من مقياس الدخل، إذ يغطي أبعاد معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها الإحصاءات الكلية. لذلك دعا Sen إلى صياغة نظرة أكثر شمولا

---

[1]Kanbur R. (2000). Income Distribution and Development, *in* Atkinson, A. Bourguignon, Handbook of Income Distribution, Volume 1, New York: Elvesier, pp. 791-841.

[2]Sen A. (1985). *Commodities and Capabilities*, Elsevier Science Publishers, Oxford. And Sen A. (1992). *Inequality Re-examined*, Clarendon Press, Oxford.

للفقر وعدم المساواة والتنمية بُغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق أقصى درجة من حرية الفرد واختياره[1].

3. تعريف دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

تم إنشاء مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (IPM) في عام 2010 من قبل مبادرة أكسفورد للفقر و التنمية البشرية (OPHI[2]) لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

بينما يقوم مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات، يعمل دليل الفقر المتعدد الأبعاد على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. يستعمل هذا المؤشر بشكل رئيسي في البلدان النامية حيث يقيس أبعاد الفقر في أكثر من 100دولة وهو يحدد الحرمان المتعدد الذي يعاني منه الفرد أو الأسرة من حيث **الصحة والتعليم ومستوى المعيشة**، وذلك باستخدام البيانات الجزئية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. كما يسمح هذا المؤشر بإجراء مقارنات بين البلدان النامية وأيضًا داخل نفس البلد حسب المجموعة العرقية والمناطق، أو وفقا لسمات أساسية أخرى للأسرة أو المجتمع.

4. أبعاد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد:

يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد من ثلاثة أبعاد (3) وعشرة (10) مؤشرات فرعية للفقر. بُعد التعليم له مؤشران. وكذا البعد الصحي. أما بُعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات. الجدول 08 يوضح أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتعلق بالفقر الأسري.

فبفضل دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPM) يمكن تحديد النقص أو الحرمان في وقت واحد. قام مصممو هذا المؤشر المركب الجديد بتقييم **الأبعاد الثلاثة بالتساوي** (الثلث لكل منها)، لكنهم أعطوا أوزان مختلفة

---

[1] Sen A. (1985). Op. cit.

[2] Oxford Poverty & Human Development Initiative.

للمؤشرات. يبلغ وزن مؤشري التعليم والصحة لكل منهما $\frac{1}{6}$ (مجموع الأوزان للمؤشرين يساوي إذن الثلث) في حين يبلغ وزن كل مؤشر من مؤشرات مستوى المعيشة الستة $\frac{1}{18}$ (مجموع أوزان هذه المؤشرات يساوي أيضًا الثلث).

يتم تعيين درجة حرمان كل شخص وفقًا لحرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة. وبالتالي فإن المؤشرات تسمح بحساب المستويات والحالات المختلفة للحرمان. ومن ثم، تعتبر الأسرة في حرمان معيشي إذا لم تلبي احتياجاتها الأساسية.

إن تقييم الفقر المتعدد الأبعاد يستخدم بيانات على مستوى الأسرة، ومع ذلك فالفرد هو وحدة التحليل المعتمدة، وتستخلص كافة النتائج كنسبة إلى إجمالي عدد السكان في البلد المعني أو في مجموعة البلدان موضع الدراسة.

الجدول رقم 08: أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتعلق بالفقر الأسري

البعد	المؤشر	محروم إذا...	الوزن
الصحة	التغذية	أي شخص بالغ أقل من 70 سنة من العمر، أو أي طفل (عمره ما بين يوم و 59 شهرا) يعاني نقصا في التغذية يحدد في ضوء العلاقة بين الوزن و العمر.	$\frac{1}{6}$
	وفيات الأطفال	أي طفل في الأسرة بالغ أقل من 18 سنة توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح.	$\frac{1}{6}$
التعليم	سنوات الدراسة	لا يوجد في الأسرة فرد من البالغين 12 سنة أو أكثر أكمل ست سنوات دراسية.	$\frac{1}{6}$
	حضور المدرسة	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة حتى سن إتمام الصف الثامن.	$\frac{1}{6}$
	الكهرباء	الأسر لا تملك الكهرباء.	$\frac{1}{18}$

المستوى المعيشي	الصرف الصحي	لا تستطيع الأسر الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة (وفقًا لإرشادات أهداف التنمية المستدامة)، أو تم تحسينها لكنها مشتركة مع أسر أخرى.	$\frac{1}{18}$
	مياه الشرب	ليس لدى الأسرة إمكانية للوصول لمياه شرب آمنة (وفقًا لإرشادات أهداف التنمية المستدامة)، أو أن مياه الشرب الآمنة تبعد ثلاثين دقيقة أو أكثر ذهابا وإيابا سيرا على الأقدام	$\frac{1}{18}$
	المسكن	هناك عنصر واحد على الأقل من العناصر السكنية الثلاثة (الأرضية أو الجدران أو السقف) مصنوع من رمال أو روث أو طين ؛ والسكن ليس له سقف أو جدران ؛ يتم بناء السقف أو الجدران باستخدام مواد طبيعية مثل القصب، النخيل، الطين، التراب، العشب، القصب، البلاستيك، خشب خام، ورق كارتوني، قماش أو خيمة.	$\frac{1}{18}$
	وقود الطهي	الطهي يعتمد على الروث أو الخشب أو الفحم.	$\frac{1}{18}$
	ملكية الأصول	لا تمتلك الأسرة سيارة أو شاحنة ولا تملك أكثر من أحد الأصول التالية: جهاز إذاعي أو تلفزيوني أو هاتف أو كمبيوتر أو عربة أو دراجة أو دراجة نارية أو ثلاجة.	$\frac{1}{18}$

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك،2020، ص 11.

5. قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

تعتبر الأسرة فقيرة إذا كان تحليل المؤشرات يبين أنها محرومة من الخدمات الأساسية التي يزيد مجموعها المرجح عن 33% من جميع الحرمان المدروسة. وتُعد أيضا أنها "فقيرة متعددة الأبعاد" إذا عانت من الحرمان فيما لا يقل عن 3 من الخصائص العشر التي تغطيها المؤشرات.

المرحلة الأخيرة من إنشاء دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي تجميع المعلومات في مقياس واحد، فيتضمن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد قياسين وهما[1]:

- **نسبة الفقراء:** هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، سواء كانت تعاني من الفقر أم الفقر المدقع، إلى إجمالي السكان و يرمز لها بحرف **H**:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث:

q: تمثل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد

n: تمثل مجموع السكان.

- **شدة الفقر:** تمثل متوسط مستوى حرمان الأشخاص المصنفين كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء، و يرمز لها بحرف **A**:

$$A = \frac{\sum_1^q c}{q}$$

حيث: **c** تمثل مستوى الحرمان التي تعاني منه الأسر الفقيرة.

ومنه يتم حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بضرب نسبة الفقراء (**H**) في شدة الفقر (**A**) ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$IPM = H * A$$

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساب أدلة التنمية البشرية، نيويورك، 2007، ص 356.

ملاحظة: تنبغي الإشارة إلى أن مؤشرات الفقر والتي تتمثل في نسبة الفقراء، وشدة الفقر تعرض عادة كنسبة مئوية، في حين أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يُعرض كعدد عشري قيمته تتراوح ما بين 0 و 1 حيث كلما اقتربنا من 1 كلما كانت نسبة الأسر الفقيرة أكبر.

- **مثال تطبيقي عن قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد:**

لتكن البيانات التالية لدولة ما:

المؤشر	الوزن	الأسر المعيشية			
		1	2	3	4
حجم الأسرة المعيشية		4	7	5	4
الصحة					
التغذية	$\left(\frac{1}{3}\right) / 2 = 16,7\%$	0	0	1	0
وفيات الأطفال	$\left(\frac{1}{3}\right) / 2 = 16,7\%$	1	1	0	1
التعليم					
سنوات الدراسة	$\left(\frac{1}{3}\right) / 2 = 16,7$	0	1	0	1
حضور المدرسة	$\left(\frac{1}{3}\right) / 2 = 16,7\%$	0	1	0	0
المستوى المعيشي					
الكهرباء	$\left(\frac{1}{3}\right) / 6 = 5,6\%$	0	1	1	1
الصرف الصحي	$\left(\frac{1}{3}\right) / 6 = 5,6\%$	0	0	1	0
مياه الشرب	$\left(\frac{1}{3}\right) / 6 = 5,6\%$	0	1	1	0
المسكن	$\left(\frac{1}{3}\right) / 6 = 5,6\%$	0	0	0	0

وقود الطهي	$\left(\frac{1}{3}\right) / 6 = 5{,}6\%$	1	1	1	1
ملكية الأصول	$\left(\frac{1}{3}\right) / 6 = 5{,}6\%$	0	1	0	1

ملاحظة: 1 يشير إلى الحرمان وفقاً للمؤشر ؛ **0** يشير إلى غياب الحرمان.

المطلوب:

احسب قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد لهذه الدولة.

الحل:

1. الحساب المرجح لحرمان الأسرة 1:

$$C_1 = 1 * (16{,}7\%) + 1 * (5{,}6\%) = 22{,}3\%$$

بما أن: $\%22{,}3 < \%33{,}33$

فإن الأسرة 1 **لا** تعاني من فقر متعدد الأبعاد عكس الأسر المعيشية الأخرى.

نقوم بإتباع نفس الطريقة لحساب حرمان الأسر الأخرى فنتحصل على الجدول التالي:

الأسر المعيشية	1	2	3	4
درجة الحرمان الفردي **c** (مجموع لكل حالة حرمان مضروبة في الوزن) لكل فرد من أفراد الأسرة المعيشية	%22,3	%72,5	%39,1	%50,2
هل الأسرة تعاني من فقر متعدد الأبعاد؟ $(\mathbf{C} \geq \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{3}})$	لا	نعم	نعم	نعم

2. حساب نسبة الفقراء (H)

$$H = \frac{q}{n}$$

$$H = \frac{7 + 5 + 4}{4 + 7 + 5 + 4} = 0{,}8000$$

هذا يعني أن **80%** من سكان العينة يعيشون في أسر معيشية فقيرة.

3. حساب شدة الفقر (A)

$$A = \frac{\sum_1^q c}{q}$$

$$A = \frac{(72,5*7)+(39,1*5)+(50,2*4)}{16} = 56,4\%$$

هذا يعني أن الفقير يعاني من الحرمان في 56% من المؤشرات المرجحة.

4. حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPM)

$$IPM = H * A$$

$$IPM = 0,800 * 0,564$$

$$\mathbf{IPM = 0,451}$$

6. تقديرات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد:

يعرض تقرير التنمية البشرية لعام 2019 تقديرات لـ 107دولة نامية تخص **5,9** مليارات نسمة (أي6, 75 %من الإجمالي العالمي). في البلدان المشمولة، يعيش حوالي **1,3** مليار شخص في فقر متعدد الأبعاد بين عامي 2008 و 2019، أي ما يعادل **22%** من إجمالي سكان البلدان النامية و **16%** من الإجمالي العالمي.

ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر المدقع في العالم لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً، حيث أدت الاضطرابات الناشئة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الفقر وتدهور المستوى المعيشي في عدة مناطق في العالم وتباطؤ التقدم المحرز في جهود الحد من الفقر. هذا الوضع يستدعي وضع مجموعة من السياسات التي تتصدى للفقر تصديا شاملا، بالإضافة إلى تحسين الإنفاق الحكومي، بما يمكّن من

وضع خطة متكاملة تسمح بالوصول إلى سياسات اجتماعية ناجحة تضمن حياة كريمة وتكافلا اجتماعيا واستقرارا اقتصاديا، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

بالنسبة للجزائر، يشير دليل الفقر المتعدد الأبعاد إلى قيمة **0,008** في سنة 2019 حيث تمثل نسبة الفقراء **2,1%** من إجمالي السكان وشدة الفقر تقدر ب **38,8%** . وحسب نتائج دراسة حديثة حول الفقر المتعدد الأبعاد فقُدر معدل الفقر في الجزائر بـ 14,6%[1].

[1]Merouani W. and Hammouda N-E. (2021), op. cit., p. 5.

تمهيد:

إن عملية التنمية عملية متكاملة، ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الأفراد، فيعكس مصطلح التنمية المستدامة مبدأ استمرارية التنمية ويشير بشكل واضح إلى ضرورة تطوير نوعية الحياة مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي في تحقيق هذه التنمية.

وجاءت مؤشرات التنمية المستدامة لتشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسساتية للوصول إلى الإدارة الواعية والاستغلال الأمثل والعقلاني للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، مثل: استهلاك وإنتاج الطاقات المتجددة، زيادة النفقات لحماية البيئة ومعالجة تغير المناخ، الخ

.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، وقد قسم إلى جزأين إذ تناول الأول مفهوم التنمية المستدامة واهتم الثاني بدراسة بعض مؤشراتها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

1. تعريف التنمية المستدامة:

إن مصطلح التنمية المستدامة حديث النشأة وبدأ يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، حيث تم استعماله لأول مرة سنة 1987 في تقرير Brundtland المنشور من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية –المعنون "مستقبلنا المشترك"– وتم تعريفها رسميا على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال

القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة "[1]. فهذا التعريف غيّر النظرة التقليدية حول مفهوم التنمية وذلك من خلال الإدماج بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة في نفس الوقت.

أما الاقتصاديون ينظرون إلى التنمية المستدامة من جانب الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك من خلال "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"[2]. فقد عرف الاقتصادي Robert Solow –الجائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987 – التنمية المستدامة على أنها العملية التي تهدف إلى الحفاظ على القدرة الإنتاجية للأجيال المقبلة إلى أجل غير مسمى بحيث أن رأس مال المجتمع لا يقتصر على المعدات الإنتاجية (المصانع، الآلات والمباني) ولكن يشمل جميع الأصول التي تساهم في تحقيق الرفاهية في المستقبل كالمعرفة والمهارات (رأس المال البشري) وكذا الموارد الطبيعية[3] . كما عرف Barbier التنمية المستدامة أنها "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الإضرار والإساءة للبيئة"[4]. ويشير صندوق النقد الدولي أن التنمية المستدامة هي الزيادة في الدخل الفردي عن طريق إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال المقبلة.

وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، فهي تسمح بتحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة على استهلاك حاجياتها، وذلك من خلال التفاعل بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي.

---

[1] CMED (1987). Rapport Brundtland « Notre avenir à tous », Commission Mondiale de l'Organisation des Nations Unies sur l'Environnement et le Développement, Washington, p. 40.

[2] الحص سليم، "أفاق التنمية العربية المستدامة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315، 2005، ص6.

[3] Godard P. (1994). Le développement durable ; paysage intellectuel, *Natures - Sciences – Sociétés,* 2(4), p. 314.

[4] Barbier E. (2012). Économie verte et développement durable : enjeux de politique économique. *Reflets et perspectives de la vie économique*, LI, p. 103.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

اكتسب مفهوم التنمية المستدامة رواجاً كبيراً منذ عام 1990 حين تبنى مشروع الأمم المتحدة الإنمائي مضموناً محدداً، شمل ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة والتي تشمل الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي، كما يوضحها الشكل رقم 13.

الشكل رقم 13: أبعاد التنمية المستدامة

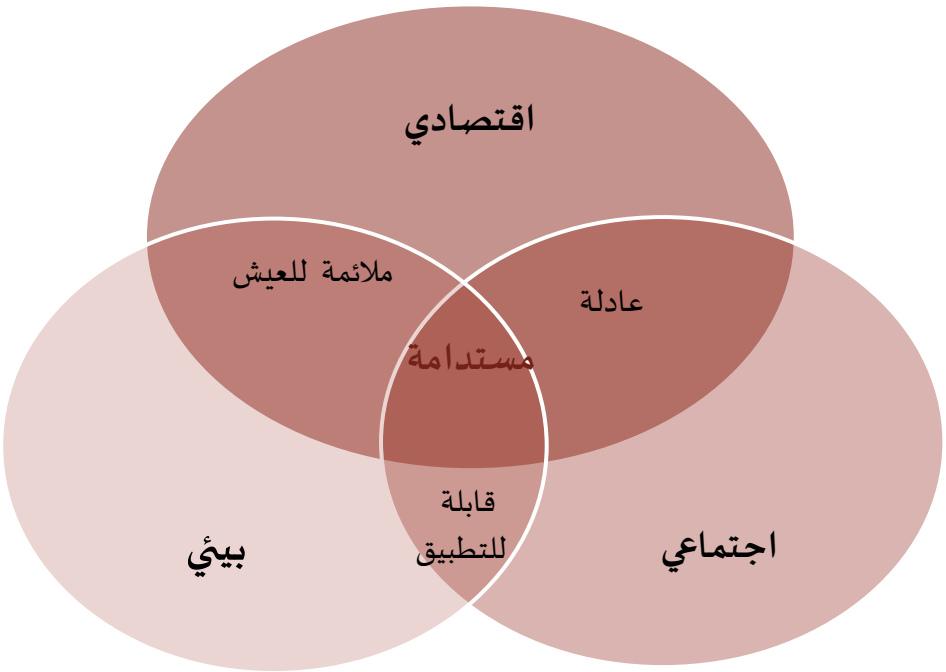

أ. البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في خلق الثروة وتحسين ظروف المعيشة المادية وخاصة في القطاعات الأساسية –التعليم، الصحة، المياه المرافق الصحية، الطرق والكهرباء– لكل من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. ويمكن ملاحظة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في تلبية الحاجيات الأساسية وتوزيع الموارد والدخل.

ب. البعد الاجتماعي:

يتحقق البعد الاجتماعي من خلال العمل على تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة، التعليم والإسكان وكذا تفعيل دور المرأة واحترام حقوق الإنسان، كما يتطلب المساواة في توزيع الموارد والحد من الفوارق الاجتماعية.

ولا يمكن الوصول إلى حياة اجتماعية مستدامة بدون توفر الحكم الصالح والذي يُعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة بحيث يتطلب اتباع مبادئ الديمقراطية ومشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاد القرارات، أي ما يعرف بالديمقراطية التشاركية[1]، وتحقيق هذا الهدف سينعكس على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع ككل.

ج. البعد البيئي:

يتعلق البعد البيئي بالحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والطاقوية. ويبقى التأكد من أن التقدم الاقتصادي يحترم الحدود الطبيعية للكرة الأرضية مسؤولية على عاتق الدول لاتخاذ تدابير فعالة لمنع إساءة استغلال الموارد الطبيعية. ويتضمن هذا البعد المحافظة على الموارد المائية وحماية المناخ من الاحتباس الحراري. فإهمال هذه الجوانب يمكن أن يؤدي إلى زيادة التلوث والتدهور البيئي كالتصحر وحتى نقص المياه العذبة، وذلك يؤثر سلباً على الاستخدامات البشرية الزراعية، الصناعية والحضرية.

تمثل هذه العناصر الأعمدة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة حيث تسمح لصناع القرار بالتركيز على هيكل التنمية من مختلف الجوانب بدلا من الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط. مما يساعد على

[1] Démocratie participative.

التقليل من الفقر واللامساواة بين أفراد المجتمع بجانب الحكم الرشيد والشفافية مع التوزيع العادل للثروة والدخل.

3. مبادئ التنمية المستدامة:

إن المبادئ التي تكمن وراء التنمية المستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الأجيال، العدالة بين الجنسين، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، ويحتوي بيان RIO الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على 27 مبدأ نذكر أهمها[1]:

- حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة؛
- لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة؛
- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛
- حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها؛
- الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان؛
- لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة؛
- تلعب المرأة دوراً حيوياً في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛

[1] CNUED (1992). Principes de la Déclaration de Rio, Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement, Sommet planète Terre, à Rio de Janeiro.

- الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.

هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف التنمية المستدامة ووضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

3. أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في مجموعة من **17** هدفًا و**169** مقصدا اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة (ONU) سنة 2015 كدعوة لجميع البلدان –الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل– إلى تحويل العالم والعمل لتعزيز الرفاهية إلى غاية 2030. وقد جاءت خطة التنمية المستدامة محل الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية والتي وُضعت سنة 2000 إلى غاية 2015.

يقدم الجدول أدناه هذه الأهداف وفقا لمعايير منظمة الأمم المتحدة. يؤكد صندوق النقد الدولي أن أهداف التنمية المستدامة تمثل الاستجابة الصحيحة لمواجهة التحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين[1].

الجدول رقم 09: أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله حول العالم	**الهدف 10**: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 2: القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة	**الهدف 11**: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة

[1] حسب ما جاء في خطاب كريستين لاغارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، حول موجبات أهداف التنمية المستدامة يوم 17 سبتمبر 2018.

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	**الهدف 12**: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	**الهدف 13**: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاث وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	**الهدف 14**: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.	**الهدف 15**: حماية النظم الإيكولوجية الأرضية، وضمان الاستخدام المستدام، والإدارة المستدامة للغابات، مكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ووضع حد لفقدان التنوع الطبيعي
الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة معقولة	**الهدف 16**: تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول للجميع إلى العدالة وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	**الهدف 17**: إحياء الشراكة العالمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2015.

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar

الشكل رقم 14: أهداف التنمية المستدامة

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2015.
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar

ثانيا: دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة:

تطور مفهوم التنمية تطورا كبيرا بدءاً بالمفهوم الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل والذي ظهر خلال العقود الأخيرة تحت اسم التنمية المستدامة. وقد عرفت مؤشرات التنمية أيضا نفس مراحل التطور التي عرفها مفهوم التنمية حيث تكتسب هذه المؤشرات أهمية بالغة في دراسة وتقييم كل الظواهر المرتبطة بالتنمية وفي مختلف المجالات. وسنتطرق فيما سيأتي إلى ثلاثة أنواع من مؤشرات التنمية المستدامة والمتعلقة بالطاقة، البيئة واللامساواة.

1. مؤشرات الطاقة:

يتمثل الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على طاقة ميسورة التكلفة مع تحسين مستوى التغطية الكهربائية وزيادة حصة الطاقة المتجددة ضمن الطاقة المستهلكة عالميا وذلك في البلدان النامية خاصة. تشمل مؤشرات الطاقة إحصاءات النفط والغاز، الكهرباء والطاقة المتجددة. يتناول هذا الجزء من المطبوعة دراسة مؤشرين ضمن هذه المؤشرات وهما مؤشر التغطية الكهربائية ومؤشر استخدام الطاقة المتجددة.

أ. مؤشر التغطية الكهربائية:

يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية من أهم القطاعات الاقتصادية في جميع بلدان العالم، حيث أصبح الاعتماد على الطاقة الكهربائية اعتمادا كاملا، ليس فقط لأمور الصناعة وتوفير الرفاهية، بل لتلبية المتطلبات الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة العادية.

تُعد نسبة التغطية الكهربائية (أو معدل الحصول على الكهرباء) ضمن مؤشرات الأداء التي يستخدمها منظمو قطاع الكهرباء عالميا لمراقبة وتقييم جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمستهلكين، حيث يشير هذا المؤشر إلى عدد الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي.

تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى ارتفاع نسبة التغطية الكهربائية حول العالم من **78%** إلى **89,6%** خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2018، حيث بلغ عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء أقل بقليل من مليار نسمة[1].

[1] منظمة الأمم المتحدة، الطاقة المتجددة: التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت: لبنان، 2019.

بالنسبة للجزائر، سجل نشاط وصل الكهرباء تطورا معتبرا خلال العقود الأخيرة وذلك بفضل المخطط الوطني للكهربة الذي سمح بتوسيع التغطية بالكهرباء إلى المناطق المعزولة. وقد بلغت النسبة الوطنية للتغطية بالكهرباء **100%** في المناطق الحضرية وحتى الريفية، حسب التقرير الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1].

ب. مؤشر استخدام الطاقة المتجددة:

أصبح استخدام الطاقة المتجددة اليوم أحد المحاور الرئيسة نحو الانتقال إلى منظومة الطاقة المستدامة. وقد ازداد الاهتمام بتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في العالم –خاصة الشمسية وطاقة الرياح– باعتبارها الأولويات الوطنية التي حددها رؤساء الدول لوضع خطط وبرامج مصحوبة بمقاييس وآليات تطبيق، أو التركيز على تكنولوجيات طاقة متجددة معينة. وذلك بدرجات متفاوتة تختلف بحسب ما تتمتع به الدولة من وفرة في الموارد الطبيعية للطاقة.

من بين المؤشرات المستعملة لتقييم أداء قطاع الطاقة نذكر نسبة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي والتي تمثل نسبة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء لصالح المستهلكين المنزليين أو التجاريين.

وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة، بلغت نسبة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي**16,4%** على مستوى العالم و **0,1%** في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المملكة المغربية (**4,1%**) وتونس (**14,8%**) ، وبذلك على الجزائر أن تسعى إلى تطوير هذا القطاع بهدف تنويع المزيج الوطني للطاقة[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2020.

[2] منظمة الأمم المتحدة، الطاقة المتجددة: التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت: لبنان، 2019.

في هذا السياق، يعتمد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على تطوير استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، إلى جانب طاقة الكتلة الحيوية وطاقة حرارة باطن الأرض، بهدف تلبية احتياجات السوق خلال الفترة 2015-2030.

2. المؤشرات البيئية:

بفعل المشاكل البيئية التي أصبح يعاني منها النظام الإيكولوجي في الوقت الحالي، وفي مقدمتها الاحتباس الحراري، اتساع ثقب الأوزون، اتضح للعالم ككل أن المتسبب الرئيسي فيها هي أنظمتنا الإنتاجية، حيث تسعى كل الدول لتحقيق التنمية المنشودة. وقد أدى السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلى الإفراط في تسخير الطبيعة مما نتج عنه إحداث أضرار على البيئة[1]، ويعتبر الاقتصاديين Grossman وKrueger أول من تحدثوا عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة، وعبرا عنها من خلال منحنىKuznets للبيئة. يصف النموذج الأصلي لمنحنى Kuznets العلاقة بين مستوى الثروة (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي الفردي) ومستوى اللامساواة حيث ينخفض هذا الأخير مع زيادة النمو الاقتصادي. فأظهرت الدراسة أنه يمكن استعمال هذا النموذج في المجال البيئي كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم 15: منحنى Kuznets البيئي

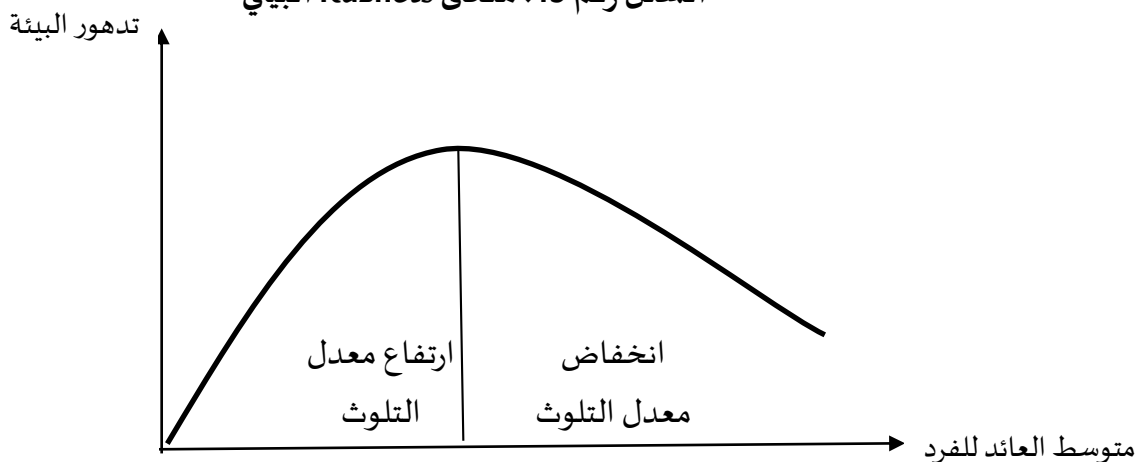

Source: Grossman & Krueger (1994). Economic Growth and the Environment, Working Papers n° 4634.

[1] تومي صالح، بختاش راضية، "النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية الأخرى"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2014، ص ص 187-188.

افترضت الدراسة وجود علاقة بين تدهور المحيط والدخل الفردي في شكل حرف "U" معكوس بحيث أن العديد من المؤشرات الصحية والبيئية تتدهور بشكل كبير في بداية النمو الاقتصادي بسبب التصنيع الكثيف، إلا أنها سرعان ما تتحسن بمجرد بلوغ المجتمعات مستويات دخل عليا، واهتمامها بجودة الحياة.

بشكل عام لم تعد هذه النظرية صالحة على مستوى كل البلدان وخاصة الدول الصناعية، وفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) التي تنذر بالخطر نظرا للوضع البيئي الحالي.

3. مؤشرات اللامساواة: معامل Gini

يرمي الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من انعدام المساواة وضمان تكافؤ الفرص داخل البلدان وفيما بينها. ذلك لتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن، الجنس، الإعاقة، الانتماء العرقي أو الاثني، الأصل، الدين، الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

يعد التفاوت في الدخل من أكبر التحديات التي تواجه الدول بحيث أن انعدام المساواة في هذا المجال يمكن أن يكون تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن بين المؤشرات الأكثر استعمالا لقياس التفاوت في توزيع الدخل نذكر معامل Gini.

1.3. تعريف معامل Gini[1]:

معامل أو مؤشر Gini مقياس يستخدم في الاقتصاد، وضعه عالم الإحصاء والمجتمع الإيطالي Corrado Gini في بداية القرن العشرين سنة 1912[2]، فهو يسمح بقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة ضمن مجموعة سكانية. تتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد الصحيح [0 ؛ 1]، ليمثل الصفر المساواة

[1]Benhabib L. (2021b). Inégalités de revenus en Algérie : une menace pour le Développement Durable, *Revue Algérienne de Finances Publiques,* 11(01), pp. 150-151.

[2]نُشرت أعماله الأولى عام 1912 باللغة الإيطالية لكنها ظلت مجهولة حتى عام 1921 عندما نشر مقاله باللغة الإنجليزية:
Gini C. (1921). Measurement of Inequality of Income, *the Economic Journal*, 31(121), pp. 22-43.

التامة في توزيع الدخل بينما يمثل الواحد التفاوت في ذلك التوزيع. أي أنه كلما كانت قيمة معامل Gini صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. وعموما، فإن أكثر البلدان مساواة لديها معامل جيني يقارب 0,2، في حين أنه في أكثر البلدان تفاوتا يبلغ معامل جيني قيمة 0,6. ولغرض تبسيط قراءة المؤشر، تستخدم بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي القيم بين 0 و100 (أي ضرب المعامل بـ 100).

وتجدر الإشارة أن دخول الأسر تحسب على أساس الدخل المتاح مثل الأجور، دخل العمالة، الإيجارات، وغير ذلك من السيولة، بالإضافة إلى التحويلات (البطالة، العلاوات الأسرية وما إلى ذلك). ونتحصل على مجموع دخل الأسرة بعد خصم الضرائب المباشرة المدفوعة.

2.3. قياس معامل Gini

يحدد مؤشر جيني Gini شدة التفاوتات بين السكان، ويتم التعبير عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$G = \frac{1}{2\mu n^2} \sum_{i=1}^{n} \sum_{r=1}^{n} |x_i - x_r|$$

حيث:

G: معامل Gini

n: عدد أفراد المجتمع.

x_i و x_r: أجور الأفراد

μ: متوسط الأجور.

يعتمد حساب معامل Gini على منحنى Lorenz الذي يعرض الحصة التراكمية من إجمالي دخل نسبة من السكان الأكثر فقرًا. يوضح التمثيل البياني للمنحنى توزيع الثروة ضمن مجموعة سكانية معينة.

الشكل رقم 16: التمثيل البياني لمنحنى Lorenz

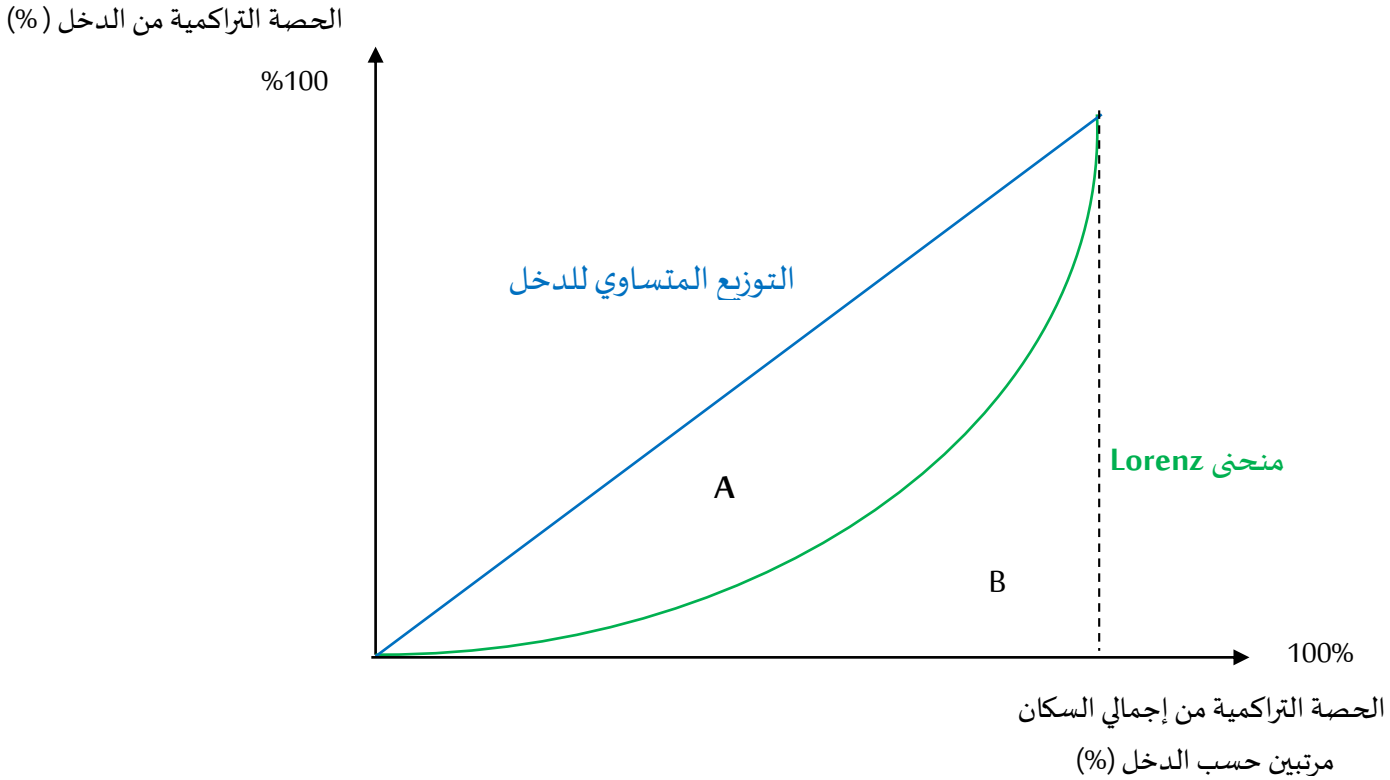

Source: Lorenz M-O. (1905), Methods for Measuring Concentration ofWealth, *Journal of the American Statistical Association*, 9(70), pp. 209-219.

ويمكن صياغة معادلة مؤشر Gini على النحو التالي:

$$\text{مؤشر Gini} = \frac{A}{A+B}$$

حيث:

A تمثل المساحة المحصورة بين منحنى Lorenz وخط المساواة التامة أي الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني.

B تمثل المساحة المحصورة بين منحنى Lorenz والمحور السيني.

وبما أن $A+B = 0,5$، فإن مؤشر جيني: $G = 2A = 1 - 2B$

فكلما كان منحنى Lorenz بعيدا عن خط المساواة، كلما زاد التفاوت، وارتفع مؤشر جيني.

3.3. تطور معامل Gini في الجزائر[1]:

يبين الشكل أدناه تطور معامل Gini في الجزائر بالنسبة لدخل الأسر المعيشية خلال الفترة الممتدة من1966 إلى 2011.

الشكل رقم 17: تطور معامل Gini في الجزائر (1966-2011)

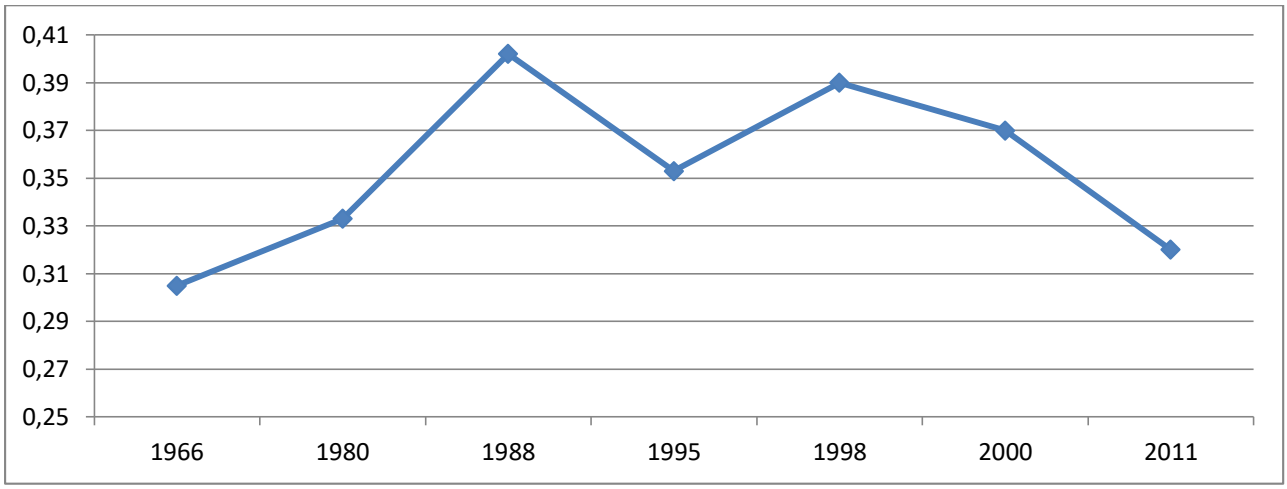

Sources: Belkacem L. (2001). Poverty Dynamics in Algeria, Arab Planning Institute (Kuwait), 4(1), *In*: Y. Amiel and F.A Cowell, *Thinking about inequality*, Cambridge, p. 48. & BM (2012). Extrait de la base de données, mimeo, Banque Mondiale, Washington. Accessible via le lien : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.GINI?locations=DZ (Consulté le 07/05/2021).

كما يتضح من الشكل الوارد أعلاه، شهد معامل Gini تطورا غير متماثل حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين حيث وصل إلى ذروته في سنة 1988 عند قيمة 0,40، وذلك نتيجة تفاقم التفاوتات الناجمة عن الطفرة النفطية التي حدثت في عام 1986. ابتداءً من سنة 2000 انخفض التفاوت في الدخل من 0,35 إلى 0,32 عام 2011. ويرجع ذلك إلى التحويلات الاجتماعية الضخمة التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة حيث تم الزيادة في قيمة الحد الأدنى المضمون للأجور (SNMG) بثلاثة أضعاف[2] وتعديل 66%

[1]Benhabib L. (2021b). op cit., p.145.

[2]رفع الحد الأدنى المضمون للأجور (SNMG) من 6000 دج إلى 18000 دج بين عامي 2000 و2012.

من الأجور و55% من المعاشات التقاعدية بين عامي 2000 و2013[1]. مما سمح بارتفاع مستوى الأجور من 19% من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف الألفية[2] إلى 28,4% في 2019[3].

أما بالنسبة للعقد الأخير، فالبيانات المتعلقة بمعامل Gini غير متاحة. يؤكد التقرير الصادر مؤخرا حول أهداف التنمية المستدامة على ضرورة توافر البيانات وتحديثها لمتابعة الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من عدم المساواة)، حيث أبلغت العديد من البلدان عن بيانات قديمة أو غير متوفرة إطلاقا في ما يخص معامل Gini [4]. وفقًا لـ Ibarra و Atamanov، فإن هذه المشكلة تتعلق بشكل خاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والجزائر واحدة من بين تلك الدول التي لا تتجاوز إحصاءاتها عام 2011[5]. وهذا يجعل تحليل ظاهرة عدم المساواة في الدخل في الجزائر أمرا صعبًا يتطلب اللجوء إلى مصادر أخرى مثل مستوى استهلاك الأسر المعيشية، متوسط الأجور أو مستوى الأجور حسب الفئات العشرية (déciles).

[1]Mezouaghi M. (2015). L'économie algérienne : chronique d'une crise permanente, *Politique étrangère*, 3(3), p. 28.

[2]MAE (2019). Progression de la mise en œuvre des ODD, Rapport National Volontaire, Comité interministériel de coordination, Ministère des Affaires Etrangères, Alger, p. 109.

[3]ONS (2021). Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016-2019, n° 919, Office National des Statistiques, Alger, p. 7.

[4] Sachs J., Schmidt-Traub G., Kroll C., Lafortune G., Fuller G., Woelm F. (2020). The Sustainable Development Goals and Covid-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press, p. 59.

[5] Ibarra G. L. et Atamanov A. (2017). Améliorer les données sur la pauvreté dans le monde : le cas de l'Algérie, Banque Mondiale, Washington. Accessible via le lien : https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria (Consulté le 15/05/2021).

في ضوء ما ورد في هذه المطبوعة، نستخلص مدى أهمية المؤشرات الاقتصادية بحيث تعتبر مرجعا للمؤسسات الحكومية وكذلك للمستثمرين والباحثين والمؤسسات الدولية. فهي تساعد على الوقوف على أوضاع وإنجازات الدول في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، وبالتالي تعكس الصورة الحقيقية للنظام الاقتصادي ككل، ومقدار التقدم الذي تحقق، وما هي جوانب القوة ونقاط الضعف، مما يساعد على التغلب على مختلف المشكلات، والعمل على تدعيم نقاط الضعف.

وعليه فإن استخدام المؤشرات الاقتصادية لأغراض البحث والتطوير وإقرار السياسات والأهداف الاستراتيجية لمختلف القطاعات، أو استعمالها كأداة لجذب الاستثمارات يعود بالنفع على المؤسسات وكذلك على المستهلكين وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني.

تعتبر دراسة المؤشرات الاقتصادية موضوعا واسعا لا يمكن حصره في هذه المطبوعة حيث تعد المؤشرات بمختلف أنواعها الاقتصادية الاجتماعية بالمئات، يصعب الإحاطة بها كلها، لذلك يتم معالجة البعض منها في شكل بحوث يقوم بإعدادها الطالب/ة وعرضها خلال حصص الأعمال الموجهة، ومن بينها:

- مؤشرات المالية العامة: الميزان التجاري، مؤشر الدبن العام للناتج المحلي الإجمالي، مؤشر متوسط سعر الصرف.
- المؤشرات القطاعية: مؤشر الإنتاج الصناعي، مؤشر الإنتاج الزراعي، مؤشر جودة التعليم، مؤشر الأمن الصحي.
- مؤشرات الاقتصاد العالمي: مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، مؤشر إدراك الفساد.
- مؤشرات الحوكمة والأداء الحكومي.

وذلك من أجل تزويد الطالب/ة بأكبر قدر ممكن من المفاهيم والمعلومات خاصة إذا علمنا أن ميدان التحليل الاقتصادي والاستشراف يتطلب مهارات في تحليل ومعالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة بأسلوب اقتصادي وعلمي. كما تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم معارف تمكن الطالب/ة من الإلمام بموضوع المؤشرات الاقتصادية بمختلف أنواعها لكونها المرآة العاكسة لواقع البيئة الاقتصادية السائدة على كل من الصعيد الوطني والدولي.

لا نزعم من خلال هذه المطبوعة أننا أحطنا بكل جوانب الموضوع، فقد عمدنا إلى تقديم هذه الدروس بأسلوب سهل ومبسط من خلال الاستعانة بالإحصائيات الحديثة والبيانات مع دعم ذلك بأمثلة تطبيقية بهدف جعل المعالجة أكثر دقة ووضوح، وكذلك استخدام الحروف اللاتينية الشائعة الاستعمال للإشارة إلى مختلف المفاهيم الاقتصادية. ونأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذه المطبوعة.

I. المراجع باللغة العربية:

ابن منظور، معجم لسان العرب، الطبعة السابعة، دار المعارف، بيروت: لبنان، 2011.

البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، 2004، ص ص147-180.

أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2020.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساب أدلة التنمية البشرية، نيويورك، 2007.

بوقفة عبد الرحمن،"استخدام مؤشر عبء الإعالة في التحليل الديمغرافي للمجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، ديسمبر، 2017، ص ص 38-55.

بنتور المصطفى، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2018.

بوتيارة عنتر، بلعباس رابح، "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 9، العدد 15، 2016، ص ص 90-107.

تومي صالح، بختاش راضية، "النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية الأخرى"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2014، ص ص 182-197.

حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006.

الحص سليم، "أفاق التنمية العربية المستدامة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315، 2005، ص6.

رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، "ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وأثارها"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2018، ص ص 142-151.

الزعبي قاسم، الجندي محمد، العساف محمد، التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان، التعداد العام للسكان والمساكن، الأردن، 2015.

سليمان بن إبراهيم الفعيم، مفهوم الإعالة بين المعنى اللغوي والواقع القضائي، مذكرة في القضايا الإنهائية، 2018.

شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية -نظريات التنمية والنمو- استراتيجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 1997.

شنيخر عبد الوهاب، محاضرات في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية، المستوى سنة أولى ماستر، التخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2021.

الشيخ طه رانيا، التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.

الشيمي محمد نبيل، "التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، الحوار المتمدن، العدد 25، 2009، ص ص 8-12.

صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

عبد القادر محمد، مفهوم التنمية الاقتصادية، الأهرام، القاهرة، 1999.

عطية عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت: لبنان، 2013.

قاموس المورد، الطبعة الثامنة والثلاثون، دار العلم للملايين، بيروت: لبنان، 2004.

لزعر علي، جدي عبد الحميد، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة"، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، 2013، ص ص 63-75.

مجدي علي حسين الحبشي، "مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس"، مجلة كلية التربية، المجلد 24، العدد 60، جامعة الزقازيق، 2008، ص 173-202.

مركز الإحصاء SCAD، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 9، أبوظبي، 2016.

معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017/2016.

مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، التقرير الرابع، جنيف: سويسرا، 2013.

منظمة الأمم المتحدة، الطاقة المتجددة: التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت: لبنان، 2019.

منظمة الأمم المتحدة، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت: لبنان، 2017.

منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، بيت الأمم المتحدة، نيويورك، 2015 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar

منه خالد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021.

نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 19، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2021.

النصوص القانونية والتنظيمية:

المرسوم الرئاسي رقم 21-137 المؤرّخ في 24 شعبان عام 1442 الموافق 7 أبريل سنة 2021 والمتعلق بالأجر الوطني الأدنى المضمون، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 28، 2021، ص 4.

القانون رقم 11-90 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، معدل ومتمم بالقانون رقم 29-91 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 68، 1991، ص 7.

الأمر رقم 06-03 مؤرّخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 يتضمّن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، العدد 46، 2006، ص 3.

II. المراجع باللغات الأجنبية:

Adams R. (2002), *Economic Growth, Inequality and Poverty: Findings from a New Data Set*, Policy Research Working Paper 2972, World Bank, Washington.

Adouka L. et Bouguell Z. (2013). Estimation de la loi d'Okun en Algérie à l'aide d'un modèle ECM. *Roa Ikdissadia Review, n°* 6, pp. 21-40.

BA (2018). Evolution économique et monétaire en Algérien, Rapport annuel 2017, Banque d'Algérie, Alger, juillet.

Barbier E. (2012). Économie verte et développement durable : enjeux de politique économique. *Reflets et perspectives de la vie économique*, LI, pp. 97-117.

Barre R. (1959). *Economie politique*, Presse Universitaire de France (PUF), Paris.

Belkacem L. (2001). Poverty Dynamics in Algeria, Arab Planning Institute (Kuwait), 4(1), *In*: Y. Amiel and F.A Cowell, *Thinking about inequality*, Cambridge.

Benhabib L. (2021a). Les représentations du chômage dans les nouvelles théories du marché du travail, Actes de colloque national « Les nouvelles applications de l'économie », pp. 35-53.

Benhabib L. (2021b). Inégalités de revenus en Algérie : une menace pour le Développement Durable, *Revue Algérienne de Finances Publiques,* 11(01), pp. 147-164.

Blanchard O., Cohen D. et Johnson D. (2013). *Macroéconomie*, 6e édition, Pearson, Paris.

BM (2019). Doing Business 2019, Banque Mondiale, Washington.

BM (2019). Rapport sur le développement dans le monde, Banque Mondiale, Washington.

BM (2012). Extrait de la base de données, mimeo, Banque Mondiale, Washington. Accessible via le lien : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.GINI?locations=DZ (Consulté le 07/05/2021).

Boutaud A. (2015). Qu'est-ce qu'un indicateur ?, Dossier politique publique, Direction de la Prospective et du Dialogue Public, Lyon.

CENEAP (2006). Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, MES-PNUD, Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement, Alger.

Cherkaoui A. (1981). *Indicateurs socio-économiques du Maroc. Une mesure qualitative du niveau de développement*, Shoof, Casablanca.

CMED (1987). Rapport Brundtland « Notre avenir à tous », Commission Mondiale de l'Organisation des Nations Unies sur l'Environnement et le Développement, Washington.

CNUED (1992). Principes de la Déclaration de Rio, Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement, Sommet planète Terre, Rio de Janeiro.

Collège de France (2020). Quels sont les sources et les défis de la croissance économique ?, Manuel de cours, Collège de France, Paris.

DFID (2008). Growth, Building Jobs and Prosperity in Developing Countries, Department For International Development, London.

Diemer A. (2009). Cours d'économie générale, Partie II, Chapitre 4 : La Croissance économique, IUFM Auvergne.

Driouche, D. (2013). Economic growth and unemployment in Algeria: An econometric study. *An-Najah University Journal for Research -Humanities*, 27(3), pp. 1294-1322.

El Aynaoui K. and Ibourk A. (2016). Policy Lessons from Okun's Law for African Countries, International Monetary Fund. Accessible en suivant le lien : https://www.imf.org/external/np/.../Aynaoui_Session1_paper.pdf

Esso L. J. (2009). La dépendance démographique est-elle un obstacle à l'épargne et à la croissance en Côte d'Ivoire? *L'Actualité économique*, *85*(4), 361–382.

FMI (2020). Perspectives de l'économie mondiale, Fond Monétaire International, Washington, octobre.

Furceri D. (2012). Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, International Monetary Fund, *Working Paper 12/99*, April.

Gini C. (1921). Measurement of Inequality of Income, *The Economic Journal*, 31(121), pp. 22-43.

Godard P. (1994). Le développement durable : paysage intellectuel, *Natures - Sciences – Sociétés,* 2(4), pp. 309-322.

Gordon R. J. (2009). *Macroeconomics,* Eleventh Edition, Pearson International Edition, London.

Grossman G. and Krueger A. (1994). Economic Growth and the Environment, NBER Working Papers n° 4634.

Hajek M. et Toms M. (1970). Le progrès technique et le modèle de croissance, *Revue d'économie politique*, 80(1), 01-45.

Ibarra G. L. et Atamanov A. (2017). Améliorer les données sur la pauvreté dans le monde : le cas de l'Algérie, Banque Mondiale, Washington. Accessible via le lien : https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria (Consulté le 15/05/2021).

Kanbur R. (2000). Income Distribution and Development, *in* Atkinson, A. Bourguignon, Handbook of Income Distribution, Volume 1, New York: Elvesier, pp. 791-841.

Kaplan R.S., Norton D.P. (1992). The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, *Harvard Business Review*, January-February, pp. 71-79.

Keller S., Browaeys J. et Monème I. (2008). *Guide des indicateurs de marché économiques et financiers*, Dunod, Paris.

Kuznets S. (1955). Economic Growth and Income Inequality, *American Economic Review,* 45(1), 1-28.

Kuznets S. (1971). *Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure*, Harvard University Press, Cambridge.

Lee R. and Mason A. (2014). Is low fertility really a problem? Population Aging, Dependency, and Consumption, *Science*, 346(6206), 229–234.

Lorino P. (2003). *Méthodes et pratiques de la performance,* Éditions d'Organisations, 3e édition, Paris.

Lorenz M-O. (1905). Methods for Measuring Concentration of Wealth, *Journal of the American Statistical Association*, 9(70), pp. 209-219.

MAE (2019). Progression de la mise en œuvre des ODD, Rapport National Volontaire, Comité interministériel de coordination, Ministère des Affaires Etrangères, Alger.

Mason A. (1988). Saving, Economic Growth, and Demographic Change. *Population and Development Review*, 14(1), 113–144

Merouani W. and Hammouda N-E. (2021). Multidimensional Poverty in Algeria, Working Paper, Economic Research Forum.

Mezouaghi M. (2015). L'économie algérienne : chronique d'une crise permanente, *Politique étrangère*, 3(3), pp. 18-29.

OCDE (2000). Principaux indicateurs économiques : Sources et définitions, Organisation de Coopération et de Développement Économiques, Paris.

OIT (2013), Statistiques du travail, de l'emploi et de la sous-utilisation de la main-d'œuvre, Rapport II, 19e Conférence internationale des statisticiens du travail, Département des statistiques. Organisation Internationale du Travail, Genève, 2-11 octobre.

OIT (1982). Statistiques de la main-d'œuvre, de l'emploi, du chômage et du sous-emploi, 13e Conférence internationale des statisticiens du travail, Département des statistiques. Organisation Internationale du Travail, Genève, 18-29 octobre.

Okun A. (1962). Potential GNP: Its Measurement and Significance, *in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section*, American Statistical Association, 98-104.

ONS (2022). Les comptes nationaux trimestriels, 3e trimestre 2021, *Données Statistiques*, n° 952, Office National des Statistiques, Alger.

ONS (2021a). Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016-2019, n° 919, Office National des Statistiques, Alger.

ONS (2021b). Indice des prix à la consommation, mois de novembre, n° 312, Office National des Statistiques, Alger.

ONS (2020a). Les comptes nationaux trimestriels, 2e trimestre 2020, *Données Statistiques*, n° 884, Office National des Statistiques, Alger.

ONS (2020b). Indice des prix à la consommation annuel 2010-2019, *Collections Statistiques,* n° 216, Office National des Statistiques, Alger.

ONS (2020c). Démographie algérienne, *Données statistiques*, n° 890, Office National des Statistiques, Alger.

ONS (2019). Activité, emploi et chômage, mai 2019, *Données Statistiques*, n° 879, Office National des Statistiques, Alger.

ONU (2019). Rapport sur les Objectifs de Développement Durable, Organisation des Nations Unies, New York.

Perret B. (2002). Indicateurs sociaux, Etat des lieux et perspectives, Les papiers du CERC, n°1, Conseil de l'Emploi, des Revenus et de la Cohésion sociale, Paris.

Perroux F. (1961). *L'Économie du xxe siècle*, PUF, Paris.

Phillips A. (1958) The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957, *Economica*, vol. 25, n° 2, pp. 283-299.

PNUD (2018). Indices et indicateurs du développement humain, Programme des Nations Unies pour le Développement, New York.

PNUD (2016). Rapport sur le développement humain 2016, le développement pour tous, Programme des Nations Unies pour le Développement, New York.

Ravallion M. and Chen S. (1997). What Can New Survey Data Tell Us about Recent Changes in Distribution and Poverty? *World Bank Economic Review*, 11(2), 357-382.

Reix R. (1998). Systèmes d'information et management des organisations, Editions Vuibert, Paris.

Rodrik D. (2007). *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth,* Princeton University Press.

Sachs J., Schmidt-Traub G., Kroll C., Lafortune G., Fuller G., Woelm F. (2020). The Sustainable Development Goals and Covid-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

Sen A. (1992). *Inequality Re-examined*, Clarendon Press, Oxford.

Sen A. (1985). *Commodities and Capabilities*, Elsevier Science Publishers, Oxford.

Solow R. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, 70, 65-94.

Steffen, W., Richardson, K., Rockström, J., Cornell, S. E., Fetzer, I., Bennett, E. M., Biggs, R., and others (2015). Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet, *Science,* 347(6223).

Tromben V. (2018) Introduction aux indicateurs et indicateurs démographiques, Commission économique pour l'Amérique Latine (CEPAL), Nations Unies.

United Nations Development Programme (2020). Technical notes, New York, p. 4.

Virone A. (2017). L'inflation : causes et conséquences, Université du Luxembourg. Accessible en suivant le lien : 10.25517/RESuME-7Sq6TeX-2017

WEF (2019). The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, Geneva.

Yousefat A. (2011). Unemployment and economic growth in Algeria in the periods from 1970 to 2009, International Forum on: Government's strategy to eliminate the unemployment and achieve the sustainable development. 15-16 November, Al-M'sila University, Algeria.

مو اقع الانترنت:

Banque d'Algérie : www.bank-of-algeria.dz

Banque Mondiale : www.banquemondiale.org

OIT : www.ilo.org

FMI : www.imf.org

ONS : www.ons.dz

ONU : www.un.org/fr

PNUD : www.undp.org

PNUD Algérie : https://www.dz.undp.org

https://tradingeconomics.com/indicators

الملحق رقم 01: ملخص نظريات النمو الاقتصادي **Les théories de la croissance**

THEORIES/MODELES	ORIGINE DE LA CROISSANCE	CARACTERISTIQUES
Adam Smith (1776)	Division du travail	Croissance illimitée
Robert Malthus (1798)	Réinvestissement productif du surplus	Croissance limitée en raison de la loi de population
David Ricardo (1817)	Réinvestissement productif du surplus	Croissance limitée en raison du rendement décroissant des terres
Karl Marx (1867)	Accumulation du capital	Croissance limitée dans le monde de production capitaliste en raison de la baisse tendancielle du taux de profit
Joseph Schumpeter (1911), (1939)	Rôle de l'entrepreneur	Grappes d'innovations, Instabilité de la croissance, théorie explicative du cycle long de type Kondratief
Modèle post-Keynésien Harrod (1936, 1948, 1960) Domar (1946, 1957)	Le taux de croissance est fonction du rapport entre le taux d'épargne et le taux d'investissement	Instabilité de la croissance
Modèle néo-classique Solow (1956, 1957, 1966)	Population et progrès technique exogène	Caractère transitoire de la croissance en l'absence de progrès technique
Modèle du Club de Rome Rapport Meadows (1972)	Croissance exponentielle de 5 variables	La croissance est finie en raison de l'explosion démographique, de la pollution et de l'épuisement des ressources naturelles
Théorie de la régulation Michel Aglietta (1976) ; Boyer et Mistral (1978) ; Robert Boyer (1986)	Articulation entre régime de productivité et régime de demande	Diversité dans le temps et dans l'espace des types de croissance

Théories de la croissance endogène Romer (1986) ; Lucas (1988) ; Barro (1990) ; Greenwood et Jovanovic (1990)	Capital physique, technologie, capital humain, capital public, intermédiaires financiers	Caractère endogène de la croissance, réhabilitation de l'Etat, prise en compte de l'histoire
Modèle des districts industriels Becattini (1991)	Forme d'organisation industrielle et territoriale	Explications des inégalités régionales de la croissance

Source **:** Diemer A. (2009). Cours d'économie générale, Partie II, Chapitre 4 : La Croissance économique, IUFM Auvergne, pp. 107-108.

الملحق رقم 02: القانون الجزائري بخصوص الحد الأدنى لسن العمل

I. قانون العمل[1]

الباب الثالث: علاقات العمل الفردية

الفصل الثاني: شروط التوظيف وكيفياته

المادة 15: لا يمكن، في أي حال من الأحوال، أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن ست عشر (16) سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين، التي تعد وفقا التشريع والتنظيم المعمول بهما.
ولا يجوز توظيف القاصر إلا بناءً على رخصة من وصيه الشرعي. لأنه لا يجوز استخدام العامل القاصر في الأشغال الخطيرة أو التي تنعدم فيها النظافة أو تضر صحته أو تقس بأخلاقيته.

II. القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية[2]

الباب الرابع: تنظيم المسار المهني

الفصل الأول: التوظيف

المادة 78: تحدد السن الدنيا للالتحاق بوظيفة عمومية بثماني عشرة (18) سنة كاملة.

[1] قانون رقم 90 -11 مؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990.
[2] أمر رقم 06-03 مؤرّخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006.

المصدر: قانون العمل والقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

الملحق رقم 03: القانون الجزائري بخصوص الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)

مرسوم رئاسي رقم 21-137 مؤرّخ في 24 شعبان عام 1442 الموافق 7 أبريل سنة 2021، يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون

المادّة الأولى: يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون الموافق لمدة عمل قانونية أسبوعية قدرها أربعون (40) ساعة، وهو ما يعادل 173,33 ساعة في الشهر، بعشرين ألف دينار (000 20 دج) في الشهر، أي ما يعادل 115,38 دينار لساعة عمل.

المصدر: الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 28، 2021، ص 4.

الملحق رقم 04: مؤشر التنمية البشرية حول العالم (2020)

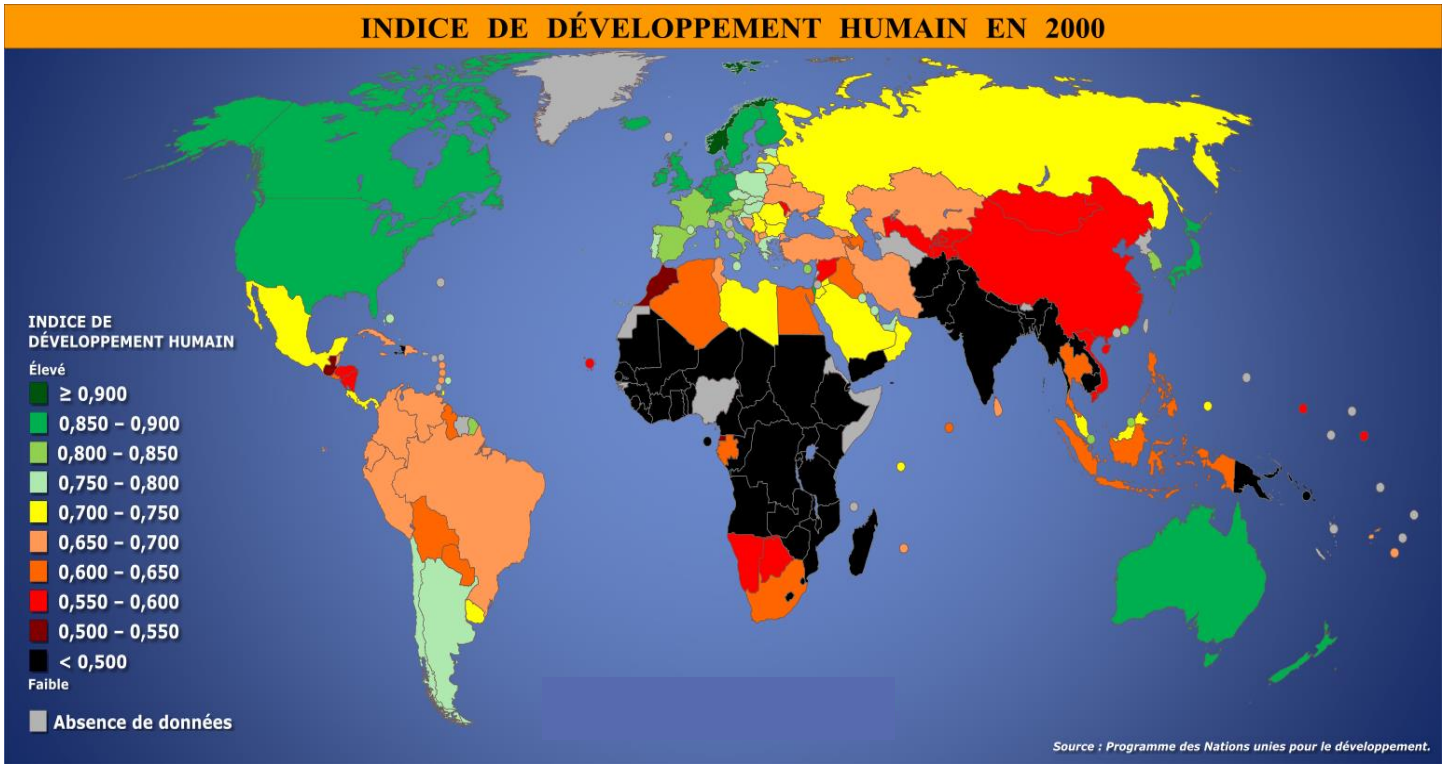

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الملحق رقم 05: معامل GINI حول العالم (2017)

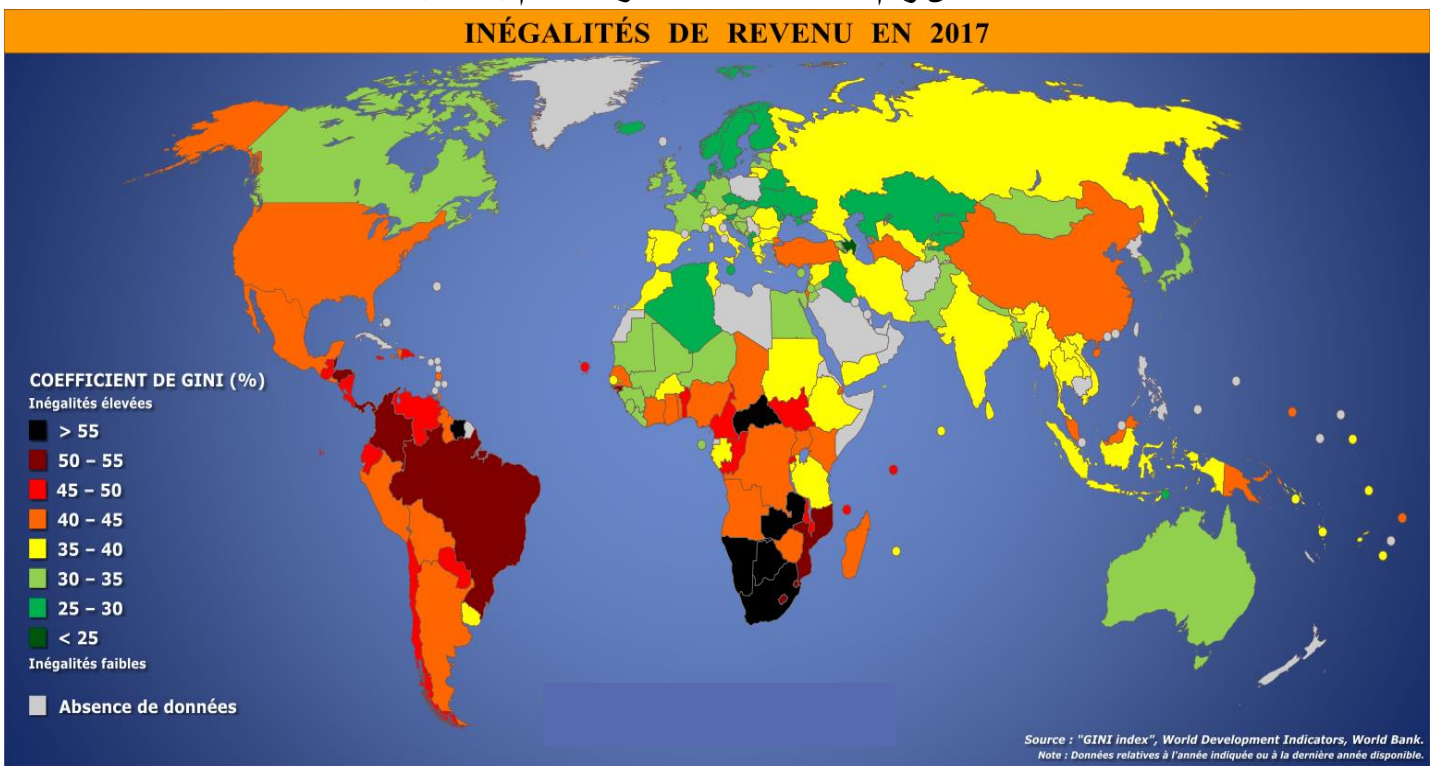

المصدر: البنك العالمي (2018)

الملحق رقم 06: نسبة الفقر حول العالم (2018)

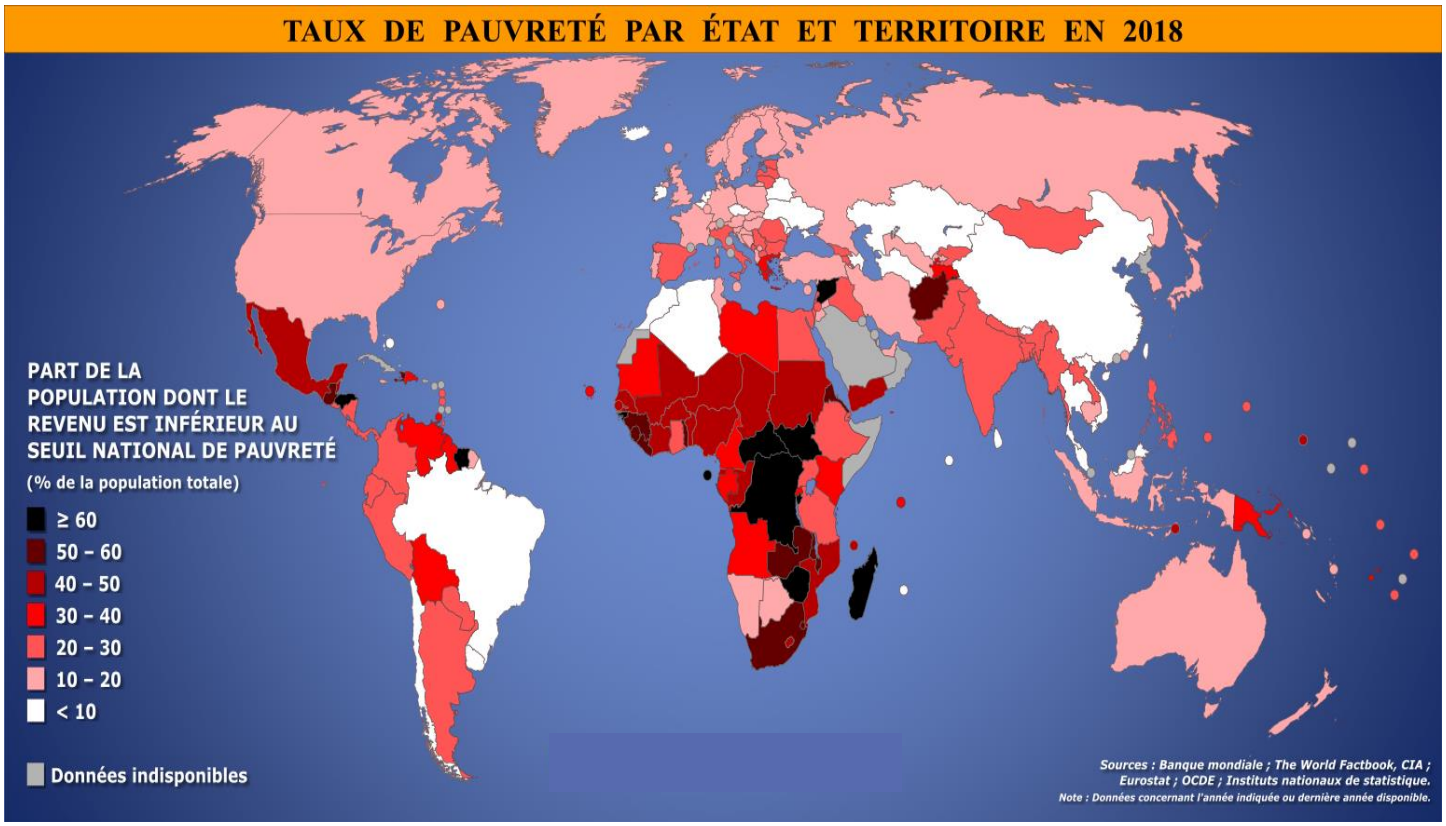

المصدر: البنك العالمي (2019)